

الفصل الرابع

المنصوبات

ويشتمل على عشرة مباحث :

المبحث الأول : عمل (إن) و (أن) المخففتين .

المبحث الثانى : حكم تقديم المفعول على الفاعل .

المبحث الثالث : تعليل المصدر أصل المشتقات .

المبحث الرابع : الخلاف فى وقوع المفعول له معرفة .

المبحث الخامس : ضمير النصب المنفصل .

ويشتمل على مسألتين :

المسألة الأولى : الخلاف فى تحديد الضمير فى إياك ولواحقه .

المسألة الثانية : حكم الملحق (إيا) .

المبحث السادس : المنادى .

ويشتمل على ثلاثة مسائل :

المسألة الأولى : تكرير المنادى فى حال الإضافة .

المسألة الثانية : الألف والهاء فى آخر المندوب وصلا ووقفا .

المسألة الثالثة : الترخيم (ترخيم المنادى) .

المبحث السابع : وقوع الفعل الماضى حالا .

المبحث الثامن : التمييز .

ويشتمل على مسألتين :

المسألة الأولى : الخلاف فى تقديم التمييز على عامله .

المسألة الثانية : وقوع التمييز معرفة .

المبحث التاسع : الاستثناء .

ويشتمل على ستة مسائل :

المسألة الأولى : العامل في المستثنى .

المسألة الثانية : ترجيح نصب على الرفع في الاستثناء المنقطع .

المسألة الثالثة : الخلاف في حاشا .

المسألة الرابعة : الخلاف في خلا .

المسألة الخامسة : الاستثناء بـ (غير) .

المسألة السادسة : الاستثناء بـ (ليس غير) و (لا يكون) .

المبحث العاشر : التوابع .

ويشتمل على ستة مسائل :

المسألة الأولى : العامل في البدل .

المسألة الثانية : إبدال النكرة من المعرفة .

المسألة الثالثة : العطف على الضمير المجرور بين النحاة والقراء .

المسألة الرابعة : هل يعرب عطف البيان حالاً .

المسألة الخامسة : التوكيد .

المسألة السادسة : العطف على محل (إن) واسمها قبل تمام الخبر .



المبحث الأول

عمل « إن » و « أن » المخففتين

إن المخففة من الثقيلة هي التي أصلها إنَّ المشددة وهي تعمل عند البصريين وهي مخففة ، ويجوز أن تهمل إن خففت فتليها الجملة الابتدائية والجملة الفعلية^(١) .

يرى الزمخشري^(٢) : « أن » « إن » و « أن » تخفنان ، فيجوز إعمالهما وإهمالهما ، والإعمال أكثر ، وإذا أهملت المكسورة جاءت اللام الفارقة في خبرها تفريقاً بينها وبين « إن » النافية ، يقول : « وتخفنان فيبطل عملهما ، ومن العرب من يعملهما ، والمكسورة أكثر إعمالاً » ، واختاره السخاوي ، واستدل على كثرة إعمالها بقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس: ٣٢] ، وقال بعد أن ذكر هذه الآية : « فقد قرأ أهل المدينة بالتخفيف ورفع « كلا »^(٣) وهي مخففة لم يلزمها اللام وإن شئت أدخلت اللام مع الإعمال فقلت : إن زيدا لقائم^(٤) .

ويجوز أن تهمل إن خففت ، وهي حينئذ تليها الجملة الابتدائية والجملة الفعلية ، فالابتدائية إن كان الخبر منفيًا لم تدخل عليه اللام ، فهو كحاله قبل أن تدخل إن المخففة ، كان مثبتًا دخلت اللام في المبتدأ إن تأخر نحو : إن في الدار لزيدٌ ، أو الخبر

(١) الارتشاف ١٢٧٢/٣ .

(٢) الفصل للزمخشري ، (ص ٢٩٧ ، ٢٩٨) .

(٣) قرأ ابن عامر ، وعاصم ، وحمزة : « لما جميع » ، وكذا في الزخرف : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [الزخرف: ٣٥] ، وقوله : ﴿ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ بالتشديد في الثلاثة ، خالفهم ابن ذكوان في آية الزخرف فقط فخفف ، وخفف الباقيون في الثلاثة ، وأما من قرأ بالتشديد فهي بمعنى إلا وإن نافية ، وهي هنا مهملة ، ينظر : حاشية الجمل (١/ ٨٥) .

(٤) الفضل للسخاوي (٣/ ٢٦٨) .

إن تأخر ، نحو : إن زيدٌ لقائم ، فإن كان الخبر فعلاً ماضياً ، فلا يجوز في إن إلا التثقيل فتقول : إن زيدٌ لقائم ، فإن كان الخبر فعلاً ماضياً ، فلا يجوز في إن إلا التثقيل ، فتقول : إن زيداً ذهب ، ولا يجوز إن زيدٌ ذهب ، ولا إن زيد لذهب بالماضي ، وهذا مذهب البصريين ^(١) .

وجوز الكوفيون غيره ، وتلزم المكسورة اللام في خبرها .

تقول : إن زيد لمنطلق ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ ، وقرئ : « وإن كلا » .

واختلفت كلمة النحاة في هذه اللام ، فمذهب سيبويه ^(٢) والأخفشان ^(٣) وغيرهم ^(٤) ، أن هذه اللام لام الابتداء التي كانت مع المشددة لزمت للفرق بين التي هي لتأكيد النسبة ، وبين إن النافية ، وهذا اختيار السخاوي ^(٥) وبه قال ابن عصفور ^(٦) وابن مالك ^(٧) وخالف أبو علي الفارسي ^(٨) في ذلك حيث إنها ليست لام ابتداء بل هي لامٌ أخرى اجتلبت للفرق ، وهو اختيار ابن أبي الربيع في البسيط ^(٩) .

وثمره الخلاف بين القولين : أنها إن كانت لام ابتداءً وجب كسر همزة إن في مثل :

(١) الارتشاف (٣/ ١٢٧٢) .

(٢) الكتاب (٢/ ١٣٩) .

(٣) المراد الأوسط والأصغر .

(٤) ينظر : المساعد ، الارتشاف (٣/ ١٢٧١) ، نتائج الأفكار للأطهوي (ص ١٤٨) .

(٥) المفضل (٣/ ٢٦٨) .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٣٨) ، المقرب (ص ١٢٣) .

(٧) التسهيل (ص ٦٥) ، وشرحه (٢/ ٣٤) ، شفاء العليل (١/ ١٦٧) .

(٨) المسائل البغداديات (ص ١٧٦) ، المسائل العسكرية (ص ٢٥٢ ، ٢٥٣) ، الرضى على الكافية

(٤/ ٣٦٦) .

(٩) البسيط (٢/ ٧٨٧) .

قد علمنا إن كنت لمؤمنًا ، وإن كانت غيرها جاءت للفرق ، وجب فتح « ليس » فلا تدخل على فعل غير ناسخ عند البصريين إلا الأخفش وأجازه الكوفيون ^(١) .

دليل المجيزين :

استدل الكوفيون على تخفيف « إن » وأنه يليها فعل ماض غير ناسخ بقول عاتكة بنت عمرو بن ثقیل ^(٢) :

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُعْتَمَدِ ^(٣)

وعده السخاوي شاذًا لا يقاس ^(٤) عليه ، خلافًا للأخفش والكوفيين ^(٥) يقول السخاوي : « وأما قول عاتكة :

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُعْتَمَدِ ^(٦)

(١) الارتشاف (٣/ ١٢٧٢) .

(٢) هي : عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ، أخت سعيد بن زيد ، كانت من المهاجرات ، تزوجها عبد الله بن أبي بكر الصديق ، الاستيعاب (٤/ ٤٣١) ، الإصابة (٨/ ١١) .

(٣) من الكامل والشاهد فيه : إن قتلتم لمسلمًا ، حيث ولي إن المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ ، وهذا شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش ، ورد في شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٦) ، شرح الكافية الشافية (١/ ٥٠٤) ، التبصرة والتذكرة (١/ ٤٥٨) ، النهاية لابن الخباز (ص ٩٩٨) ، شرح الشواهد للسيوطي (١/ ٧١) ، التصريح (١/ ٢٣١) ، الخزانة (١٠/ ٣٧٣) ، وفيه وجبت عليك وذيل الأمالي وفيه : « ثكلتك أمك » ، بدلًا من « شلت يمينك » وبلا نسبة في سر الصناعة (٢/ ٥٤٨) ، الإنصاف (٢/ ٦٤١) ، شرح اللمع لابن برهان (١٠/ ٩٦) ، الارتشاف (ص ٢٧٣) ، ابن يعيش (٨/ ٧١) ، أوضح المسالك (١/ ٣٦٨) ، الأزهية (١/ ٣٦٨) ، شرح الكافية (٣/ ٣٦٦) ، معاني الأخفش (٣/ ٤٥٥) ، التوطئة (ص ٢٣٤) ، شفاء العليل (١/ ٣٦٨) ، شرح ابن عقيل (١/ ٣٨٢) ، الأشموني (١/ ٢٩٠) ، اللامات (ص ٩٨) ، المغني (١/ ٢٤) ، الأضداد لابن الأنباري (ص ١٩٠) ، شرح الجمل (١/ ٤٣٨) ، العمدة (ص ١٣٨) ، المساعد (١/ ٣٢٧) .

(٤) المفضل (٣/ ٢٦٨) .

(٥) الارتشاف (٣/ ١٢٧٢) .

(٦) الارتشاف (٣/ ١٢٧٢) .

فشاؤ ولا يقاس عليه ، وإن عملت لم يلزمها اللام وإن شئت أدخلت اللام مع الإهمال ، فقلت : إن زيد لقائم والكوفيون يعملونها مخففة ولكنهم يقولون : هي بمعنى النفي واللام بمعنى إلا^(١) .

وإن المخففة جاءت في القرآن الكريم كثيرة ، وتعرض الزمخشري لكثير من هذه المواضع ومن ذلك قوله تعالى : ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤] ، وفي الآية تحققت الشروط التي وضعها الزمخشري في المفضل متابعاً في ذلك نحاة البصرة ، فقد ولي «إن» فعل من نواسخ المبتدأ ثم جاءت اللام في ثاني معموليها ، وقد تبع السخاوي شيخه الزمخشري في ذلك ، ومن ثم حكم السخاوي على بيت عاتكة بالشذوذ ؛ لأن الفعل بعد «إن» غير ناسخ ، نحو قوله : ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣] ، و﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٢] ، و﴿وَإِنْ نُّظَنُّكَ﴾ [الشعراء: ١٨٦] .

وكأن هذه اللام تأتي تعويضاً عن نقص لحق «إن» إذا حذفت نونها الثانية فجاءت اللام تعويضاً عن هذا المحذوف ، ويتضح هذا من قول الزمخشري : وتلزم المكسورة اللام في خبرها ، والمفتوحة يعوض عما ذهب منها إلخ ، فهو يشير إلى أن النقص الذي لحق إن وأن لا بد له من عوض ، وهذا العوض هو اللام المكسورة ، وأحد الأحرف الأربعة مع المفتوحة ، «لم» ، أو «لن» أو «السين» ، أو «سوف» نحو قوله تعالى : ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧] ، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥] ، ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجُؤٌ﴾ [المزمل: ٢٠]^(٢) ، قال مكي^(٣) : « أن مخففة من الثقيلة

(١) المفضل (٢٦٨/٣) .

(٢) ينظر : هذه الآيات في حاشية الجمل على الجلالين (٣/ ٤٣٢ ، ٤٣٣ - ٥٣٨ ، ٥٣٩) ، إملاء ما من به الرحمن في إعراب القرآن للعكبري (ص ٧٤ ، ٧٥) .

(٣) مشكل إعراب القرآن (ص ٧٢٠) ، وينظر : المفضل للزمخشري (ص ٢٩٨) ، الكشف (١/ ٢٢٨) .

والهاء مضمرة ، وسيكون الخبر والسين عوض من التشديد في النون ، ومرضى اسم كان ، ومنكم الخبر .

وقد تعرض المفسرون - أيضًا - لذلك : يقول الآلوسي : في قوله : ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤] ، وإن هي المخففة ، واللام هي الفارقة والمعنى : إن الشأن كانوا من قبل إلخ ، وإلى هذا ذهب بعض المحققين ، وذكر مثله مكي إلا أنه قال : التقدير ، وأنهم كانوا من قبل فجعل اسمها ضميرًا عائداً على المؤمنين ، قال أبو حيان : وكلا الوجهين لا نعرف نحوياً ذهب إليه ، وإنما تقرر عندنا في كتب النحو ومن الشيوخ أنك إذا قلت : إن زيداً قائم ثم خففت فمذهب البصريين فيها وجهان :

أحدهما : جواز الإعمال ويكون حالها وهي مخففة كحالها وهي مشددة ؛ إلا أنها لا تعمل في مضمّر ، ومنع ذلك الكوفيون وهم محجوجون بالسماع الثابت من لسان العرب .

والوجه الثاني : وهو الأكثر عندهم ، أن تهمل فلا تعمل لا في ظاهر ولا مضمّر ولا ملفوظ ولا مقدر البتة ، فإن وليها جملة اسمية ارتفعت بالابتداء والخبر ، ولزمت اللام في ثاني مصحوبيها إن لم ينف ، وفي أولهما إن تأخر فتقول : إن زيداً لقائم ، ومدلوله مدلول إن زيداً قائم ، وإن وليها جملة فعلية فلا بد عند البصريين أن تكون من نواسخ الابتداء وإن جاء الفعل من غيرها فهو شاذ لا يقاس عليه عند جمهورهم ^(١) .

ويذكر السخاوي عن الكوفيين أنهم يعملونها مخففة ولكنهم يقولون : هي بمعنى النفي ، واللام بمعنى « إلا » ^(٢) ، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى

(١) روح المعاني للآلوسي (٤/ ١١٤) ، وينظر : الكشف (١/ ٢٢٨) .

(٢) ينظر : الفضل للسخاوي (٣/ ٢٦٨) .

الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴿البقرة: ١٤٣﴾ .

يقول مكّي : ﴿لَكِبْرَةٌ﴾ خبر كان واسم كان مضمر فيها - بمعنى التولية - أي : وإن كانت التولية نحو المسجد الحرام ، و«إن» بمعنى «ما» واللام بمعنى «إلا» ^(١) فهذا على مذهب الكوفيين .

أما البصريون فيقولون : إن «إن» مخففة من الثقيلة ، دخلت على الجملة الناسخة ، واللام للفرق بين إن النافية والمهمله .

وما ذهب إليه الكوفيون ضعيف جداً ، من جهة وقوع اللام بمعنى إلا ، لا يشهد له سماع ولا قياس ^(٢) ، وهذا ما أميل إليه ؛ لأن اسم كان مضمر دل عليه الكلام تقديره : وإن كانت الصلاة أو القبلة أو التولية ^(٣) .



(١) مشكل إعراب القرآن (ص ٨٦) ، وينظر : حاشية الصبان (١/ ٢٨٦) .

(٢) ينظر : المفضل (٣/ ٢٦٨) وما بعدها ، وينظر أيضاً : إملاء ما من به الرحمن (ص ٧٤) .

(٣) ينظر : إملاء ما من به الرحمن (ص ٧٤) ، ارتشاف الضرب (٥/ ١٢٧) ، التصريح (٢/ ٨١) ، حاشية الصبان (١/ ٢٨٩) .

المبحث الثاني

حكم تقديم المفعول على الفاعل

المفعول : هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك : ضرب زيدٌ عمرًا وبلغت البلدَ وهو الفارق بين المتعدي واللازم ^(١) .

ويجوز تقديم المفعول على الفاعل والفعل إذا لم يجب تقديمه أو يمتنع كقوله تعالى : ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠] ، وتقول في : أكرم زيدٌ عمرًا : أكرم عمرًا زيدٌ ، وتقول في أكرمت عليًا : عليًا أكرمت .

ويرى السخاوي جواز ذلك كله وأنه : « متى تقدم المفعول على الفاعل أو على فعله كان مؤخرًا في النية موضوعًا في مكانه ، وكذلك الفاعل مقدم في النية موضع في مكانه حكمًا ، وإنما اتسعت العرب في تقديم المفعول على الفاعل ؛ لأنهم إذا كان اهتمامهم بالمفعول أكثر وعنايتهم به أعظم قدموه » ^(٢) .

وهذا ما يراه سيبويه والزمخشري وجمهور النحويين .

قال سيبويه : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك : ضرب عبد الله زيدًا ، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب ، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب ، وانتصب « زيدًا » ؛ لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل ، فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل ، جرى اللفظ كما جرى في الأول ، وذلك قولك : ضرب زيدًا عبدُ الله ؛ لأنك إنما أرجت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه ، وإن كان مؤخرًا في اللفظ .

(١) الفصل للزمخشري ، (ص ٣٤) .

(٢) الفضل للسخاوي (١/ ٢٥٠) .

فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً وهو عربي جيد كثير ^(١) .

وأورد السخاوي ^(٢) الأمور التي من أجلها : « يقدم المفعول كرعاية الفواصل وكذلك الخطب كقولك : الله أحمد ، وقال : « ولا ينال هذا إلا حيث يعلم الفاعل من المفعول إمّا بإعراب ، كضرب موسى عمر ، أو بعلامة تدل كقولك : ما شغلت موسى الدنيا ، فإذا قلت : ضرب موسى يحيى لم يجز أن يكون موسى مفعولاً ، وقد يجب تقديم المفعول كقوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤] ، وقوله : ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَنُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨] ، وقول الشاعر :

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل ^(٣)
كما يجوز حذف المفعول إذا لم يضر الحذف ^(٤) .

ويجب تقديم المفعول على الفاعل ويمتنع تأخيرها في المواضع الآتية :

الأول : إذا كان الفاعل محصوراً بـ «إلا» أو بـ «إنما» كقول الله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] ، ونحو : ما ينفع المرء إلا العمل الصالح .

الثاني : إذا كان الفاعل مشتقاً على ضمير يعود على المفعول كقوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤] ، لثلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وكقول الشاعر السابق :

جزى ربه عني عدي بن حاتم ^(١)
.....

(١) الكتاب (١/ ٣٤) .

(٢) المفضل (١/ ٢٥٠) .

(٣) البيت من الطويل للنابغة في مؤخرة ديوانه (ص ١٦١) ، ويوجد في ابن يعيش (١/ ٧٦) ، شرح

الكافية للرضي (١/ ٧٢) ، التصريح (١/ ٢٨٣) .

الشاهد : قوله : جزى ربه عني عدي .

(٤) المفضل للسخاوي (١/ ٢٥٠-٢٥٢) .

ويجب تقديم المفعول على عامله في موضعين :

الأول : إذا كان المفعول من الأسماء التي لها الصدارة كأسماء الشرط والاستفهام ،
نحو : من تكرمه يكرمه ، ومن رأيت ، وكقوله تعالى : ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾ .
[غافر: ٨١]

الثاني : إذا كان المفعول ضميراً منفصلاً ، فلو تأخر لوجب اتصاله كقوله تعالى :
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٤] ، ويمتنع تقديم المفعول ويجب تقديم الفاعل ،
وهو الترتيب الطبيعي للجملة ، وذلك في مواضع :

الأول : إذا خيف اللبس بسبب خفاء الإعراب ، وعدم وجود قرينة ، نحو :
أكرم صديقي أخي ، فيمتنع تقديم المفعول إذ لو تقدم لخفيت حقيقة كل منهما ، فإذا
وجدت قرينة جاز تقديم المفعول ، نحو : أكل الكمثرى موسى ، وأكرمت موسى ،
ليل هذا هو مذهب الجمهور .

وأجاز بعضهم تقديم المفعول وإن لم توجد قرينة بحجة أن العرب لها غرض في
الالتباس كما أن لها غرضاً في التبيين ^(١) .

الثاني : إذا كان كل من الفاعل والمفعول ضميرين متصلين ولا حصر في أحدهما ،
نحو : أكرمتك فالتاء فاعل ، والكاف مفعول به ويمتنع - هنا - تقديم المفعول ؛ إذ
لو قدم على الفاعل لتعذر الاتصال في الفاعل .

الثالث : إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً غير محصور فيه والمفعول اسماً ظاهراً ،
نحو : أكرمتُ زيداً ، فإن كان الفاعل ضميراً محصوراً وجب تأخيرها ، نحو : ما أكرم

(١) هو : عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي ، الجواد المشهور ، أسلم في سنة تسع ، وكان نصرانياً
قبل ذلك ، وثبت على إسلامه في الردة ، وأحضر صدقة قومه إلى أبي بكر ، الإصابة (٤/ ٤٦٩) ،
الاستيعاب (٣/ ١٦٨) ، سبق تحريجه ، وفي هذا خلاف بين النحويين ، أذكره فيما بعد .

(٢) ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٤٩) ، الممنوع في النحو (ص ٩٢) ، د. عبد العزيز فاخر ط أولى .

ويمتنع تقديم المفعول على الفعل في موضعين :

الأول : إذا كان مفعولاً لفعل التعجب نحو : ما أحسن السماء ؛ لأن معمول فعل التعجب لا يتقدم عليه .

الثاني : إذا كان المفعول مصدرًا مؤولاً من أن ومعموليهما نحو : علمت أنك ناجح ، والتقدير : علمت نجاحك ، فلا يقال : إنك ناجح علمت .

ويرى السخاوي : أنه يجوز حذف المفعول به إذا لم يضر الحذف ، كقولك في ضربت زيدًا : ضربت^(٢) وهذا ما يراه جمهور النحويين ، وذلك كقول الله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى (٥) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴾ [الليل : ٥ ، ٦] .

ويمتنع حذفه إذا حدث خلل في الأسلوب ، أو ضرر في الجملة ، وذلك في موضعين :

الأول : أن يكون المفعول به هو المقصود لسؤال معين كقولك : من ضربت ؟ فتقول : ضربت زيدًا ، فلا يجوز حذف المفعول به ؛ لأنه هو المقصود بالجواب .

الثاني : أن يكون المفعول به محصورًا ، كقولك : إنما ضربت زيدًا ، وما ضربت إلا زيدًا ؛ لأن الحذف يفسد المعنى^(٣) .

وقال الشيخ خالد الأزهري : « وقد يمتنع حذفه أي المفعول كأن يكون محصورًا فيه نحو : إنما ضربت زيدًا ، لأن الحذف ينافي الحصر ، أو يكون جوابًا لسؤال كضربت زيدًا ، جوابًا لمن قال : مَنْ ضربت ؟ لأن المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه »^(٤) .

(١) ينظر : توضيح المقاصد (٢/ ١٦-١٩) ، تعليق الفرائد (٤/ ٢٧١) ، التصريح (١/ ٢٨٥) .

(٢) المفضل للسخاوي (١/ ٢٥٢) .

(٣) ينظر : الارتشاف (٣/ ١٣٤٨) ، وما بعدها ، التصريح (١/ ٣١٣-٣١٥) ، الممنوع في النحو : د .

عبد العزيز فاخر (ص ٩٣) .

(٤) التصريح (١/ ٣١٤) .

وبيت النابغة^(١) الذي أورده السخاوي^(٢) حجة لما منعه الجمهور .

جزى ربه عني

وقع خلاف بين النحويين حوله والقضية فيه هنا هو حكم عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر .

وقد اختلفوا على مذهبين :

المذهب الأول :

مذهب المانعين ، وهم جمهور النحويين إلا الأخفش وابن جني حيث يرون أنه لا يجوز أن يعود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، ومن ثم شذ قولهم : زان نوره الشجر .

قال المبرد : « ولو قلت : ضرب غلامه زيدًا فمحال ؛ لأن الغلام في موضعه ، لا يجوز أن ينوي به غير ذلك الموضع »^(٣) .

وقال ابن مالك : « ومنع أكثر النحويين تقديم المرفوع الملابس ضميرًا عائداً على المنصوب نحو : ضرب غلامه زيدًا »^(٤) .

قال ابن عقيل : « وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين ، وما ورد من ذلك تأويله »^(٥) .

(١) النابغة الذبياني زياد بن معاوية بن خباب ، ت ١٨ ق.م ، شاعر جاهلي ، من أهل الحجاز ، كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها ، وكان خطيباً عند النعمان بن المنذر ، من آثاره : ديوان شعر ، تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٢١/١٩) ، الشعر والشعراء (٢٨٠/١) ، تحقيق / أحمد شاكر ، ط دار الحديث (١٤٢٧هـ ، ٢٠٠٦م) .

(٢) الفضل (١/٢٥١ ، ٢٥٢) .

(٣) المقتضب (٤/١٠٢) ، وينظر أيضاً : (٢/٦٩ ، ٣/١١٢ - ١٢٠) .

(٤) شرح التسهيل (٢/١٣٥) ، الهمع (١/١٦٦) .

(٥) شرح ابن عقيل (٢/١٥٠) ، أوضح المسالك (٢/١٢٥) ، الأشموني (٢/٨٥) .

وقالوا: في قول النابغة السابق:

جزي ربه عني عدي بن حاتم

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً إلى الفاعل فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى^(١).

وخرج المانعون أدلة وشواهد من أجازوا عود الضمير من الفاعل على المفعول المتأخر: بأن هذه الأبيات ضرورة.

قال ابن عصفور: «ولا يجوز تقديم الاسم عليه إلا في ضرورة الشعر، ومنه تقديم المضمر على الظاهر لفظاً ورتبة»^(٢).

المذهب الثاني:

رأى المجيزين وهو الأخفش وابن جني^(٣).

أجاز الأخفش وابن جني ما منعه الجمهور واستدلوا بالسماع الوارد عن العرب، وكان عمدتهم في ذلك بيت النابغة:

جزي ربه عني عدي بن حاتم

قال ابن هشام مبيناً المواضع التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة^(٤).

والسابع: أن يكون متصلاً بفاعل متقدم ومفسر مؤخر «كضرب غلامه زيداً»،

(١) الخصائص (١/٢٩٤)، وينظر: الهمع (١/٦٦).

(٢) ضرائر الشعر (ص ٢٠٨، ٢٠٩)، وينظر: الإيضاح في شرح المفضل لابن الحاجب (١/١٦٠)، ابن يعيش (١/٧٦).

(٣) راجع: المفضل للسخاوي (١/٢٥٠).

(٤) ينظر: مغني اللبيب (ص ٤٩٢)، شرح الكافية للرضي (١/٧٢)، ارتشاف الضرب (ص ١٣٤٨)، والتصريح (١/٢٨٣).

وأجازه الأخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطوال^(١) من الكوفيين ومن شواهد
قول حسان^(٢) :

ولو أن مجدًا أخلد الدهر واحدًا من الناس أبقى مجدُ الدهر مُطعمًا^(٣)
وقوله :

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سُودٍ ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد^(٤)
وقال ابن جني^(٥) مبيّنًا جواز اتصال الفاعل بضمير المفعول المتأخر : « بابٌ في
نقض المراتب إذا عرض هناك عارض من ذلك : امتناعهم من تقديم الفاعل على
المعمول في نحو ، ضرب غلامه زيدًا ، فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس
رتبه التقديم ، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول

(١) هو محمد بن قام أبو عبد الله الطوال شيخ أحمد بن يحيى ثعلب ، نشأ بالكوفة وسمع من الكسائي
وغیره ، ت ٢٧٣هـ ، ينظر : البلغة (ص ١٨٨) .

(٢) صحابي جليل وشاعر مخضرم عاش ١٢٠ سنة ، دافع عن الإسلام بشعره كثيرًا وكان النبي يقول له :
« قل وروح القدس يؤيدك » ، وكان يضرب له قبة في المسجد يقول عليها الشعر ، الشعر والشعراء
(٣١١/١) .

(٣) من الطويل لحسان بن ثابت .

والشاهد فيه قوله : « أبقى مجده الدهر مطعمًا » حيث أعاد الضمير المتصل بالفاعل على المتأخر لفظًا
ورتبة ، وهذا ممنوع من جمهرة النحاة .

ينظر : ديوانه (ص ٢٤٣) ، الاشتقاق (ص ٨٨) ، تخلص الشواهد (ص ٤٨٩) ، جمهرة اللغة
(ص ٧٣٨ - ٧٩٦) ، مغني اللبيب (٢/ ٤٩٢) .

(٤) من بحر الطويل ، بلا نسبة .

والشاهد فيه قوله : « حلمه » ، حيث اتصل ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء
الفعل للمفعول كاقضاءه للفاعل .

ينظر : تخلص الشواهد (ص ٤٩٠) ، الدرر اللوامع (١/ ٢١٨) ، همع الهوامع (١/ ٦٦) ، مغني
الليبيب (٢/ ٤٩٢) .

(٥) الخصائص (١/ ٢٩٤) ، الهمع (١/ ٦٦) .

وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى ، وأجمعوا على أنه ليس بجائز ضرب غلامه زيداً ، لتقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى .

وقالوا في قول النابغة :

جزى ربه عني عدي بن حاتم

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم ، كل ذلك ؛ لئلا تتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً إلى الفاعل فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى ، وأما أنا - ابن جني - فأجيز أن تكون الهاء في قوله :

جزى ربه عني عدي بن حاتم

عائدة على عدي خلافاً على الجماعة ^(١) .

هذا وقد صحح الرضي ^(٢) وابن مالك ^(٣) ما ذهب إليه الأخفش وابن جني وهو اختيار شيخنا قال : وقد ورد السماع به في النظم دون النثر ^(٤) .

وأرى أنه لا مانع من جواز عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، وهو ما ذهب إليه الأخفش وابن جني والسخاوي ومن تبعهما لورود السماع بجوازه لكن في الشعر دون النثر .

قال الشيخ خالد : « والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة وهو الإنصاف ؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر فلا يقاس عليه » ^(٥) .

وقال الأشموني في معرض حديثه عن هذه القضية : « وقد أجاز بعض النحاة

(١) الخصائص (١/ ٢٩٤) ، الهمع (١/ ٦٦) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي (١/ ٧٢) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (٢/ ١٣٥ ، ١٣٦) ، التصريح (١/ ٢٨٣) .

(٤) ينظر : المفضل للسخاوي (١/ ٢٥١ ، ٢٥٢) .

(٥) التصريح (١/ ٢٨٣) ، أوضح المسالك (٢/ ١٢٥) .

ذلك في الشعر دون النثر وهو الحق والإنصاف ؛ لأن ذلك ورد في الشعر» ^(١) .

لكن السخاوي ^(٢) أجازته في النثر إذا كان الكلام مسموعاً كراية الفواصل أو في الخطب كالله أحمد .

وقد جاء في القرآن نحو هذا ، قال الله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةُ مُوسَى ﴾ [طه: ٦٧] .

وقال مكّي بن أبي طالب ^(٣) في قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةُ مُوسَى ﴾ :
﴿ مُوسَى ﴾ في موضع رفع بأوجس ، وخيفة مفعول لـ «أوجس» ، وأصل «خيفة» ،
خوفة ثم أبدل من الواو ياءً وكسر ما قبلها ليصبح بناء فعلة ^(٤) .



(١) الأشموني (٢/ ٥٩ ، ٦٠) .

(٢) المفضل (١/ ٢٥٠) .

(٣) مكّي بن أبي طالب واسمه حموش بن محمد بن مختار ، أبو محمد القيرواني القيسي المقرئ النحوي
القيرواني الأصل ، القرطبي الدار سمع بمكة ، ورحل إلى المشرق مرات ، كان من أهل الإتقان
لعلوم القرآن من تصانيفه ، مشكل إعراب القرآن ، ت ٤٣٧ هـ ، يراجع : معجم الأدباء (٥/ ٥١٧) ،
إنباه الرواة (٣/ ٣١٣) ، غاية البلغة (ص ٢٦٣) ، طبقات القراء (٢/ ٣٠٩) ، البلغة (٢٢٥ ، ٢٢٦) .

(٤) مشكل إعراب القرآن الكريم لمكّي (ص ٤٤١) .

obeikandi.com

المبحث الثالث

تعلييل كون المصدر أصلاً للمشتقات

اختلف النحاة في ذلك ، فذكر السخاوي خلاف البصريين والكوفيين في هذه القضية ^(١) .

يتفق كل من ابن يعيش ^(٢) وابن الحاجب ^(٣) والرضي ^(٤) وكثير من النحويين على أن المصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعل ^(٥) .

ويقصر ابن مالك في الألفية والتسهيل على الجزء الأول منه فقط ، كما يتفق الجميع على أن الحدث الذي يكون المصدر اسمه هو المعنى القائم بغيره ، سواء صدر عنه ، كالضرب والمشي ، أو لم يصدر عنه كالطول والقصر .

قال ابن مالك :

المصدر اسمٌ سوى الزمان من مدلولي الفعل كَأَمْنٍ مِنْ أَمْنٍ ^(٦)

ويقول في التسهيل : « المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه حقيقة أو مجازاً أو واقع على مفعول » ^(٧) .

ويلعل السخاوي لتسمية المصدر مصدرًا ثم يلحق إلى رأي الكوفيين بالضعف وكأني به يرجح رأي البصريين ، إذ يقول : وسمى مصدرًا لصدوره ، قالوا : هو

(١) الفضل للسخاوي (١/ ٣٨٢) .

(٢) ابن يعيش (٦/ ٤٤) .

(٣) الكافية لابن الحاجب (٢/ ١٧٨) .

(٤) شرح الرضي (١٢/ ١٧٦) .

(٥) راجع : أوضح المسالك (٤٢٣) ، حاشية الخصري (٣/ ١٧٢) .

(٦) ألفية ابن مالك (ص ٢٩) .

(٧) التسهيل (ص ٨٧) .

مأخوذ من الفعل ومشتق منه ، والمصدر في العربية : هو ما تصدر عنه الإبل ، فينبغي أن يسمى على قول الكوفيين صادرًا لا مصدرًا ^(١) .

قال ابن الأنباري : « هو مصدر بمعنى مفعول ، لأنه أصدر عن الفعل ، لا أنه صدر عنه كما قيل : مركب فاره ، بمعنى : مركوب » ^(٢) .

وقال الزجاجي : « هذه مغالطة لأن الفعل وإن جاء بمعنى المصدر المكان والمفعول فليس يجيء بمعنى الفعل » ^(٣) .

وقال السخاوي : « وقال المحتج للكوفيين كما سمي المكان الذي يصدر عنه مصدرًا كذلك يسمى المكان الذي يصدر إليه مصدرًا ، فكان صدور الفعل وظهوره لما انتهى إلى هذا صار كأنه صادر إليه فسمى مصدرًا ؛ لأن الفعل كأنه صدر إليه » ^(٤) .

حجة الكوفيين : احتج الكوفيون على أن الفعل أصل المشتقات بأنه « إنما قيل لاسم الحدث : مصدرًا من باب الإضافة على معنى ذي مصدر ، أي : ذو صدور ؛ لأن الفعل يكون للمصدر ، وجعل السخاوي هذه الحجة من أقوى حججهم على مدعاهم فيكون بمنزلة رجل عدل ، وصوم ، وفطر ، أي ذو عدل .

وعلى هذا لا يلزمهم قول البصريين : كان ينبغي أن يسمى صادرًا لا مصدرًا » ^(٥) . ومن حججهم - أيضًا - على أن الفعل هو الأصل : أن الفعل يعمل في المصدر فدل على أنه الأصل له .

ومن حججهم - أيضًا - لو كان الفعل مأخوذًا من المصدر لوجب أن يكون كل فعل مصدر ، وقد وجدنا أفعالًا لا مصادر لها نحو : ليس ، وعسى ، ونعم ، وبئس ،

(١) المفضل (١/ ٣٨٢) .

(٢) الإنصاف (ص ٢٣٦) ، وينظر : المفضل (١/ ٣٨٢) .

(٣) الإيضاح في علل النحو (ص ٦٢ ، ٦٣) .

(٤) المفضل (١/ ٣٨٢) .

(٥) المفضل (١/ ٣٨٢) .

وحبذا ، وفعل التعجب .

وأجاب البصريون عن أدلة الكوفيين السابقة وقولهم بأن المصدر يتبع الفعل في الاعتلال فدل على أن الفعل أصل له ، بأن هذا لا يدل على أصالة الفعل كما لا يدل « أعد وتعدّ ونعد » ، حين حذفوا منه الواو حملاً على يعد كما حذف منه ، ولوقوعها بين ياء وكسرة على أن « يعد » أصل لها .

وكذلك أعل المصدر كما أعل الفعل ليقع الاتفاق في تصاريف الكلمة ، وكذلك قالوا : نكرم وتكرم وبكرم ، فحذفوا الهمزة من هذا لأنهم حذفوها في أكرم ؛ لئلا يقولوا أكرم فيجمعوا بين همزتين ، وكما فعلوا في يعد وأخواته طلباً للتشاكل .

وأجابوا عن قول الكوفيين : إن الفعل يؤكد بالمصدر تابع ، بأن هذا لا يتم لهم ؛ لأنك إذا قلت : جاءني زيد زيد ، فليس الأول أصل الثاني ، ولا الثاني بفرع للأول ولو كان - الفعل - على ما عليه من التوكيد لم يجز أن يتقدم ، كما لا يجوز نفسه ضربت زيداً - وأيضاً - ليس في كلام العرب تأكيد مشتق من لفظ المؤكد ومأخوذ منه ؛ إنما التوكيد بصريح اللفظ ، وبألفاظ معلومة ليس هذا منها وإنما المراد : قام زيد قام زيد ، على وجه التأكيد فأقاموا المصدر عوضاً من لفظ الفعل لكونه أحسن وأخصر^(١) ، وهكذا يسوق السخاوي حجج الكوفيين ويرد عليها مما يؤكد أنه يميل لمذهب البصريين ، لكن ليس في كل الأحوال لم يفرق السخاوي بين المصدر واسم المصدر ، كما هو عادة القدماء من النحاة ، وكأن التفريق بينهما لا داعي له لأن الفعلين بمعنى واحد ، مثل نبت وأثبت .

وقال معلقاً على كلام الزمخشري في المصدر واسم المصدر ، وقد استدل بقول الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح: ١٧] .

قال السخاوي : « إنما جاز أن يقرن بالفعل غير مصدرية ؛ لأن المعنى واحد وذلك أن الفعلين بمعنى ، اتفقا في الاشتقاق ، أو اختلفا ؛ ولأن الكلمة التي تقام

(١) انظر : الفضل للسخاوي (١/ ٣٨٣) ، بتصرف .

مقام المصدر هي في معناه ، أو منه بسبيل ^(١) .

وهو يقصد الاتفاق في الاشتقاق نحو جلس جلوسًا ، وهو ما يسمى بالمفعول المطلق ، ويقصد بالاختلاف في الاشتقاق نحو جلس قعودًا ، وإنما فعلت العرب ذلك وأتت بالفعل من غير مصدره اتساعًا في اللغة لئلا يضيق بحال الكلام على الناظم والناثر ^(٢) ، وذلك في ثماني مسائل ، منها :

قوله تعالى : ﴿وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨] ، وحبسته منعًا وضربته أي : ضرب وأنواعًا من الضرب ، وأشد الضرب ، وقوله تعالى : ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمْنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] ، وضربته سوطًا ، وقعد القرفصاء ^(٣) ، ^(٤) .

قال سيبويه : « باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل ؛ لأن المعنى واحد وذلك قوله : اجتوروا تجاورًا ، وتجاوروا اجتوارًا ، قال : ومثل ذلك انكسر كسرًا وكسر انكسارًا ، لأن معنى كسر وانكسر واحد ، قال الله تعالى : ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ ، لأنه إذا قال : أنبته فكأنه قال نبت ، وكذلك قوله تعالى : ﴿وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ ، وزعموا أن في قراءة ابن مسعود : ﴿وَنَزَّلْنَا الْمَلَأَتِ كَتَّةً تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥] ^(٥) ، لأن نزل وأنزل معناهما واحد وقال القطامي ^(٦) :

(١) المفضل للسخاوي (٣٨٥ / ١) .

(٢) انظر : الكافي شرح الهادي (٣٦٢ / ٢) ، رسالة دكتوراه في لغة القاهرة .

(٣) انظر : الكافي شرح الهادي (٣٦٢ / ٢) .

(٤) القرفصاء : أن يجلس كما يجلس المجتبي ، وقيل : أن يجلس على ركبته ويلصق بطنه بفخذه ، ويجعل كفيه تحت إبطيه ، تاج العروس شرح القاموس « ق ر ف ص » ، لسان العرب « ق ر ف ص » .

(٥) راجع : المحتسب (٢٢١ / ٢) ، ابن يعيش (١١ / ١) .

(٦) هو أبو سعيد عمير بن شبيب ، ت ١٣٠ هـ ، كان من نصارى تغلب في العراق ، من آثاره : ديوان شعر الشعر والشعراء ، ٧١٣ / ٢ ، خزانة الأدب (٣٩١ / ١) .

وخير الأمر ما استقبلت منه وليس بأن تتبعه اتباعاً^(١)
لأن معنى تتبعت واتبعت واحد^(٢) .

يريد أن يقول : إن القياس في المصدر أنبت إنباتاً ، ولكن عدل عنه إلى نباتاً ،
والقياس في المصدر تبتل تبتلاً ، ولكن عدل عنه إلى تبتيلاً .

ذلك أن التبتيل ليس بمصدر تبتل ، وإنما مصدره بتل فهو فعل مثل كسر
ومصدره الجاري عليه التكسير ، فجرى التبتيل على تبتل وليس له في الحقيقة ؛ لأن
معناها يؤول إلى شيء واحد ، ونباتاً مصدر نبت وقد جرى على أنبت ، واستدل
بقراءة ابن مسعود على أن معنى نزل أنزل واحد^(٣) .



(١) البيت من الوافر للقطامي .

والشاهد فيه : « أنه أكد قوله تتبعه بقوله : اتباعاً ، واتباعاً افتعال ، وهو في الحقيقة مصدر اتبع
وقياسه أن يقول تتبعا ولكن لما كان معنى تتبع واتبع واحداً أكد كل واحد منهما بمصدر صاحبه ،
وهكذا كل مصدرين يرجعان إلى معنى واحد ، راجع : ابن يعيش (١/ ١١١) .

(٢) الكتاب (٢/ ٢٤٤) .

(٣) ينظر : ابن يعيش (١٠/ ١١١) .

obeikandi.com

المبحث الرابع الخلاف في وجوب تعريف المفعول له إذا جر باللام

المفعول له مصدر ليس من لفظ الفعل ولا يكون إلا مصدرًا ، ويذكر علة وعذرًا لوقوع الفعل .

ولو جاز أن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل لخلا الفعل عن علة ، وذلك لا يجوز ؛ لأن العاقل لا يفعل فعلًا إلا لعلية ، ما لم يكن ساهيًا أو ناسيًا ^(١) .

قال سيوييه : « هذا باب ما ينتصب من المصادر ؛ لأنه عذر لوقوع الأمر ، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك : عشرون درهمًا ؛ لأنه موقوف له ، ولأنه تفسير لما قبله : لم كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه ، وذلك أن قولك : فعلت ذاك حذر الشر ، فعلت ذاك مخافة فلان ، وإدخار فلان قال الشاعر :

وأغفر عوراء الكريم أدخاره أعرض عن شتم اللئيم تكرمًا ^(٢)

وفعلت ذاك أجل كذا وكذا فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له كأنه قيل : لم علت كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله ^(٣) .

شروطه :

يشترط في المفعول له كونه مصدرًا ^(٤) ، وأجاز يونس كونه غير مصدر ، نحو :

(١) ابن يعيش (٢/ ٥٢، ٥٣) .

(٢) من الطويل لحاتم الطائي ، والشاهد فيه : « نصب إدخاره » ، و « تكرمًا » على المفعول له ، ينظر :

ديوانه (ص ٢٢٤) ، الكتاب س (١/ ٣٦٨) ، المقتضب (٢/ ٣٨٤) ، شرح المفصل (٢/ ٥٤) ، خزانة

الأدب (٣/ ١٢٢ - ١٢٤) .

(٣) الكتاب (١/ ٣٦٧، ٣٦٨) .

(٤) ابن يعيش (٢/ ٥٢) ، توضيح المقاصد (٢/ ٨٨٢) ، شفاء العليل (١/ ٤٦١) .

أما العبيد فذو عبيدٍ بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد ، وقدره الزجاج مفعولاً له بتقدير مضاف أي مهما تذكره لأجل تملك العبيد ، وأنكر سيبويه القياس عليه ^(١) .

وأن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلن ، وأن يكون مقارناً للفعل المعلن في الوجود ، نحو : ضربته تأديباً له ؛ لأن التأديب مصدر ، وهو فعل الضارب ، ومقارن للضرب في الوجود ، أو بمعنى آخر أن يتحد فاعلهما ، خلافاً لابن خروف فإنه لم يشترط الاتحاد في الفاعل تمسكاً بقول الله تعالى : ﴿يُرِيكُمْ آلَ الْبَرْقِ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢] ، بحجة أن فاعل الرؤية غير فاعل الطمع والخوف .

ففاعل الرؤية هو الله ، وفاعل الخوف هو المخلوقون ، وأجيب بأنه لا حجة له في الآية إذ المعنى يجعلكم ترون البرق ، وعليه ففاعلها واحد وهو المخلوقون ^(٢) .

نعم لا يجوز ، فلا تقول : جئتكَ زيداً ولا إكرامك الزائر ، ولا خرجت اليوم مخاصمتك وإنما تقول : جئتكَ لزيد ولا إكرامك الزائر ، ولمخاصمتك زيداً أمس ^(٣) .

وكونه قلبياً ، فلا يجوز جئتكَ قراءة العلم ، وأجاز الفارسي جئتكَ ضرب زيد أي : لتضرب زيداً ^(٤) .

ومتى فقدت هذه الشروط كلها أو بعضاً منها لم يحسن انتصابه ^(٥) ، واجتماع هذه الشروط ليس موجباً للنصب بل مسموع له ^(٦) .

وإذا استوفى شروطه جاز نصبه مباشرة ، وجاز بحرف من حروف الجر التي تفيد

(١) ينظر : الكتاب (١/ ٣٨٩) .

(٢) ينظر : حاشية الصبان (١/ ١٢٢) ، الكتاب (١/ ٣٦٩) .

(٣) ينظر : ابن يعيش (٢/ ٥٣) .

(٤) ينظر : حاشية الصبان (١/ ١٢٢) .

(٥) ينظر ابن يعيش (٢/ ٥٣) .

(٦) ينظر : المقتصد (١/ ٦٦٨) ، توضيح المقاصد (٢/ ٨٧) ، المساعد (١/ ٤٨٧) .

التعليل وأوضحها « اللام ثم في ، والباء ، ومن » ، ومن الممكن حذف اللام ^(١) .
ومذهب الجمهور أن جر المصدر بالحرف جائز ^(٢) وذهب الجزولي إلى أنه إذا
انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال : جئتكَ لإعظام لك .
قال الجزولي في المقدمة ^(٣) : « إذا كان المفعول له نكرة فلا يجوز جره » ، وخالفه
أبو علي الفارسي ^(٤) والشلوبين ^(٥) والأندلسي ^(٦) .
قال الشلوبين : « إنه غير صحيح ولا أعرف له سلفاً » .
وقال الأندلسي : « هو جائز لا أرى منه مانعاً » ^(٧) .
وحكى عن أبي علي الفارسي جواز النصب فتقول : جئتكَ ضرب زيد ، أي :
لنضرب زيداً ، وإذا كان المصدر أجنياً من مصدر العامل ، فالجمهور على أنه يجب
جره باللام وأبو علي الفارسي أجاز نصبه ^(٨) .



(١) شفاء العليل (١/ ٣٦١) ، المساعد (١/ ٤٨٨) ، توضيح المقاصد (٢/ ٨٧) .

(٢) الارتشاف (٣/ ١٣٨٦) .

(٣) المقدمة للجزولي (ص ٢٦٢) .

(٤) الارتشاف (٣/ ١٣٨٦) .

(٥) رأيه في الرضى على الكافية (١/ ٥١٣) ، المساعد (١/ ٤٨٨) .

(٦) هو : القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر أبو محمد اللورقي النحوي ، ت . ٦٦١ هـ ، قال ياقوت :
إمام في العربية ، عالم بالقراءات ، اشتغل في صباه بالأندلس ، وأتعب نفسه حتى بلغ من العلم مناه ،
فصار عيناً للزمان ، من كتبه : شرح المفصل ، شرح الجزولية ، ينظر : بغية الوعاة (٢/ ٢٥٠) ،
معجم الأدباء (٤/ ٥٧٩) .

(٧) الرضى على الكافية (١/ ٥١٣) .

(٨) ينظر : الارتشاف ٣/ ١٣٦٨ ، بتصرف ، حاشية الصبان (١/ ١٢٣) .

obeikandi.com

المبحث الخامس

ضمير النصب المنفصل

المسألة الأولى: الخلاف في تحديد الضمير في إياك ولواحقه :

اختلفت كلمة النحاة حول الضمير المنفصل « إياك » هل هو ضمير نصب منفصل أو هو اسم ظاهر أضيف إلى ما بعده ؟ وهل الضمير مع لواحقه أو هو وحده واللواحق حروف ؟ أو هو واللواحق أسماء أضيف هو إليها ، أو اللواحق وحدها وإيا زائدة لتفصل بها الضمائر .

يرى الزمخشري في المفصل أن « إيا » ضمير ، وما لحق بها من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على أحوال المرجوع إليه ، وكذلك التاء في « أنت » ونحوها من الضمائر المنفصلة ، ولا محل لها من الإعراب ، وإنما هي علامات وما ورد خلاف ذلك فشاذا لا يقاس عليه وفي المسألة مذهبان :

المذهب الأول : الضمير « إيا » .

رأي المجيزين :

اختار السخاوي ^(١) رأي الزمخشري ^(٢) وأبي الحسن الأخفش ، وهو أن الضمير نفس إيا فقط واللواحق حروف وهو مذهب سيبويه ^(٣) والبصريين ^(٤) واختاره

(١) الفضل (٦٢ / ٣) .

(٢) الفصل للزمخشري (ص ١٢٧) ، الأنموذج (٣٩٣) .

(٣) الكتاب (٢ / ٣٥٦) ، شرح الرضى (٢ / ٤٢٥) ، الفريد (١ / ١٦٧) ، تحقيق أ.د فهمي النمر ، أ.د.

فؤاد نخيمر .

(٤) شرح الرضى (٢ / ٤٢٥) ، ارتشاف الضرب (١ / ٩٣٠) .

أبو علي الفارسي^(١) وعليه المحققون^(٢) ورجحه المالقي وغيره^(٣).

قال السخاوي: « ذهب الأخفش إلى أن « إيا » وحده هو الاسم المضممر وما لحق به دلائل على من رجع إليه من مخبر أو مخاطب ، أو غائب على حالة الأفراد والتثنية والجمع أو التذكير والتأنيث ، هذا مذهب سيبويه في إيا .

فإن قيل : هو اسم ظاهر خص بالإضافة إلى الضمير - وهذا قول الزجاج - قيل : الاسم الظاهر لا يقتصر به على ضرب واحد من الإعراب إلا الظرف والمصدر ، وهذا ليس بواحد منها .

وقال الخليل : إيا مضممر إلى مضممر ، وإنما أضيف لأنه أشبه الظاهر بما فيه من كثرة الحروف ، فأعطى حكمه ، وحكى أنه سمع أعرابياً يقول : « إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب » ، فهذا دليل على جواز إضافته « إيا » وأن ما بعده في موضع جر بالإضافة كما أن الشواب في قولك كذلك ، وقال بذلك المازني .

وقال الفراء وأهل الكوفة : « إن هذه التي بعد إيا هي الأسماء وإنما جاءت إيا عماداً لها ، فصح من هذه الأقوال قول أبي الحسن الأخفش »^(٤) .

المذهب الثاني : أن « إيا » ضمير مضاف إلى ضمير .

ذهب الخليل والمازني وعزى إلى الأخفش - أيضاً - أنه اسم مضممر ، وما لحق به

(١) ارتشاف الضرب (١/ ٩٣٠) ، الجني الداني (ص ٥٣٦) ، شرح الرضى (٢/ ٤٢٥) .

(٢) الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/ ١٦٧) ، رصف المباني (ص ١٣٩) ، شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢١) ، التذكرة لأبي حيان (ص ٥٤٥) ، التصريح (١/ ٣٢٦) ، البيان في غريب إعراب القرآن (ص ٣٧) ، المحرر الوجيز لابن عطية (١/ ٧٥) ، فتح القدير للشوكاني (١/ ٢٤) ، الإنصاف (٢/ ٦٩٥) ، المسألة (٩٨) .

(٣) رصف المباني (ص ١٣٩) ، التصريح (١/ ٣٢٦) ، ابن يعيش (٣/ ٩٨) .

(٤) المفضل شرح الفصل للسخاوي (٣/ ٦٢) ، وينظر : معاني القرآن للفراء (٣/ ٣٧١) .

مضمّر أضيف إليه ، واختاره ابن مالك ^(١) .

وقد رد السخاوي هذا الرأي وعلل بأن إضافة المضمّر لا تجوز ؛ لأن غرض الإضافة التخصيص والتعريف ، والمضمّر في غاية الاختصاص والتعريف ، فلا يضاف ، وقد حكى ابن عصفور ^(٢) وغيره ^(٣) للخليل رأياً آخر في « إيا » وهو أنه اسم ظاهر خص به المضمّر ، ومن قال بهذا القول الزجاج ^(٤) وتبعه السيرافي ^(٥) .

ويستدل لمذهب الخليل والمازني والزجاج والسيرافي بما حكى عن بعض العرب قولهم : « إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب » ^(٦) .

وهنا قد لحق « إيا » الهاء ، وهو ضمير ، ولحق به الظاهر - أيضاً - وهو الشواب ، وهذا الرأي ضعيف لأن الضمائر لا تضاف ^(٧) .

نعم : لا ينكر اتصال « إيا » بالظاهر تكريراً لها ، وهو يقوي أنها ليست اسماً ولا ضميراً ، ولكن إخراج الضمائر الاسمية إلى الحرفية لمجرد الخطاب ، والغية حيرة وتكلف بغير دليل قاطع لا خراج أصل إلى فرع وكثير إلى قليل ^(٨) .

(١) ارتشاف الضرب (٩٣ / ١) ، التصريح (٣٢٦ / ١) .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٢١) .

(٣) الإنصاف المسألة (٩٨) ، ارتشاف الضرب (٩٣٠ / ١) ، التذكرة (ص ٥٤٥) ، البيان في غريب إعراب القرآن (ص ٣٧) .

(٤) المفضل للسخاوي (٦٢ / ٣) .

(٥) شرح الرضى (٤٢٥ / ٢) ، ارتشاف الضرب (٩٣٠ / ١) .

(٦) روى بالشين المعجمة وروي بالسين المهملة ، فالمعنى على الأول : الحث على الإعراض عن النساء مخافة الفتنة ، فإن الأمر باجتنابها عام إلا أنه في الشيخ الكبير أحق ؛ لأن صدورها منه أقرب والشواب : جمع شابة بالسين المهملة فهو حث على نزل القبائح ، ووجه الاستدلال أن الشواب اسم وقد حل محل الحروف المتنازع في اسميتها ولا حجة في ذلك ، التسهيل لابن مالك (١ / ١٦٠) .

(٧) شرح الرضى (٤٢٥ / ٢) .

(٨) رصف المباني (ص ١٤٠) .

ولم يسمع منهم إياك وإيا الباطل ، وقد حكى عنهم تأكيد اللواحق التي تلحقه من الكاف والهاء والياء فتركهم ما ذكر على شذوذ هذه الحكاية ^(١) .

ويرى المبرد ^(٢) أن « إيا » اسم مبهم وأضيف إلى ما بعده ، وقد أجاز ابن الأنباري ^(٣) والنحاس ^(٤) وابن عطية ^(٥) وذكره المرادي ولم ينسبه للمبرد ، وحكاه أبو حيان ^(٦) ، والرضي قال : « وليس هذا القول ببعيد عن الصواب » ^(٧) .

ويرى الفراء وبعض الكوفيين ورجحه أبو حيان ^(٨) : أن « إيا » دعامة واللواحق ضمائر جاءت زيادة يعتمد عليها اللواحق ، وهي حروف تميز المنفصل من المتصل ، وجاءت إيا عماداً لها ؛ لكونها لا تستعمل بأنفسها ^(٩) ، ونسبه الرضى لابن كيسان ^(١٠) أيضاً .

وقد رد السخاوي رأي الفراء - أيضاً - بأن ضمير المنصوب المنفصل لا بد أن يكون مستقلاً كضمير المرفوع المنفصل ، فكما أن الضمائر : أنا وأنت ، ونحن ، وهو ،

(١) الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/١٦٧) ، تحقيق د. فهمي حسن النمر ، د. فؤاد مخير .

(٢) المقتضب (٤/٢٧٩) .

(٣) الإنصاف المسألة (٩٨) ، البيان لابن الأنباري (ص ٣٧) .

(٤) إعراب القرآن الكريم (١/١٧٣) .

(٥) المحرر الوجيز (١/٧٥) .

(٦) التذيل والتكميل (١/٤٧) ، ارتشاف الضرب (١/٩٣٠) ، البحر المحيط (١/٤٠ ، ٤١) .

(٧) شرح الرضى (٢/٤٢٥) .

(٨) التذيل والتكميل (١/٤٧٠) ، ارتشاف الضرب (١/٩٣٠) ، البحر المحيط (١/٤٠ ، ٤١) .

(٩) شرح الرضى (٢/٤٢٥) ، ابن يعيش (٣/١٠٠) ، رصف المباني (ص ١٣٩ ، ١٤٠) ، الجني الداني

(ص ٥٣٧) ، التصريح (١/٣٢٦) ، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٢١) ، الفريد في إعراب القرآن

(١/١٦٧) ، البيان لابن الأنباري (ص ٣٧) .

(١٠) شرح الرضى (٢/٤٢٥) .

وهي مستقلة مخالفة للضمير المتصل ، نحو : التاء في قمتُ ، فكذلك ينبغي أن يكون الضمير المنفصل قائماً بنفسه ، وهذه اللواحق لا تقوم بأنفسها ^(١) .

هذا ولم يصرح أصحاب هذا الرأي بأن هذه الدعامة اسم أو حرف ^(٢) .

ويرى ابن كيسان وبعض الكوفيين ^(٣) أن « إيا » وما بعده الكل اسم واحد ^(٤) حكاها السخاوي ولم ينسبه ^(٥) .

ويرى ابن درستويه أن « إيا » وسط بين الظاهر والمضمر ، ونسب هذا الرأي للكوفيين ^(٦) ولم يذكره السخاوي .

وهذا المذهب مردود بأن الاسم لا يتغير بعضه بتغير أحوال المراد من غيبة وحضور ^(٧) .

المسألة الثانية : الخلاف حول حقيقة الملحق بـ « إيا » :

مذهب الجمهور :

يرى جمهور النحويين أن ما بعد « إيا » حرف يدل على أحوال المرجوع إليه كما سبق ذكره .

ويرى السخاوي أن الكاف من « إياك » أو ملحقاته لا محل لها من الإعراب ،

(١) المفضل للسخاوي (٣/٦٣، ٦٤) .

(٢) الجني الداني (ص ٥٣٧) ، التحصيل والتمثيل (١/٢٥٣) .

(٣) ابن يعيش (٣/١٠٠) ، الجني الداني (ص ٥٣٧) ، شرح التسهيل لابن مالك (١/١٦٠) ، التذييل والتكميل (١/٤٧٠) ، ارتشاف الضرب (٢/٩٣١) .

(٤) رصف المباني (ص ٥٣٧) ، المفضل للسخاوي (٣/٦٥) ، الجني الداني (ص ٩٣٧) ، شرح الجمل (٢/٢١) .

(٥) المفضل (٣/٦٥) .

(٦) التحصيل والتمثيل شرح التسهيل لابن هانئ (١/٢٥٣) ، الإنصاف المسألة (٩٨) .

(٧) الإنصاف المسألة (٩٨) ، شرح التسهيل لابن مالك (١/١٦١) ، المساعد (١/١٠١) .

وقد تبع في ذلك مذهب سيبويه إمام ، النحاة ونقله ابن جني^(١) ورجحه الزمخشري^(٢) وابن الأثير^(٣) وابن يعيش^(٤) والمرادي^(٥) والمتجيب^(٦) الهمداني^(٧) وغيره^(٨) .

المذاهب الأخرى : فيها أربعة آراء :

الأول : يرى الخليل والأخفش والمازني أن اللواحق أسماء مضافة إلى « إيا »^(٩) واختاره ابن مالك^(١٠) .

ثانيًا : يرى الزجاج والسيرافي أن اللواحق مضمرة أضيف إلى مضمرة^(١١) .

ثالثًا : ابن كيسان وبعض الكوفيين أن اللواحق ضمائر وأن « إيا » دعامة - ضمير

(١) المفضل للسخاوي (٢/٣٥٦) ، سر الصناعة (١/٣١١) .

(٢) الأنموذج (ص ٣٩٣) ، المفضل للزمخشري (ص ١٢٧) ، ارتشاف الضرب (٢/٩٣٠) .

(٣) ينظر : الإنصاف المسألة (٩٨) ، البيان (ص ٣٧) .

(٤) شرح المفضل (٣/١٠٠) .

(٥) الجني الداني (ص ٥٣٦) .

(٦) المتجيب الهمداني بن أبي العز رشيد الإمام أبو يوسف ، نزيل دمشق ، صاحب إعراب القرآن ، قال الذهبي : كان صوفيًا ، نحويًا ، مقررًا ، فاضلاً ، خيرًا ، قرأ القراءات على غياث بن فارس ، وعليه الصائب الواسطي ، ولي مشيخة الأقرء بالزنجلية ، من كتبه : شرح المفضل ، شرح الشاطبية ، ت ٦٤٣ هـ ، بغية الوعلاء (٢/٣٠٠) ، شذرات الذهب (٥/٢٢٧) ، سير أعلام النبلاء (٢٣/٢١٩) ، طبقات القراء (٢/٣١٠) .

(٧) الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/١٦٧) .

(٨) ينظر : التصريح (١/٣٢٦) .

(٩) شرح التسهيل (١/١٤٥) ، ارتشاف الضرب (٣/٩٣٠) ، التصريح (١/٣٢٦) .

(١٠) الأنموذج (١/٣٩٣) ، الجني الداني (ص ٥٣٦) ، الإنصاف المسألة (٩٨) ، ابن يعيش (٣/١٠٠) ، المفضل (٣/٦٥) .

(١١) شرح الرضي (٢/٤٢٥) ، الجني الداني (ص ٥٣٦) ، الإنصاف المسألة (٩٨) ، التصريح (١/٣٢٦) .

فصل - واختاره الرضي ^(١) .

رابعاً : بعض الكوفيين - غير الفراء - أن الكلمة بكمالها - إيا لحق بها ضمير مبني على كذا ، في محل كذا ، واختاره العكبري ^(٢) ، ورجحه الأستاذ عباس حسن ^(٣) .
رأي الباحث :

وبعد ، فأميل إلى المذهب الأول القائل : بأن « إيا » اسم مضمّر وما لحق به حروف تبين أحوال الضمير من متكلم وخطاب وغيبة وهذا الرأي اختاره السخاوي ، ورجحه أبو علي الفارسي وابن جني وابن يعيش ، ويعلل لهذا الاختيار بما يلي :

أولاً : أن حد الاسم المضمّر موجود في « إيا » ولذلك لا ينكر بحال ، والياء والكاف لو كانا اسمين لكان في موضع رفع أو نصب ، ولا عامل لهما هنا ، أو في موضع جر بالإضافة ، والاسم المضمّر لا يضاف ، فصارت الكاف هنا كالکاف في ذلك وأولئك ^(٤) .

ثانياً : لو صح كونها ضمائر لا حروفاً لوجب إعرابها ؛ لأن المبني إذا لزم الإضافة أعرب ^(٥) ، قال أثير الدين : « والذي يقطع ببطلان ما ذهب إليه أن « إيا » ضمير مضاف إلى مضمّر إجماعهم بناء المضمّرات ، فلو كان كما زعم لزم إعراب « إيا » للزوم إضافتها بل يكون إعرابها أوضح منه في أي إذ قد تنفك عن الإضافة لفظاً ،

(١) شرح الرضي (٢/٤٢٥) ، الجنّي الداني (ص ٥٣٦) ، الإنصاف المسألة (٩٨) .

(٢) إملاء ما من به الرحمن (١/٤) ، شرح الرضي (٢/٤٢٥) ، الجنّي الداني (ص ٥٣٦) .

(٣) النحو الواقي (١/٢٣٧) ، قال : وهذا الرأي الحسن الواضح يناسبنا اليوم لما فيه من تيسير وتخفيف واختصار ، وليس فيه ما يسيء إلى سلامة اللغة وفصاحتها ، فنقول : إن الكلمة كلها من أنت ، وإياك وإياه وإياكم ، ضمير مبني على كذا في محل كذا .

(٤) الباب في علل البناء والإعراب (١/٤٧٩) .

(٥) الصبان على الأشموني (١/١٥٥) .

ولم يذهب أحدٌ إلى أن « إيا » من إياك ونحوه معربة ^(١) .

ثالثاً : موافقة السخاوي لكثير من النحويين ، وأنه رأي الجمهور كما سبق ، وردهم مذهب الخليل وغيره ، تارة بالضعف ، وتارة بالفساد ، وأخرى بالبطلان ^(٢) ، قال ابن جني : « وتأملنا هذه الأقوال - أي في « إيا » على اختلافها فلم نجد فيها ما يصح غير قول أبي الحسن الأخفش ، أما قول الخليل أن « إيا » اسم مضممر مضاف فظاهر الفساد » ^(٣) .

وقال السخاوي : « فصح من هذه الأقوال قول أبي الحسن الأخفش ^(٤) » ، وبنحوه قال ابن الأنباري وابن يعيش ^(٥) ، وهو ما أميل إليه وأختاره . والله أعلم .



(١) التذييل والتكميل (١/ ٤٧٧) ، نتائج التحصيل (٢/ ٩١) ، الإنصاف المسألة (٩٨) .

(٢) ابن يعيش (٣/ ١٠٠) ، شرح الكافية (٢/ ١٢) ، همع الهوامع (١/ ٢١١) .

(٣) سر الصناعة (١/ ٣١٤) بتصرف .

(٤) المفضل للسخاوي (٣/ ٦٤) .

(٥) الإنصاف المسألة (٩٨) ، شرح المفضل لابن يعيش (٣/ ١٠٠) .

المبحث السادس

المنادى

المسألة الأولى : تكرير المنادى في حال الإضافة :

اختلف النحاة في حكم الاسم المنادى إذا كرر في غير حال الإضافة ، فذهب سيبويه^(١) والمبرد^(٢) والزجاجي^(٣) والزمخشري^(٤) والرضي^(٥) إلى أن الاسم الأول منادى مضاف لما بعد الاسم الثاني ، والثاني تأكيد للأول وتكرير له ، ولا تأثير له في المضاف إليه ، فهو عند التحقيق منصوب بالفتحة ، وذلك نحو : يا زيد زيد عمرو ، ويا تيم تيم عدي^(٦) .

وذهب الفراء^(٧) إلى أن الاسمين المكررين مضافان لما عد الاسم الثاني ، فكل منهما منادى مضاف منصوب بالفتحة ، وهو ضعيف ، لما فيه من توارد الممولين على معمول واحد^(٨) .

وذهب الأعلام الشتمري^(٩) إلى أن الاسمين المكررين قد تركبا تركيب « أحد

(١) راجع : الكتاب (٢/ ٢٠٥، ٢٠٦) ، شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٤٠٣) .

(٢) المقتضب (٤/ ٢٣٠) .

(٣) الجمل (ص ١٥٧) .

(٤) المفصل (ص ٣٤) .

(٥) شرح الكافية (١/ ٣٨٥) .

(٦) راجع : المفصل للسخاوي (١/ ٤٨٣-٤٨٦) .

(٧) معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢١، ٣٢٢) .

(٨) ارتشاف الضرب (ص ٢٢٠٥) .

(٩) هو : يوسف بن سليمان بن عيسى ، ت ٤٧٦هـ ، أبو الحجاج ، أديب ، ولغوي ، أخذ عن جماعة ،

أخذ عنه الحسين بن محمد النسائي ، من كتبه : شرح كتاب الجمل للزجاجي ، شرح الحماسة لأبي

تمام ، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥٥٥) ، وفيان الأعيان (٧/ ٨١) ، مرآة الجنان (٣/ ١٥٩) .

عشر « فهما مبنيان على فتح الجزئين ^(١) ، وقد صارا كلمة واحدة ثم أضيف هذا المركب إلى الاسم الواقع بعده ^(٢) .

وذهب السير إلى أن الاسم الأول منصوب على الاتباع والتخفيف مثل : يا زيد ابن عمرو ؛ لأن الثاني صفته مثل « ابن » ^(٣) .

وفي هذه المسألة وأشابهها يجب نصب الثاني ويجوز في الأول وجهان :
الأول : الضم ، وهو الأجود .

الثاني : النصب .

قال سيويه : « هذا بابٌ يكرر فيه الاسم لا يلقينكم في سَوْأَةٍ عُمَر ^(٤) »

(١) النكت في شرح الكتاب (١/ ٥٥٥) ، شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٤٠٣) .

(٢) الإيضاح لابن الحاحب (١/ ٢٦٨) .

(٣) حاشية الكتاب (١/ ٣١٥) ، النكت للأعلام (١/ ٥٥٥) .

(٤) من البسيط لجرير في ديوانه (ص ٢١١) ، والبيت فيه شاهدان :

الأول : « يا تيمُّ تيم عدي » ، على أن الأول يجوز فيه الضم والنصب ، والثاني : النصب لا غيره .
الشاهد الثاني : « لا أبا لكم » ، وأصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم شَتْمًا له واحتقارًا ، ثم استعمل في كل خطاب فيه غلظة .

راجع الكتاب (١/ ٥٣) ، (٢/ ٢٠٥) ، المقتضب (٤/ ٢٢٩) ، شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٤٠٣) ،
النوادر لأبي زيد (ص ٤١١) ، الأصول (١/ ٣٤٢) ، النكت للأعلام (١/ ٥٥٥) ، الجمل للزجاجي
(ص ١٥٧) ، التبصرة والتذكرة للصيمري (١/ ٣٤٢) ، شرح أبيات الجمل لابن سيد (ص ١٦٤) ،
الخلل لابن السيد البطليوسي (ص ٢٠٩) ، الخصائص (١/ ٣٤٥) ، وابن يعيش (٢/ ١٠) ، الدرر
(٢/ ١٥٤) ، الكامل للمبرد (٣/ ٢١٧) ، الكشف (١/ ٩١) ، البحر المحيط (١/ ٩٥) ، نظم
الفوائد (ص ٩٨) ، الخزانة (٢/ ٢٩٨) ، (٤/ ٩٩ — ١٠٧) ، (٨/ ٣١٧) ، (١٠/ ١٩١) ، المغني
(٢/ ٤٥٧) ، الأشموني (٣/ ١٥٣) ، المسائل المنشورة (ص ٩٠) ، المساعد (٢/ ٥١٩) ، جواهر
الأدب (ص ٢٩٨) ، شرح الكافية (١/ ٣٨٥ ، ٢/ ٢٥٩) ، شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٨٥٥) ،
المستوفى لابن الفرخان (١/ ٣٣٩) .

وقال بعض ولد جرير :

يا زید زید الیعملات الذُبَل تطاول الليل عليك فانزل^(١)

وذكر السخاوي هذا الخلاف فذكر مذهب سيويه كما سبق بيانه ، وذكر للمبرد رأيين في المسألة ، فقال :

« اعلم أنك إذا قلت : يا تيم تيم عدي ، فمذهب سيويه والخليل أن الأول هو المضاف إلى عدي ، وتيم الثاني تأكيد للأول ، وقال أبو العباس بما قال سيويه ، وأجاز - أيضًا - أن يكونا مضافين ، وقال السيرافي : إن قولهم : يا زید زید عمرو بمنزلة قولهم يا زید بن عمرو ، فالأول في الموضوعين مبني ومنادى ، فلما اجتمع في هذا اجتماعا في الحكم^(٢) » ، وأنشد البيتين السابقين .

وعلى هذا فقد أوجب سيويه^(٣) ومن تبعه في الاسم الأول النصب ، وفي الثاني الاتباع على أنه تأكيد للأول فيأخذ حكمه ، أي منصوب مثل المنادى المضاف ، وهكذا كل منادى مضاف ، ومن قال بهذا القول المبرد والزجاجي والزخشي والرضي وغيرهم .

(١) نسب البيت لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه ورد في ابن يعيش (١٠/٢) ، التبصرة والتذكرة (٣٤٣/١) ، الكامل (٢١٧/٣) ، الدرر اللوامع (١٥٤/٢) ، الخزائن (٣٠٣/٢) ، الروض الأنف (٢٨٥/٢) ، ونسب لبعض ولد جرير في الكتاب (٢٠٥/٢) ، وبلا نسبة في المنصف (١٦/٣) ، الأشموني (١٥٣/٣) ، شرح الكافية للرضي (٣٨٥/١) ، شرح الكافية الشافية (١٣٢٠/٣) ، المقتضب (٢٣٠/٤) ، ابن عقيل (٢٧٢/٢) ، شرح أبيات سيويه للنحاس (ص ٢٤٣) ، الأشباه (٦٦/١) ، المغني (٤٥٧/٢) ، (٦٢٢، ٦٢١) ، الفصل للزخشي (ص ٤٣) ، النكت للأعلم (٥٥٧/١) ، التصريح (٣٧/٤) ، الإيضاح (٢٧٩/١) ، ارتشاف الضرب (ص ٢٢٠٤) ، تحقيق / د . محمد رجب عثمان ، والشاهد « يا زید زید » ، حيث إنه يجوز في الاسم الأول النصب والرفع ، ولا يجوز في الثاني إلا النصب فقط .

(٢) السخاوي في المفضل (٤٨٣/١ - ٤٨٦) .

(٣) راجع : الكتاب (٢٠٥/٢) ، وما بعدها .

قال المبرد : « والوجه الآخر أن تقول : « يا تيمَ تيمَ عدي » ، و « يا زيدَ زيدَ عمرو » ، وذلك أنك أردت بالأول يا زيد عمرو ، فإما أقحمت الثاني تأكيداً للأول وإمّا حذفت من الأول المضاف استغناءً بإضافة الثاني فكأنه في التقدير : يا تيمَ عدي يا تيمَ عدي » ^(١) .

وأشار الزجاجي إلى ذلك قائلاً : « وقد يجوز أن يقول يا زيدَ زيدَ عدي فتنصبهما جميعاً تجعل الثاني مقحماً تأكيداً ، والأول مضاف كأنك قلت : يا تيمَ تيمَ عدي وعلى هذا أنشدوا :

يا تيمَ تيمَ عدي لا أبا لكم ^(٢)

وقد ذكر الرضي تعليلاً آخر على إقحام تيم الثاني فقال : « لأنك كررت الأول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثاني هو الأول ، وكأنه لا فصل هناك » ^(٣) .

وأجاز المبرد الرفع في الأول - في قول آخر له - ورجحه على النصب ، وذلك لأنه اسم مفرد ، وينصب الثاني ؛ لأنه مضاف ، وأجاز - في الثاني - أن يكون بدلاً أو عطف بيان ، وأشار إلى ذلك بقوله في « باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر مضاف » ، وذلك قولك : يا زيدَ زيدَ عمر ، ويا تيمَ تيمَ عدي .

قال : فالأجود في هذا أن تقول : يا تيمَ تيمَ عدي ، فترفع الأول لأنه مفرد وتنصب الثاني ؛ لأنه مضاف ، وإن شئت كان بدلاً من الأول ، وإن شئت كان عطفاً عليه عطف بيان ، فهذا أحسن الوجهين » ^(٤) ، وذكر نحوه في الكامل ^(٥) .

(١) المقتضب (٤/٢٧٧) ، الكامل (١/٣٢٥) .

(٢) راجع : الإيضاح للزجاجي (١/٢٧٨) .

(٣) الرضي على الكافية (١/٣٨٦) ، ابن يعيش (٢/١٠) .

(٤) المقتضب (٤/٢٢٧) ، وراجع الكامل للمبرد (١/٣٢٥) .

(٥) ينظر : الكامل للمبرد (١/٣٢٥) .

ف نجد أن المبرد استحسّن الرفع في الأول والنصب في الثاني على أنه بدل أو عطف بيان ، وقال في موضع آخر : « والأجود يا تيمُّ تيمُّ عدي لأنه لا ضرورة فيه ولا حذف ولا إزالة شيء من موضعه » ^(١) .

وهذا الوجه حكاه عنه السخاوي ^(٢) كما ذكره عنه كل من السيرافي والأعلم ^(٣) ، وابن يعيش ^(٤) ، والرضي ^(٥) ، وأبي حيان ^(٦) ، وابن هشام والشيخ خالد والسيوطي والأشموني ^(٧) .

وذهب الفراء إلى أن الاسمين مضافان معاً إلى المذكور وعلى هذا لا حذف ولا إقحام ^(٨) ، وهذا ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد .

وذهب الأعلم أن الاسمين مركبان في يا سعدُ سعدُ الأوس تركيب خمسة عشر ثم أضيفا ، كخمسة عشر زيد ، وفتح الأول والثاني إعراباً لا بناء ^(٩) وفيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء ولا وجه له إذ المركب شيئان فقط ^(١٠) .

وعليه فالمنادى إذا كان مضافاً وكرر دون المضاف إليه نحو : يا زيدُ زيدَ عمر ، أو يا تيمُّ تيمَّ عدي ، وجب في الثاني النصب ، وجاز في الأول الضم والنصب ولكن

(١) المقتضب (٤/ ٢٢٩) .

(٢) الفضل (١/ ٤٨٧) .

(٣) النكت في شرح الكتاب للأعلم (١/ ٥٥٧) .

(٤) شرح المفصل (٢/ ١٠) .

(٥) شرح الكافية (١/ ٢٨٧) .

(٦) التذييل والتكميل (٥/ ٥٥٠) .

(٧) التصريح بمضمون التوضيح (٤/ ٢٤، ٢٥) ، الهمع (٢/ ٤٣) ، الأشموني (٣/ ١٥٤) .

(٨) معاني القرآن (٢/ ٣٢١، ٣٢٢) ، التصريح (٤/ ٣٨) ، شرح التسهيل (٣/ ٤٠٥) ، شرح أبيات

الجميل لأبي حيان (٢/ ١٤٧) ، المساعد (٢/ ٥٨١) .

(٩) شرح التسهيل (٣/ ٥٠٤) ، المساعد (٢/ ٥٨١) ، شرح أبيات الجمل (٢/ ١٤٧) .

(١٠) التصريح (٤/ ٣٦) .

الضم أجود وأقيس ، وهذا هو مذهب سيبويه ، والمبرد - في قول - والزنجشري ، وهو اختيار شيخنا وهو ما أميل إليه .

قال السخاوي بعد أن حكى الوجهان :

وهو أقيس لأنه لا ضرورة فيه ولا حذف ولا إزالة شيء من موضعه ^(١) ، يريد يا تيمُّ تيمَّ هو الأقيس ^(٢) ، وإن كان يرى الخليل ويونس كلاً من الضم والنصب لغة جيدة ، ولا يُرجَّح أحدهما على الآخر ^(٣) .

وكأنها عندهم وقفة حقيقة ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

ألا يـاعـمـر و عـمـر اه وعـمـر و بـن الـزـبـير اه ^(٤)

وهذا إن صح فيكون من إجراء الوصل مجرى الوقف الذي لا يجوز إلا في الضرورة ، وهم يميزونه في الكلام وليس بشيء ^(٥) .

واستدلوا - أيضاً - بقول الشاعر :

تقول ابنتي لما رأتني شاحباً كأنك فينا يا أباه غريب ^(٦)

وحمل البصريون البيت على الضرورة .

الحركة ، فإن وصل حذفها ^(٧) .

(١) السخاوي في التفضل (١/ ٤٨٦) .

(٢) الإيضاح شرح المفضل لابن الحاجب (١/ ٢٧٦) ، المقتضب (٤/ ٢٩٩) ، الهمع (٢/ ٤٣) .

(٣) ينظر : الكتاب (٢/ ٢٠٥ ، ٢٠٦) .

(٤) البيت غير معروف قائله وهو من مجزوء الوافر وهو من شواهد المقرب (١/ ١٣٠) ، الأشموني (٣/ ١٧١) .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٣٠ ، ١٣١) .

(٦) من الطويل بلا نسبة ، الشاهد فيه قوله : « يا أباه غريب » ، حيث ألحق هاء الندبة في الوصل وهذا

جائز عند الكوفيين ، وحمل البصريون البيت على الضرورة ، راجع : الخصائص (١/ ٣٣٩) ، الهمع

(٢/ ١٥٧) ، المقاصد النحوية (٤/ ٢٥٣) ، الدرر (١/ ٢٣٣) ، لسان العرب « ش . ح . ب » .

(٧) المقتضب (٤/ ٢٦٨) .

قال ابن عصفور : « وألف الندبة عندنا إذا وقف عليها لحقتها الهاء ، فإن وصلت حذفت الهاء وثبت الألف ، ولم يجوز حذفها أصلاً إلا أن يلقاها ساكن فتحذف إذ ذاك » ^(١) .

ويرى الكوفيون أنها - أي الهاء - تثبت وصلاً فقط فتقول : وازيده ، واعمراه .

المسألة الثانية : الألف والهاء في آخر المندوب وصلاً ووقفاً :

اختلف النحويون في إلحاق الألف والهاء في آخر الاسم المندوب أيضاً .

فذهب الخليل ومن نهج نهجه إلى أن الزيادة وعدمها كلاهما عربي فصيح ، في نحو قولك : وازيده لكن الأفصح الأكثر أن يؤتى بالألف ؛ لأن الاهتمام بالمندوب أكثر من الاهتمام بالمنادى ، وبذلك تظهر قوة التفجع ، ويجوز أن تحذف الألف .

قال السخاوي : « الندبة تفجع ونوح من حزن وغم ، يلحق النادب على المندوب عند فقد فبدعوه - وإن كان يعلم أنه لا يجاب - لإزالة الشدة لفقد كما يدعو المستغاث به لإزالة الشدة عنه ، ولما كان المندوب بحيث لا يسمع احتيج على غتية بُعد الصوت فالزموا أوله « يا » ، أو « وا » وآخره الألف في الأكثر ؛ لأن الألف أبعد للصوت وأمكن للمد فوجب بدخول الألف فتح كل ضمة وكسرة ، إذ لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ^(٢) ، وفيه - أي المندوب - لغتان : « يا زيد » ، و « يا زيده » ، وزعم الأخفش أن لحاق هذه العلامة ليست من كلام الرجال وإنما تتكلم بها النساء ^(٣) ولا تندب النكرة ؛ لأن المقصود بالندبة ذكر المندوب بأشهر أسمائه ليكون عذراً للمتفجع عليه فإذا قلت : يا رجلاه كأنك قلت : يا من لا يعنيني أمره ، وأجاز

(١) شرح الجمل لابن عصفور (٢/١٢٨) .

(٢) النكت في شرح الكتاب للأعلم (١/٢٨٦) ، تحقيق د. يحيى مراد ، منشورات بيصون ، بيروت ، لبنان ، ط أولى ٢٠٠٥ م .

(٣) شرح ابن عصفور (١/٢٩٩) ، تحقيق د. إميل بديع يعقوب ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت .

الكوفيون ندبة النكرة ، والاسم الموصول ، فتقول يا من حفر بئر زمزماه ^(١) .

واختلفوا في إلحاق الهاء ، فعن الخليل إلحاق الهاء في الوقف أحسن وأما في الوصل فتحذف ، وقال الكوفيون : يجوز إلحاقها في الوصل ^(٢) .

آراء المجيزين :

ذهب الخليل وسيبويه وأكثر النحويين ، كالمبرد وابن عصفور وغيرهم إلى جواز إلحاق الألف في آخر الاسم المندوب وصلاً ووقفاً ، وأنه لا يجوز أن تلحق هذه العلامة الاسم المنادى غير المندوب إلا إذا فهم السياق أنه متفجع عليه ، أو مندوب إليه ؛ لأن الحال تدل على أنه نادب .

قال سيبويه : « اعلم أن المندوب مدعو ، لكنه متفجع عليه ، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف ؛ لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها ، وإن شئت لم تلحق في النداء ^(٣) » .

ويرى المبرد ما يراه سيبويه وأشار إلى ذلك قائلاً : هذا باب الندبة وهو يجري في الكلام على ضربين : أما من أراد أن يفصلها من النداء ، وألحق في آخرها ألفاً ، وألحق الألف في الوقف هاءً لخفاء الألف ، فتبينها بالهاء ، كما تبين بها .

وأجاز الفراء في هذه الهاء الندبة ، ضمها وكسرها في نحو عصاه وقفاه ، ووجه الشبه وقوعها جميعاً بعد ألف ^(٤) .

وزعم الكوفيون أن من علامات الندبة التنوين في الكلام فيقول : وازيداً ،

(١) ينظر : المسألة (٥١) ، في الإنصاف (ص ٣٦٢) ، ابن عصفور (١/ ٢٣٠) .

(٢) راجع المفضل للسخاوي (٢/ ٥٠١) .

(٣) الكتاب (٢/ ٢٠٢) .

(٤) السخاوي (٢/ ٥٠٠) ، شرح التسهيل (٣/ ٤١٦) ، التذييل (٥/ ٥٨٩) ، ارتشاف الضرب

(٣/ ٢٢١٦) .

واعمرًا ، وإذا وصلوا قالوا : وازيداه وسبب ذلك أنه يشبه المنصوب الموقوف عليه ، نحو : رأيت زيدًا ففي المنسوب إذن ثلاث لغات هي : وازيدُ ، وازيده ، وازيدًا^(١) .

المسألة الثالثة : الترخيم « ترخيم المنادى » :

الترخيم في اللغة : لين الصوت وسهولته .

واصطلاحًا : هو حذف آخر الاسم المنادى .

وهو على ثلاثة أنواع :

الأول : ترخيم نداء .

الثاني : ترخيم ضرورة .

الثالث : ترخيم تصغير .

وفي النوع الأول يقول ابن مالك :

ترخيماً احذف آخر المنادى كياسعا فيمن دعا سعاداً

النوع الأول : ترخيم النداء :

ترخيم النداء وهو من خواص النداء ، والمنادى إما أن يكون معرباً أو مبنياً ، فالمبني لا ترخيم فيه ، وقد وضع النحويون لترخيم المنادى شروطاً هي :

١- ألا يكون الاسم المراد ترخيمه مختصاً بالنداء فلا يرخم نحو قُلْ وفُلة .

٢- ألا يكون مبنياً قبل النداء فلا يرخم نحو : حذام .

٣- أن يكون الاسم علماً في الأغلب الأشهر ، فلا يجوز ترخيم نحو قائمة

(١) يراجع : شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٣١) ، التذييل والتكميل (٥/ ٥٨٩) ، الارتشاف (٢٢١٦/٣) .

ومسلمة ؛ لأنه ليس علمًا لئلا يلتبس بمذكر لا ترخيم فيه ، فإن لم يخف لبس جاز نحو همزة .

٤- كونه مفردًا .

٥- كونه رباعيًا إلا إذا كان الحرف الثالث تاء تأنيث .

٦- ألا يكون مستغاثًا ، ولا مندوبًا ، وأجاز ابن خروف ، وقال ابن الضائع : هو ضرورة .

٧- ألا يكون مضمراً ولا مبهمًا فلا يجوز يا هذا ؛ لأن المضممر والمبهم ليسا مما يغيره النداء ^(١) وذهب سيبويه إلى أنه يجوز الترخيم من غير نداء ، وأجاز المبرد في الشعر حار بالضم ^(٢) ومنه قول الشاعر :

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما ^(٣)

يريد أمامة ، فحذف التاء .

ويذكر السخاوي الخلاف في ترخيم النكرة ^(٤) فيقول : « وأما ما كان شائعاً نحو نخلة ، وثبة وشجرة ، فإن سيبويه يجوز ترخيم مثل هذا ، وهي نكرة ؛ لأن هذه الهاء زائدة داخله على اسم تريد تأنيثه إذا كان جارياً على « فِعْلَةٍ » فالتغير لها ألزم إذا

(١) راجع : تلك الشروط سفي : أمالي ابن الشجري (٢/ ٣٠٠) ، الإيضاح في شرح المفضل لابن الحاجب (ص ٥٧١) ، ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٧) ، الكافية للرضي (١/ ١٥٠) ، الهمع (٢/ ٥٩) .
(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٧٠) ، الإيضاح في شرح المفضل لابن الحاجب (ص ٥٧٠) ، الانتصار لابن ولاد (ص ١٥١) .

(٣) من الوافر لجريير في ديوانه (ص ٢٢١) ، ط ٣ ، دار المعارف ، الكتاب (٢/ ٢٧٠) ، الإنصاف (١/ ٣٥٣) ، شرح أبيات سيبويه (١/ ٥٩٤) ، شرح التصريح (٢/ ١٩٠) ، الخزانة (٣/ ٣٦٥) ، وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢١٧) ، شرح عمدة الحفاظ (٣١٣) ، حاشية الصبان (٣/ ٢٧٣) .
(٤) المفضل للسخاوي (٢/ ٥٣٤) .

كانت كاسم ضم إلى اسم ، ولذلك رخم الاسم الذي على ثلاثة أحرف .

قال المبرد :

وليس عندنا على ما قال ؛ لأنها إذا كانت نكرة لزمتها النصب والتنوين ، والترخيم لا يلحق مع التنوين كما لا يلحق مع الإضافة ، قال : وهذا قول المازني ولا يجوز غيره ، قلت : أي السخاوي - وهذا الذي قاله وأورده دليلاً على امتناع ترخيم النكرة هو قول سيبويه بعينه ، وما كان سيبويه ليقول ذلك ثم ينقضه ^(١) .

وما ذهب إليه السخاوي من عدم جواز ترخيم النكرة هو ما عليه الجمهور ومنهم سيبويه ، والمازني ، وغيرهم ، فلا يجوز ترخيم نحو : يا رجلاً خذ بيدي ، ولا يا امرأة قومي .

وذهب البعض إلى جواز ترخيم النكرة المقصودة ؛ لأنها في معنى المعرفة ، خلافاً للمبرد من أجاز ترخيم النكرة المقصودة قاس على قولهم : أطرق كر ، ويا صاح ، أي : أطرق يا کروان ويا صاحبي ، ولكنه قياس شاذ ^(٢) .

وأجاز ترخيم المركب قال : « وإن كان المرخم مركباً حذف منه آخر الاسمين بكماله فقليل في بختنصر : يا بخت وفي عمرويه : يا عمّر ، وفي سيبويه : يا سيب ، وفي خمسة عشر : يا خمسة ؛ لأن الاسم الثاني شبه بهاء التانيث فاستوى الحكم فيها فكما تحذف هاء التانيث فكذلك تحذف ثاني المركبتين لأنه بمنزلتهما ، ووجه الشبه بينهما أنهما زيادتان داخلتان الاسم لا للإلحاق » ^(٣) .

(١) السابق (٢/ ٥٣٥) .

(٢) راجع شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٠) ، الهمع (٢/ ٦٠ ، ٦١) ، حاشية الصبان (٣٠/ ٢٥٦ -

٢٦٠) ، حاشية الخصري (٢/ ٨٤) ، حاشية ياسين (٢/ ١٠٩) ، وراجع أيضاً : الانتصار لسيبويه

على المبرد لابن ولاد (ص ١٥١) .

(٣) المفصل للسخاوي (٢/ ٥٧٦) .

ويمنع السيرافي ترخيم نحو هذا التركيب معللاً ذلك ، بأن الهاء لا تلحق بنات الثلاثة بالأربعة ، فكَذَلِكَ الثاني من المركبين لم يدخل ليلحق الأول بشيءٍ من الأبنية .

قال السيرافي : وقول النحويين إن التاء لا تلحق بناءً ببناءٍ يبطل بأُختٍ وبنتٍ ، فإن التاء ههنا قد ألحقت ما دخلت عليه ببناءٍ لأنها قد ألحقت ما نقص آخره من الثلاثي ، وذلك قولك بنت وأخت قال : واحترسنا بقولنا : لا تلحق بنات الثلاثة بالأربعة .

ويعقب السخاوي على كلام السيرافي بأن التاء هنا ليست بتاء التأنيث – أي في أخت وبنت – والنحاة إنما قالوا : إن التاء الزائدة لا تلحق بناءً ببناءٍ والتاء ؛ لأن هذه جمل قد عمل بعضها في بعض ، وهي تُحكى على ما هي عليه ، والترخيم يبطل الحكاية .

قال سيبويه : « ولو رُخمت هذا لرخمت رجلاً » ^(١) ، وأما قول الشاعر :

فاجزؤا تأبط قرضاً لا أبا لكم صاعاً بصاع فإن الذل معيوب ^(٢)

فشاذ ؛ لأن ترخيم نحو تأبط شراً في غير النداء شاذ ، وتقول في نحو : « محمّر » يا محمّر « براءٍ ساكنةٍ خفيفة عند البصريين ، وذلك على لغة من قال : يا حار بالكسر ، وقال الفراء : « أزد إليها حركتها قبل الإدغام » ^(٣) .

عرض السخاوي للخلاف في ترخيم العلم الثلاثي الذي تحرك وسطه ، فيجيزه الكوفيون إلا الكسائي فيقال في حكم : يا حك ، وهذا لم يرد به سماع ولا يقبله قياس ^(٤) .

(١) الكتاب (٢/ ٢٣٠، ٢٣١) .

(٢) المفضل للسخاوي (٢/ ٥٤٩) .

(٣) المفضل للسخاوي (٢/ ٥٥١) ، راجع : ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٧) ، ابن الحاجب (ص ٥٧٠) .

(٤) يراجع : المفضل للسخاوي (٢/ ٥٤٧) .

ونقل ابن بابشاذ أن الأخفش وافق الكوفيين على ذلك وقال ابن عصفور : فإن كان الثلاثي ساكن الوسط كعمرو لم يجوز قولاً واحداً^(١) .

والعلة في ذلك عن البصريين ؛ أن أقل ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف .

وعند الكوفيين لثلاث يبقى على حرفين ثانيهما ساكن فيشبه الحروف « من » و « عن » .
ونقل أبو حيان عن أبي البقاء العكبري أن بعض الكوفيين أجازوا ترخيم ساكن الوسط^(٢) ولكن البصريين لا يجيزونه^(٣) .

النوع الثاني :

ترخيم الضرورة^(٤) : وهو ما يجوز حذفه لضرورة الشعر في غير النداء ، وبين النحويين في هذا خلاف ، فمنهم من أجاز الترخيم على اللغتين جميعاً - أي على لغة من ينتظر ، ولغة من لا ينتظر ، وهذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين :
ومنهم من لم يجوز إلا إحدى اللغتين وهو أن يحذف آخر الاسم على لغة من لا ينتظر وهو مذهب أبي العباس المبرد^(٥) .

طريف بن مال ليلة الجوع والخصر^(٦)

لنعم الفتى تعشوا إلى ضوء ناره

(١) تذكرة النحاة (ص ٤٩٢ - ٥٧٧) .

(٢) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٣٠) ، التذكرة (ص ٤٩٢ - ٥٧٨) ، شرح الكافية للرضي (١٠/ ١٤٩) ،
شرح التصريح (٢/ ١٨٩) ، المهمع (٢/ ٦١ ، ٦٢) ، حاشية الخضري (٢/ ٨٤) ، حاشية ياسين (٢/ ١٠٩) .

(٣) شرح الكافية للرضي (١/ ١٤٩) ، شرح التصريح (٢/ ١٨٩) ، المهمع (٢/ ٦٢ ، ٦٢) .

(٤) النوع الثالث من الترخيم : هو ترخيم التصغير تقول في تصغير إبراهيم تصغير ترخيم يا بريهم ، ويجوز يا بريهم .

(٥) النكت في شرح كتاب سيبويه (١/ ١٤١) ، حاشية الصبان (٣/ ٢٧٣) .

(٦) من الطويل لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٤٢) ، يقال : عشا إلى النار ، واعشى بها : رآها ليلاً على بعد فقصدها ليصل إلى الضيافة ، والخصر : شدة البرد والشاهد فيه : ترخيم مالك في غير النداء

أراد « ابن مالك » فحذف الكاف ، وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسم له ، لم يحذف منه شيء ، ولهذا نونه .



ضرورة وجعله بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ، والبيت في الكتاب لسيبويه (٢/٢٥٤) ، المقاصد النحوية (٤/٢٨٠) ، تذكرة النجاة (ص ٤٢٠) ، شرح أبيات سيبويه (١/٤٥١) ، شرح التصريح (٢/١٩٠) ، وبلا نسبة في همع الهوامع (٢/٥٨) ، شرح ابن عقيل (ص ٥٣٧) ، حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢٧٣) ، رصف المباني (ص ٢٣٩) ، أوضح المسالك (٤/١٦٩) .

المبحث السابع

وقوع الفعل الماضي حالاً

الحال مثل الخبر والنعت في أنه يأتي مفردًا وجملة ، وشبه جملة ، وحينما يأتي الحال أو الخبر أو النعت جملة فلا بد من رابط يربط الحال بصاحبها والخبر بالمبتدأ ، والنعت بالمنعوت ولولا هذا الرابط لكانت الجملة أجنبية عما ارتبطت به ، والرابط في جملة الحال هو الضمير ، والواو ، ويتحدد نوع الرابط تبعاً لنوع الجملة من حيث الاسمية والفعلية المصدرية بمضارع ، والفعلية المصدرية بياض ، ومن حيث الإثبات والنفي وموضوع هذه المسألة هو مجيء الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ حالاً ، وهذا ما تحدث عنه علم الدين السخاوي فقال : « أما الفعل الماضي فلا يصح أن يكون حالاً لأن الحال مفعول فيها وما مضى لا يصح أن يقع فيه شيء فإذا صحبه « قد » وقع حالاً ، إذا كان المعنى أن يكون مترقباً كتابة زيد فيقال لك : هذا زيد قد كتب فقد أفادت « قد » أن زيدا قد شرع في الكتابة ، وأنه قد مضى جزء منها ، فلمعنى ذلك الجزء جيء بلفظ « قد » والتبس زيد بالكتابة ودوامه عليها صح أن تكون لفظ الماضي حالاً ، ولا يقع الماضي حالاً إلا على هذا المعنى .

وقد قال الأخفش في قوله تعالى : ﴿ أَوْجَاءُكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: ٩٠] ، قال : هو حال من الضمير المرفوع في جاءوكم « وقد » مقدرة .

وقال المبرد : هو دعاءٌ عليهم ولا يحتاج إلى تقدير « قد » وهو كقوله تعالى : ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [المائدة: ٦٤] ، وقد رُدَّ قول المبرد بأن الدعاء بتضييق صدورهم عن قتال قومهم لا يصح ، وقيل : هو في موضع نصب على الصفة ، والتقدير : أو جاءوكم قومًا حصرت صدورهم ، وقيل : هو موضع خفض صفة للقوم

المذكورين قبله» ^(١) .

أقول : الجملة الفعلية المصدرة بفعل ماضٍ لفظاً حينما تقع حالاً ، فإما أن يكون الفعل الماضي مثبتاً أو منفيّاً ، وإما أن يكون قبله « إلا » ، أو بعده « أو » ، أو غير ذلك ، وإما أن يتضمن ضمير صاحب الحال أو لا يتضمنه ، وكل حالة من هذه الحالات لها حكمها من حيث الرابط ، وفيما يأتي تلك الحالات :

الحالة الأولى : أن يكون الفعل الماضي مثبتاً ، وخالياً من ضمير صاحب الحال وليس قبله « إلا » ولا بعده « أو » ففي هذه الحالة يجب الربط « بالواو وقد » فلفظ « قد » يقرب الماضي من حال المتكلم ، وصح وقوع هذه الجملة حالاً مع عدم وجود ضمير يعود منها إلى صاحب الحال من قبل أن الواو أغنت عن ذلك بربطها ما بعدها بما قبلها ، فلم تحتج إلى ضمير مع وجودها ، ولذلك لزمّت ، وهذه الحالة لا أعلم فيها خلافاً بين العلماء ^(٢) .

ومما ورد شاهداً على هذه الحالة قول : امرئ القيس ^(٣) :

(١) المفضل للسخاوي (٢/ ٧٠٩) ، وهذه المسألة من المسائل التي انفرج بها السخاوي عن شراح المفضل كابن يعيش وصاحبي والمكمل والإيضاح .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٧٤) ، ارتشاف الضرب (٢/ ٣٩٦) ، التذييل والتكميل (٣/ ٨٥٣) ، الهمع (١/ ٢٤٧) .

(٣) هو : امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي ، شاعر يماني الأصل ، ولد بنجد ، واشتهر بلقبه ، واختلف في اسمه ، قيل : حنّج ، أو مليكة ، أو عدي ، أخذ الشعر عن خاله المهلهل ، وقاله وهو صغير تنقل في أحياء العرب شارباً ، طرباً ، لاهياً ، إلى أن أثار بنو أسد على أبيه وقتلوه أجاء السموال ، مات بأنقرة سنة ٨٠ ق.هـ ، في طريق عودته من عند قيصر الروم ، وكان يكنّى أبو مالك ، من آثاره : ديوان شعر تعددت طبعاته وشرحاتها ، تاريخ دمشق لابن عساكر (٩/ ٢٢٢) ، الشعر والشعراء (١/ ١٠٧) ، الأغاني (٩/ ٩٣) .

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السَّرِّ إِلَّا بُسَّةَ الْمُتَقَصِّلِ^(١)

الحالة الثانية : أن يكون الفعل الماضي منفياً ، وخالياً من ضمير يعود على صاحب الحال وليس قبله إلا ولا بعده « أو » ففي هذه الحالة يجب الربط بالواو فقط ، وتمتنع «قد» مثل جاء زيد وما طلعت الشمس ، وإنما امتنعت «قد» هنا لأنها لتحقيق وقوع الفعل و«ما» لنفيه فلا يجتمعان^(٢) .

الحالة الثالثة : أن يكون الفعل الماضي منفياً ، وفيه ضمير يعود على صاحب الحال ، وليس قبله «إلا» ولا بعده «أو» ففي هذه الحالة يجوز الربط بالواو^(٣) .
وتمتنع «قد» لأنها لا تجتمع مع النفي ، نحو : جاء زيد وما دري كيف جاء ، ويجوز أن يقال : « جاء زيد ما دري كيف جاء » ، وإنما جاز الإتيان بالواو وتركها لوجود رابط آخر وهو الضمير .

وأجاز الأندلسي - على ضعف - دخول «قد» في الماضي المنفي بـ«ما» نحو : ما قد ضرب أبوه ، فقال : وأما إذا كان الفعل منفياً ، نحو : مررت بزيد ما ضرب أبوه غلامه ، فلا تدخل قد هنا إلا على ضعف ؛ لأن «قد» المقدرة تبين الحال^(٤) .
ورده الرضي بقوله : وليس بوجه لعدم السماع والقياس - أيضاً - لكون «قد» لتحقيق وقوع الفعل ، و«ما» لنفيه^(٥) .

الحالة الرابعة : أن يكون الفعل الماضي نفسه أداة نفي بأن يكون «ليس» ففي هذه

(١) من الطويل ، وهو لإمرئ القيس في ديوانه (ص ١٤) ، الدرر (٣/ ٧٨) ، شرح شذور الذهب (ص ٩٧) ، شرح عمدة الحفاظ (ص ٤٥٣) ، لسان العرب (١٥/ ٣٢٩) .

(٢) ارتشاف الضرب (٢/ ٣٦٨) .

(٣) التذييل والتكميل (٣/ ٨٥٥) ، الهمع (١/ ٢٤٧) .

(٤) راجع : المباحث الكاملية للقاسم الأندلسي (١/ ٤٥٦) ، تحقيق د. حمدي عبد الحميد ، كلية اللغة العربية بالقاهرة ، برقم (١٠١٤) .

(٥) الرضي على الكافية (١/ ٢١٣) .

الحالة تمتنع «قد»^(١) ؛ لأنها لا تجتمع مع النفي ، ويجوز الربط «بالواو» والضمير معاً ، ويجوز انفرد الواو ويجوز انفرد الضمير .

قال الرضي : وحكم الجملة المصدرة بـ«ليس» وإن كانت فعلية حكم الاسمية في أن اجتماع الواو والضمير أو انفرد الواو أكثر من الضمير ؛ وذلك لأن «ليس» لمجرد النفي على الأصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية ، فالاسمية معها كأنها باقية على اسميتها بخلاف «لا يكون وما يكون» ونحوهما^(٢) .

ومثال اجتماع الواو والضمير في المصدرة بـ«ليس» قوله تعالى :

﴿وَلَا تَتِمَّمُوا أَلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِكَافِرِينَ بِهِ إِلَّا أَنْ تُعْضُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧] .

وقول امرئ القيس :

وقد علمت سلمى وإن كان بعلمها بأن الفتى يهذي وليس بفعل^(٣)

ومثال انفرد الضمير قول الراجز :

إذا جرى في كفه الرشاء جرى القلب ليس فيه ماء^(٤)

ومثال انفرد الواو قول الشاعر :

(١) ارتشاف الضرب (٢/ ٢٦٩) .

(٢) الرضي على الكافية (١/ ٢١٢) .

(٣) من الطويل لأمري القيس في ديوانه (ص ٣٤) ، شرح العمدة (ص ٤٥٩) ، الشاهد فيه قوله : وليس بفعل ، حيث جاءت الجملة الحالية المصدرة بـ«ليس» مقترنة بالواو مع تضمنها الضمير وهذا هو الأكثر .

(٤) رجز لأعرابي وليس لجرير كما زعم صاحب التسهيل ، راجع : التذييل (٣/ ٨٣٥) ، شرح التسهيل (٢/ ٣٦٧) ، دلائل الإعجاز (ص ٢١٠) ، المساعد (٢/ ٤٦) ، عمدة الحفاظ (ص ٤٦٠) .

والرشاء : حبل الدلو ، والقلب : البئر غير المبنية ، ينظر : القاموس المحيط (١/ ١٦ - ١٢٢) .

دهم الشتاء ولست أملكُ عُدةً والصبر في السبرات غير مطيع^(١)

الحالة الخامسة : أن يكون الفعل الماضي في المعنى شرطاً أي سواءً كان مع «إن» لفظاً أو تقديرًا وسواءً تحمل ضمير صاحب الحال أم لا ففي هذه الحالة تمتنع «الواو» و«قد» ؛ لأنها لا يدخلان على إن الشرطية ، لا يقال : وقد إن ضرب ، ولا تدخل «إن» على «قد» لأن «قد» للتحقيق و«إن» للشك وهما متنافيان وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذلك ما كان في تقديره^(٢) وقال ابن عصفور : ومن ذلك قول العرب : لأضربه ذاهب أو مكث أي : لأضربه على كل حال ، والأصل فيه لأضربه إن ذهب أو مكث ، ولذلك لا يجوز لأضربه يذهب أو يمكث^(٣) .

ومما ورد شاهداً على امتناع «الواو» و«قد» من الجملة الفعلية المصدرية بماضي متلوي «أو» قول الشاعر :

كُنَّ للخليل نصيراً جَارَ أو عدلاً ولا تشحَّ عليه جاذ أو بخلاً^(٤)

ويرى الرضي أن جملة الماضي المتلوي بـ«أو» ليست حالاً وإنما هي شرط فقال : إن الماضي في نحو قولهم : اضربه قام أو قعد ، حال ، ويجب تجرده عن «قد» ظاهرة

(١) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٠٣) ، بقوله

والصبر في الشتوات

وصدره في : همع الهوامع (١/ ٢٤٦) ، معجم الشواهد (ص ٥٥٦) ، التصريح (١/ ٣٩٢) .

والشاهد فيه : «ولست أملك عدة» حيث جاءت الجملة الحالية المصدرية بـ«ليس» مقترنة بالواو من

دون أن تتضمن الضمير العائد والسبرة : الغداة الباردة وجمعها سبرات .

(٢) الرضي (١/ ٢١٣) ، شرح التسهيل (٢/ ٣٦٧) ، المساعد (٢/ ٤٦) .

(٣) المقرب لابن عصفور (ص ١٧١) .

(٤) من البسيط بلا عزو ، يراجع : ارتشاف الضرب (ص ١٦٠٣) ، تحقيق رجب عثمان ، شفاء العليل

(٢/ ٥٤١) ، شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٦١) ، المساعد لابن عقيل (٢/ ٤٤) ، شرح ابن

الناظم (ص ٣٤١) ، المطالع السعيدة (ص ٣٦١) ، الدرر (١/ ٢٠٣) .

أو مقدرة ، والأولى أنه شرط لا حال ، وإن قام أو قعد ^(١) .

ويمكن أن يوفق بين كلام الرضي وبين غيره بأن الرضي نظر إلى اللفظ فقال هو شرط لا حال ، وغيره من العلماء نظروا إلى المعنى فقالوا : هو حال والشرطية غير مقصودة .

الحالة السادسة : أن سكون الفعل الماضي واقعاً بعد «إلا» الإيجابية ، وقد اختلف العلماء في هذه الحالة فقال الرضي : وإذا كان الماضي بعد إلا فاكثاؤه بالضمير من دون الواو ، أكثر نحو : ما لقيته إلا أكرمني ، وقد يجيء مع الواو «قد» نحو : ما لقيته إلا وقد أكرمني ؛ لأن الواو مع «إلا» تدخل في المبتدأ فكيف الحال ؟ ومثاله : ما رحل إلا وله نفس أماره ، ولم يسع فيه «قد» من دون الواو نحو ما لقيته إلا قد أكرمني ^(٢) .

وقد ورد اقتران الجملة الماضية الواقعة بعد إلا بالواو في قول الشاعر :

نعم امرءاً هرم تمر نابتة
إلا وكان لمرتاع بها وزرا ^(٣)

هذا واختيار النحاة كابن مالك وأبي حيان وابن هشام وغيرهم أن الفعل الماضي الواقع بعد «إلا» رابطة الضمير فقط ، وتمتنع منه الواو لأن ما بعد إلا مفرد حكماً ، والمفرد لا يقترن بالواو ، وكذلك تمتنع منه «قد» .

وهذا ما أميل إليه ، وذلك لأن الاتصال بين الجملة الحالية وما قبلها يحصل بـ «إلا» ومما ورد مقترناً «بالواو أو قد» قول الشاعر :

(١) الرضي على الكافية (١/ ٢١٣ ، ١١١١) .

(٢) الرضي على الكافية (١/ ٢١٣) .

(٣) من البسيط ، راجع البيت : التصريح (١/ ٣٩٢ ، ٢/ ٩٥) ، الأشموني (٣/ ٣٢) ، حاشية الصبان

(٢/ ١٨٨) ، التسهيل (ص ١١٧) ، شرحه لابن مالك ، (٢/ ٣٥٩) ، الارتشاف (ص ١٦٠٤) ،

التذييل (٣/ ٨٥١) ، وقد حكم الأشموني عليه بالشذوذ .

متى يأت هذا الموت لم يلف حاجة لنفسي إلا قد قضيت قضاءها^(١)

وقد حكم أبو حيان والأشُموني على البيت بأنه نادر .

واختار شارح اللباب^(٢) أنه يجوز اقتران الفعل الماضي الواقع حالاً بعد إلا بالواو ويجوز عدم اقترانه بها قياساً على الجملة الاسمية الواقعة بعد إلا فقد وردت مقرونة بـ«الواو»^(٣) في نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرَبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ .

[الحجر:٤]

الحالة السابعة : أن يكون الفعل غير ما سبق وهو الماضي المثبت المتحمل للضمير صاحب الحال ولم يكن في المعنى شرطاً ، ولم يقع بعده «إلا» . وقد اختلف العلماء في وقوع هذا الفعل حالاً .

فذهب الأخفش والكوفيون إلا الفراء إلى جواز وقوع الماضي حالاً ، سواءً أكان معه قد أم لم يكن ، واستدلوا بقول الله تعالى : ﴿ أَوْجَاءُ وَكُنْمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء:٩٠] ، حصرت أي ضاقت فحصرت : فعل ماضٍ في الحال وتقديره « حصرة صدورهم » والدليل على صحة هذا التقدير أنها قرئت كذلك ، بالنصب والتنوين^(٤) قال الفراء : « وقد قرأ الحسن « حصرة صدورهم » والعرب تقول : أتاني ذهب

(١) من الطويل لقيس بن الخطيم ، راجع : الارتشاف (ص١٦٠٤) ، الأشُموني (٢/١٩٢) .

(٢) العباب شرح اللباب لجمال الدين الشهير بنقره كار (٢/٩٤) ، رسالة دكتوراه ، إعداد د. سمير عبد الجواد ، وحاشية الجمل (١/٤١٠) .

(٣) التسهيل (ص١١٣) ، وشرجه (٢/٣٥٩) ، الارتشاف (ص١٦٠٤) ، التذييل (٣/٨٥١) ، شرح الأشُموني (٢/١٨٨) .

(٤) بنصب التاء منونة على الحال ، وهي قراءة والحسن وقتادة ويعقوب والهروي ، بوزن تبعة وحفص ، راجع : الانحاف (ص٢٤٤) ، الإعراب للنحاس (١/٤٣) ، مشكل إعراب القرآن للملكي (ص١٨٥) ، والإيماء للعكبري (١/١١٠) ، الكشف (١/٢٨٨) ، معاني الفراء (١/٢٤٤) ، النشر لابن الجزري (٢/٢٥١) ، إعراب القراءات الشواذ للعكبري (ص٣٩٩) ، معجم القراءات (١/٥٢٧) ، الارتشاف (ص١٦٠٢) ، حاشية الجمل (١/٤١٠) .

عقله ، أي : قد ذهب عقله فإذا رأيت فَعَلَ بعد كان ففيها «قد» مضمرة إلا أن يكون كان جحد فلا تضمير فيها قد لأنها توكيد ، والجحد لا يؤكد ؛ ألا ترى أنك تقول : ما ذهبت ، ولا يجوز أن تقول : ما قد ذهبت ^(١) .

وأجاز مكي بن أبي طالب أن تكون حصرت حالاً بشرط أن تضمير معه «قد» فإن لم تضمير «قد» فهو دعاء كما تقول : لعن الله الكافر ، وقيل : في موضع خفض نعت لقوم ، ومن قرأها بالتثنية منصوبة فهو حال من الضمير المرفوع ، ولو خفض على النعت لـ «قوم» جاز ^(٢) .

هذا وقد رد السخاوي القول بأنها دعاء عليهم بمنزلة «غلت أيديهم» أو لعن الله الكافر ، وأنه لا يحتاج إلى تقدير «قد» ورد السخاوي ذلك ، وهذا القول منسوب إلى المبرد قال : وقد رد قول المبرد بأن الدعاء عليهم بتضييق صدورهم عن قتال قومهم لا يصح ، واختار السخاوي أن تكون حالاً بتقدير «قد» أو في موضع نصب على الصفة ^(٣) .



(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٢٨٢) .

(٢) راجع مشكل إعراب القرآن الكريم لمكي بن أبي طالب (١/ ٢٠١) ، وإعراب القراءات الشواذ (١/ ٣٩٩) .

(٣) راجع : المفضل للسخاوي (٢/ ٧٠٩) ، الارتشاف (ص ١٦٠٢) ، حاشية الجمل (١/ ٤١٠) .

المبحث الناه

التمييز

المسألة الأولى: الخلاف في تقديم التمييز على عامله :

الغرض بالتمييز رفع الإبهام ، والإبهام يكون بعد العدد ، والوزن والكيل والمساحة نحو : عشرين درهماً ، وعشرين مدّاً ، وثلاثين رطلاً ، وأربعين شبراً ، ولا يجوز تقديم التمييز فيما سبق على عامله ، وهذا ما يسمى بتمييز المفرد ، ويسمى أيضاً بالتمييز غير المنقول ، وأما التمييز المنقول فوقع فيه الخلاف ، وهو ما يسمى بتمييز الجملة ، نحو : طاب زيد نفساً : ﴿وَأَسْتَعْلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] ، ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢] ، ويجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو طاب نفساً زيد ، واختلفوا في تقديم التمييز على الفعل فمنعه علم الدين السخاوي تبعاً لسيبويه وأجازه آخرون وأشار إلى ذلك فقال : « وأما « طاب زيد نفساً » ونحوه : فلم يحز تقديم المنصوب فيه سيبويه ، ولا الكوفيون ؛ لأنه يقل الفعل فيه عن فاعله ، وقد أجاز ذلك المازني وأبو العباس ؛ لأن العامل متصرف ، كما أن الحال إذا كان الفعل متصرفاً جاز تقديمها كقولك : ضاحكت جاء زيد ، ومن حجة هذا القول قول الشاعر :

أتهجر سَلَمَى بالفراق حبيها وما كان نفساً بالفراق يطيّب^(١)

(١) البيت من الطويل ، وورد في شرح المفصل لابن الحاجب (١/ ٣٥٦) ، الخوازمي (١/ ٤٥١) ، ابن يعيش (٢/ ٧٤) ، الأندلسي (١/ ٢٧١) ، المقتضب (٣/ ٣٧) ، أصول ابن السراج (١/ ٢٧١) ، شرح السيرافي (١/ ٢٥) ، الخصائص (٢٠/ ٢٨) ، والإنصاف (٤٤٧) ، الغرة في شرح اللمع (٢/ ١٢٨) ، البديع في علم العربية لابن الأثير (ص ٧٧) ، توجيه اللمع لابن الخباز (ص ٦٠) ، الخزانة (٣/ ٢٣٥) ، الخصائص لابن جني (٢/ ٣٨٤) ، البيت شاهد لمن أجاز تقديم التمييز على العامل فيه وقد عدها ابن الأنباري من مسائل الخلاف بين أهل البصرة والكوفة ، راجع : الإنصاف (ص ٨٢٨) ، التبيين عن مذاهب النحويين المسألة رقم (٦٥) ، ائتلاف النصرة المسألة (١٥) ، التصريح (ص ٤٠٠) ، دار الفكر .

وقال الزجاج - الرواية : وما كان نفسي ، وقد تأول قوم : وما كان الحبيب نفساً على أنه خبر كان ^(١) .

المقصود بالتمييز المنقول أي : المحمول ، وهو إما أن يكون محولاً عن فاعل نحو : طاب زيد نفساً ، والأصل طابت نفسه ، ونحو : تصبب زيد عرقاً ، والأصل : تصبب عرقه ، وإما محولاً عن مفعول ^(٢) ، نحو : وفجرنا الأرض عيوناً ، والأصل : وفجرنا عيون الأرض ، وإما محولاً عن غيرهما كقوله : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾ [الكهف: ٣٤] ^(٣) ، أو غير محمول نحو : لله دره فارساً .

وقد أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرفاً فإن كان إياه نحو طاب زيد نفساً ففيه الخلاف :

مذهب المانعين :

المنع مذهب سيبويه ^(٤) والفراء ^(٥) وأكثر البصريين والكوفيين ، وأكثر متأخري المغاربة ^(٦) واختاره ابن الحاجب في شرح المفضل ، قال في الإيضاح بعد أن حكى رأي المانعين والمجيزين ودليل كل : إذا تعارض المعنيان في الإجازة والمنع كان الأصل ^(٧) المنع حتى يثبت الباب عندهم سماعاً ^(٨) .

(١) المفضل شرح المفضل لعلم الدين السخاوي (٧٢٦/٢) .

(٢) يرى أبو علي الشلوبني أن التمييز لا يأتي من المفعول وفسر «عيوناً» في الآية حالاً مقدرة لا تمييزاً وفسرها ابن أبي الربيع على أنها بدل من الأرض ، وحذف الضمير ، أي : عيونها ، الهمع (٢٦٦/٢) ، تحقيق / أحمد شمس الدين .

(٣) التمييز هنا محمول عن مبتدأ ، والأصل مالي أكثر من مالك .

(٤) الكتاب (٢٠٤/١) .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٣٩١/٢) .

(٦) المساعد (٦٦/٢) .

(٧) الإيضاح شرح المفضل (٢٥٨/١) .

(٨) السابق .

دليل المانعين :

استدل سيويه ومن وافقه بأن مميز هذا النوع فاعل في الأصل ، فكما لا يجوز تأخير العامل فيه فكذلك لا يجوز تأخير العامل في التمييز ، وحملوا البيت على الضرورة ^(١) .

وقال الزجاج : الرواية :

وما كان نفسي بالفراق يطيب

وتأوله بعضهم : « وما كان الحبيب نفساً بالفراق فيكون منصوباً على أنه خبر كان » ^(٢) .

وهذا الاحتجاج مردود بوجوده :

الأول : أنه دَفْعُ رواياتٍ برأي لا دليل عليه ، فلا يلتفت إليه .

الثاني : أنه جعل التمييز كـ بعض الفضلات وحصل لضرب من المبالغة فيه تعديّة لا تقوية فإذا حكم بعد ذلك بجواز التقديم ازدادت التقوية .

الثالث : أن أصالة فاعليه التمييز المذكور كأصالة فاعليه الحال ، في نحو : جاء راكباً رجل ، فإن أصله جاء راكب ، على الاستغناء بالصفة ، وجاء رجل راكب ، على عدم الاستغناء بها ، والصفة والموصوف شيء واحد في المعنى ، فقدم راكب ، ونصب بمقتضى الحالية ، ولم يمنع ذلك تقديمه ^(٣) ، وهذا ما أميل إليه .

الرابع : أن اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقديم على العامل متروك ، في نحو : أعطيت زيداً درهماً ، فإن زيداً في الأصل فاعل ، وبعد جعله مفعولاً لم يعتبر ما كان له من منع التقديم ، بل أجز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل ، فكذلك ينبغي أن يفعل بالتمييز المذكور ، فثبت بما تقدم أن تقديمه على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً

(١) التسهيل (ص ١١٥) ، توضيح المقاصد (١٨٤ / ٢) .

(٢) الفضل للسخاوي (٧٢٦ / ٢) .

(٣) شرح التسهيل (٣٨٩ / ٢) .

جائز ، وإن كان سيبويه لم يجزه ^(١) .

هذا ما اختاره السخاوي وهو ما أميل إليه ^(٢) .

وبعد فإن التمييز إذا كان اسمًا جامدًا فإنه لا يتقدم على عامله وأما إذا كان عامله فعلًا متصرفًا فإنه جائز .

مذهب المجيزين :

الجواز مذهب الكسائي ^(٣) والجرمي ^(٤) والمازني ^(٥) والمبرد ^(٦) ووافقهم علي ذلك السخاوي ^(٧) واختاره ابن مالك ^(٨) ودافع عنه ، وتابعه المرادي ^(٩) وابن عقيل ^(١٠) واستدلوا على ذلك بالقياس والسمع :

أما الأول : فقياس على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ^(١١) وقد أشار السخاوي إلى ذلك بقوله : وقد أجاز ذلك المازني وأبو العباس ؛ لأن العامل متصرف كما أن الحال إذا كان الفعل متصرفًا جاز تقديمها كقولك : ضاحكًا جاء زيد ، ولم يجز تقديمه في نحو : هذا زيد قائمًا .

(١) شرح التسهيل (٢/ ٣٩٠) .

(٢) راجع المفضل (٢/ ٧٢٠-٧٢٦) .

(٣) التسهيل (ص ١١٥) ، وشرحه (٢/ ٣٨٩) ، شفاء العليل (٢/ ٥٥٦) .

(٤) توضيح المقاصد للمرادي (٢/ ١٨٦) .

(٥) كافية الشافية (٢/ ٧٧٦) ، التسهيل (ص ١١٥) ، شرحه (٢/ ٣٨٩) ، المساعد (٢/ ٦٦) ، توضيح

المقاصد (٢/ ١٧٥) .

(٦) المقتضب (٣/ ٣٢) .

(٧) المفضل للسخاوي (٢/ ٧٢٦) .

(٨) شرح التسهيل (٢/ ٣٨٩) .

(٩) توضيح المقاصد (٢/ ١٨٦) .

(١٠) المساعد (٢/ ٦٦) .

(١١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٨٩) .

أما الثاني : وهو السماع فلورود النقل الصحيح الفصيح من ذلك قال الشاعر :
وما كان نفسًا بالفراق تطيب

المسألة الثانية : وقوع التمييز معرفة :

واختلفوا في وقوعه معرفة ، منعه السخاوي تبعًا لجمهور النحويين ، وأجازه الزمخشري تبعًا لجمهور الكوفيين ، واستدلوا على الجواز بقول الكسائي : « وهو أحسن الناس هاتين ، ف«هاتين» إشارة وهو معرفة » ، ويقول الله تعالى : ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠] .

ويقول الشاعر :

رأيتك لما عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا زيد عن عمرو^(١)

حيث قال الزمخشري إن «نفسه» في الآية تمييز^(٢) واستدل - أيضًا بقول الشاعر :

ولا بفزارة الشعر الرقابا^(٣)

(١) من الطويل لرشيد بن شهاب المشكري .

والشاهد : «طبت النفس» ، حيث جاء التمييز «النفس» معرفًا بأل التعريف ، والمفروض أن يكون نكرة ، وحمل البصريون البيت على الضرورة و«أل» زائدة ، أي : طب نفسًا ، يراجع البيت في : أوضح المسالك رقم (٦٣) ، شرح التصريح (٦٨٧/٢) ، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري ، وابن القواس على ألفية ابن معط (٥٨١/١) ، الأشموني (١٨٢/١) ، ابن عقيل (١٥٨/١) ، الهمع (٢٥٢/٨٠/١) ، شرح المفصليات (ص٦١٥) ، العيني (٥٠٢/٢/٢٢٥) .

(٢) راجع : الكشف (١٨٨/١) ، وانظر أيضًا أنوار التنزيل (٢٧/١) ، ط دار الجليل ، الدر المصون (١٢١/٢) .

(٣) من الوافر للحارث بن ظالم المري ، وهو في الكتاب (٢٠١/١) ، الحماسة البصرية (٢٤٧/١) ، شواهد الكشف (٣٢٨/٤) ، صدره :

أجبَّ الظهر ليس له سنام^(١)

فجعل « الرقابا » و « الظهر » تمييزين ، والصواب أنها ليسا كذلك ، بل هما مشبهان بالمفعول به ، حيث يشترط في التمييز أن يكون منكراً ، فإذا جاء ما يوهم غير ذلك كان مؤولاً ، وقد سار السخاوي في هذه المسألة على مذهب جمهور النحويين من البصريين ، حيث إنه أول الآية على غير التمييز فقال : « إنما معناه سفه في نفسه ، فحذف الجار وتعدى الفعل فنصب ، وقيل : ضيع نفسه ، وحكم على قول الكسائي الذي أورده ، استدلالاً لمذهب الكوفيين بالشذوذ ، وقد أول ابن القواس قولهم : « الحسان الأعبدا » ، أن الأعبد منصوب على أنه مشبه بالمفعول به ، لا على أنه تمييز ، أو الجر على الإضافة ، وإنما كان مشبهاً بالمفعول به لأن الصفة التي هي الحسان فعلها لازم لا يتعدى إلى المفعول ، وامتنع كونه تمييزاً لأنه معرفة^(٢) .

وقال ابن أبي الربيع : « وذهب الكوفيون إلى تعريف التمييز ، والصحيح أنه لا يكون إلا نكرة »^(٣) .

وحكى السمين الحلبي^(٤) في توجيه قوله :

(١) من الوافر ونسبه البيضاوي في أنوار التنزيل لجريير وهو خطأ بل هو للناطقة في دوانه (ص ٢٣٢) ، الكتاب (١/ ١٠٠) ، أمالي ابن الشجري (٢/ ٣٩٨) ، صدره :

ونأخذ بعده بذناب عيش

والشاهد فيهما : الرقابا ، في البيت الأول و « الظهر » في البيت الثاني حيث وقعا تمييزاً معرفاً بأل ، لأنها معمولان صفة مشبهة ، وهي الشعر ، جمع أشعر .

(٢) الدر المصون (٢/ ١٢١ ، ١٢٢) ، حاشية الجمل (١/ ٢١١) .

(٣) وعلل ابن أبي الربيع المتوفى (٦٨٨هـ) ، بأن المقصود منه بيان ما انبههم من الذوات ، وهذا يحصل من لفظ التنكير فلا فائدة في التعريف ، راجع : البسيط شرح الجمل لابن أبي الربيع (٣/ ١٠٨٣) .

(٤) هو أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي المعروف بالسمين ، ت ٧٥٦هـ ، نزيل القاهرة ، إمام كبير ، قرأ على أبي حيان وسمع كثيراً منه ، وقرأ من كتبه : الدر المصون ، شرح الشافية في القراءات ، ينظر : طبقات القراء (١/ ١٥٢) .

« نفسه » في الآية سبعة ، أوجه ^(١) أجاب عن كلها ورجح كونها مفعولاً به ؛ لأن سفه يتعدى كما يتعدى سَفَّه بالتشديد .

قال السخاوي : « وحكى الكسائي أنه سمع هو أحسن الناس هاتين فنصب بـ«هاتين» على التمييز ، وهو معرفة بالإشارة وهذا شاذ » ^(٢) .



(١) الوجه الأول : أنه مفعول به وهو المختار ، الثاني : أنه بإسقاط حرف الجر ، الثالث : أنه تمييز ، الرابع : أنه مشبه بالمفعول به ، الخامس : أنه تأكيد لمن سفه لأنه في محل نصب على الاستثناء ، السادس : تأكيد لمؤكد محذوف تقديره : سفه قوله نفسه ، فحذف المؤكد قياساً على النعت والمنعوت ، السابع : أنه مفعول به ، ولكن على تضمين «سفه» معنى فعل يتعدى ، فقدرة الزجاج وابن جني بمعنى «جهل» ، وقدره أبو عبيدة بمعنى «أهلك» ، والمختار من هذه الوجوه هو الأول ؛ لأن حذف المؤكد وإبقاء التوكيد الصحيح أنه لا يجوز ، وأما التمييز فلا يقع معرفة ، وأما التضمين فلا يقاس وكذلك حرف الجر ، ينظر : الدر المصون (٢/ ١٢١) ، الخزانة (٩/ ٣٦٤ ، ٣٦٥) ، ابن القواس على ألفية ابن معيط (٥٧٢/١) .

(٢) المفضل للسخاوي (٧٢٠/٢) .

obeikandi.com

المبحث التاسع

الاستثناء

المسألة الأولى: العامل في المستثنى :

اختلف النحويون في العامل في المستثنى على خمسة أقوال : اختار السخاوي المذهب القائل بأن العامل هو الفعل المذكور بتوسط إلا ، وقاس على ذلك توسط الواو في المفعول معه ، وكما تتوسط الحروف في تعدية الأفعال^(١) هذا هو المذهب الأول ، وقد اختاره ابن يعيش^(٢) والمالقي^(٣) أيضًا ، ويرون أن هذا مذهب سيويه^(٤) وأن عامل النصب عنده هو ما قبل « إلا » من فعل ونحوه بواسطتها ، وقد استدلا على صحة قولهما بأن ما قبل « إلا » من فعل ونحوه هو الطالب المتضمن للاسم بعدها ، والعمل إنما هو في كلام العرب للطالب المتضمن ، وهذا التضمن لا يتم إلا بواسطة « إلا » ، لأنها بينت أن مدلول الأول وعمومه ليس مرادًا .

قال سيويه : « اعلم أن « إلا » يكون الاسم بعدها على وجهين : فأحد الوجهين : ألا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق كما أن « لا » حين قلت : لا مرحبًا ، ولا سلام ، لم تغير الاسم عن حالة قبل أن تلحق . فكذلك « إلا » ولكنها تجيء لمعنى ، كما تجيء « لا » لمعنى .

والوجه الآخر : أن يكون الاسم بعدها خارجًا مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها ، إذا قلت عشرون درهمًا^(٥) .

(١) المفضل للسخاوي (٢/٧٣٣) .

(٢) شرح المفضل لابن يعيش (٢/٧٦) .

(٣) صف المباني للمالقي (ص ٩٠ ، ٩١) .

(٤) ينظر : الكتاب (٢/٣١٠ ، ٣٣٠ ، ٣٣١) .

(٥) الكتاب (٢/٣٣٠ ، ٣٣١) .

قضايا الخلاف النحوي في المفضل شرح المفضل

والوجه الآخر : المذكور في كلام سيبويه السابق حدث فيه خلاف حول عامل النصب في المستثنى ، وذلك لإجمال قول سيبويه : « عاملاً فيه ما قبله متن الكلام » ، دون تحديد لعامل معين ، ومن ثم اختلف النحاة في فهم كلامه .

ولقد أعاد سيبويه الحديث عن هذا الوجه ، فقال : « هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً ، لأنه مُخْرَجٌ مما أدخلت فيه غيره ، فعمل ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت له عشرون درهماً ، وهذا قول الخليل ~ .

وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك ، وانتصب الأب إذ لك يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ، كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها » ^(١) .

وتعبير سيبويه : « وكان العامل فيه ما قبله من الكلام » فيه غموض ، فهل نفهم منه أن العامل هو الفعل المتقدم أو ما يعمل عمله بواسطة «إلا» أو بغير واسطتها . أو أن العامل هو تمام الكلام السابق ؟ أو أنه «إلا» نفسها ؟ هذا ما وقع فيه الخلاف النحوي .

المذهب الثاني :

يرى المبرد والزجاج وابن خروف أن الناصب هو ما قبل إلا من فعل وغيره بغير واسطتها ^(٢) وبهذا فهموا كلام سيبويه ، وقد علق السخاوي على هذا المذهب دون ذكر صاحبه ، وأن هذا الفهم بعيد عن مفهوم كلام سيبويه ، فسيبويه قد جعل ناصب المستثنى كعشرين الناصبة للتمييز بعدها ، وواضح من ذكر هذا المثال

(١) الكتاب (٢/ ٣٣٠، ٣٣١) .

(٢) المقتضب (٢/ ٣٩٠) ، الإنصاف مسألة (٣٤) ، همع الهوامع (١/ ٢٢٤) ، شرح التسهيل (٢/ ٢٢٧) ، التصريح على التوضيح (٢/ ٥٤٩) ، تحقيق البحيري ، الغرة لابن برهان (٢/ ١٤٤) ، ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٠٥، ١٥٠٦) .

والحمل عليه أن مدار العلة عنده التعليق والاقتضاء بين العامل والمعمول ، وليس ثمة تعليق أو اقتضاء بين ما قبل «إلا» والمستثنى بعدها على هذا الرأي فكيف يقال : إن ما قبل «إلا» هو العامل بغير واسطتها^{(١)(٢)} .

وإلى هذا الرأي ذهب الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة ، ولكنه لم يبين الأدلة التي اعتمد عليها في تكوين هذا الرأي ، واكتفى بالإشارة إلى مجمل كلام سيبويه ، وهو يفيد أن ناصب المستثنى هو ما قبل «إلا»^(٣) .

المذهب الثالث :

أن الناصب له تمام الكلام كما انتصب درهماً بعد عشرين ، وإليه ذهب المرادي وابن عصفور وبعض المتأخرين ، قال ابن عصفور : وهو الصحيح^(٤) .

المذهب الرابع :

الناصب الفعل المتقدم بواسطة «إلا» وإليه ذهب السيرافي ، والفارسي ، وابن الباذش ، وابن بابشاذ ، والرندي ، وعزاه الشلوبين للمحققين^(٥) ، قال السخاوي وحجة هذا الرأي قياسهم على المفعول معه^(٦) .

المذهب الخامس :

أن الناصب «أن» بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها ، والتقدير في

(١) المفضل للسخاوي (٢/ ٧٣٣هـ) ، وينظر : ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٠٦) ، الجمع (١/ ٢٢٤) .

(٢) الرضي على الكافية (٢/ ٨٠) ، المرتجل (ص ١٨٦) ، شح التسهيل (٢/ ٢٧٨) ، الجمع (٢/ ١٨٨) .

(٣) هامش المقتضب (٤/ ٣٩٠) .

(٤) ينظر : الرضي على الكافية (٢/ ٨٢) ، شرح الجمل لابن عصفور (٣/ ٢٥٢) ، الإنصاف (٤/ ٣٩٠) ، الجمع (٢/ ١٨٨) .

(٥) ينظر : التصريح (٢/ ٥٤٩) ، الجمع (٢/ ١٨٨) ، شرح التسهيل (٢/ ٢٧٧) ، شرح الجمل (٢/ ٢٥٣) .

(٦) المفضل للسخاوي (٢/ ٧٣٣) .

قولك : قام القوم إلا زيدًا ، أي : إلا أن زيدًا لم يقم وهذا الرأي حكاه السيرافي عن الكسائي^(١) وقد رده السخاوي بقوله : « وهذه دعوى لا برهان عليها »^(٢) وزاد ابن عصفور^(٣) .

فإن انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم «إن» وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم «لا» لأنها عاطفة ، ويفهم مما سبق أن للكوفيين ثلاثة آراء :

الأول : يقول بأن العامل إلا .

الثاني : يرى أن العامل إلا أن .

الثالث : يرى أن «إن» مقدرة بعد إلا^(٤) .

ويرى الفراء أن أصل «إلا» إن لا ثم أدغمت النون في اللام وخففت فلاجل «إن» نصبت في الإيجاب ولأجل «لا» رفعت في النفي^(٥) .

ومع ترجيح السخاوي للمذهب القائل أن العامل في الاستثناء هو «إلا» فقد عقب على المذاهب الأخرى معترضًا عليها بعدة اعتراضات لاسيما مذهب المبرد والزجاج من عدة أوجه ، وأجاب عن بعضها :

الأول : لو كان الأمر كما ذكر لم يجز في الاستثناء إلا النصب وقد جاز فيه الرفع والجر على البدل ، وهذا لا يلزم ؛ لأنه إنما يقدر الناصب إذا وجد النصب .

الثاني : إعمال معاني الحروف لا يجوز لو قلت : ما زيدًا قائمًا ، وأنت تريد نفي

(١) شرح التسهيل (٢/ ٢٧٩) ، شرح الجمل (٢/ ٢٥٣) ، التصريح (٢/ ٥٥٠) .

(٢) المفضل (٢/ ٧٣٤) ، وينظر : الارتشاف (٣/ ١٥٠٥ ، ١٥٠٦) .

(٣) شرح الجمل (٢/ ٢٥٣) ، وينظر أيضًا : الإنصاف (٤/ ٣٩٠) ، المسألة (٣٤) ، الارتشاف (٣/ ١٥٠٥) .

(٤) الإنصاف المسألة (٣٤) ، التصريح (٢/ ٥٥٠) ، شرح الجمل (٢/ ٢٥٣) ، ابن يعيش (٢/ ٧٦) .

(٥) المفضل (٢/ ٧٣٣) ، وينظر رأيه في : معاني القرآن للفراء (١/ ٩٨) ، الجنى الداني (ص ٥١٣) ، المساعد (١/ ٥٤٩) .

زيدًا قائمًا ، لم يجز ، وقالوا : وفي إعمال معاني الحروف ، وهذا أيضًا غير صحيح ؛ لأنه لم يُعمل معنى «إلا» ، ولا يقول أيضًا «أن» و«إلا» معناهما استثنى .

الثالث : قالوا : هذا يبطل بقولهم : قام القوم غير زيد ، فلا يكون «غير» منصوبًا بنفسه ، ولا بتقدير إلا فلم يبق إلا أن يكون منصوبًا بالفعل ، وهذا لا يلزمه ؛ لأن «غير» قد التحق بالظروف بما فيه من الإبهام ، فلما أشبهها عمل فيه ما لا يتعدى كما يعمل في الظروف وما أشبهها ، وأبو العباس «المبرد» لا يمنع تعدي ما كان لازمًا إلى الظروف وما شبهها ، فأما قولك : قام القوم إلا زيدًا فليس كذلك وهذه الردود الثلاثة على القائلين بأن الناصب هو «إلا» .

وأما الرد على من قال بأن الناصب الفعل «استثنى» فأمران :

الأول : قالوا : لم كان التقدير استثنى زيدًا ؟ وهلا كان التقدير : امتنع زيد ، وحكوا أن أبا على الفارسي سأل سائل عن العامل في المستثنى فقال بما قال أبو العباس ، فأورد عليه هذا أبو عليّ هذا جواب ميداني فإذا رجعتُ ذكرتُ لك الجواب على الصحة فرجع عن هذا إلى ما تقدم من قولهم .

وهذا الذي ذكره من السؤال وإيه مؤيد بانقطاع أبي علي ، ولا يلزم من انقطاعه صحة السؤال ، والجواب أن قوله : هلا رفعت وقدرت امتنع زيد ؟ لا يرد ؛ لأن أبا علي ليس هو الذي يرفع ولا الرفع إليه ، فإن قال : هلا رفعت العرب وقدرت : امتنع زيد ، فهذا أيضًا لا يلزم ولا يرد ، ولو فعلت ذلك لقليل : هلا نصبت وقدرت استثنى وقد نقبت العرب فوظيفة من استنبط العلل إلى إظهار حكمة النصب يرد أن السؤال يرد أصلها إذ لو كان مجرورًا ل طرح السؤال نفسه .

الثاني : قالوا : لو قلنا بذلك لكان في الكلام جملتان وعلى ما قدرنا فالكلام جملة واحدة ، وتقدير جملة واحدة أولى من تقدير جملتين ^(١) .

وما ذهب إليه السخاوي اختاره ابن مالك حيث يرى أن ناصب المستثنى هو

«إلا» نفسها ويرى أنه مذهب سيبويه ، واستدل على ذلك بعدة أدلة أهمها :

الأول : جعل سيبويه العامل في المستثنى ما قبله من الكلام ، فإما أن يريد بما قبله «إلا» وحدها ، أو الفعل وحده ، أو كليهما ، ودخول «من» مانع من أن يريد كليهما ؛ لأنها للتبعيض لا لبيان الجنس ولو كانت «من» في قول سيبويه لبيان الجنس لم تدخل على الكلام معرّفًا ، بل كانت تدخل عليه منكراً ، وإذا لم تدخل عليه معرّفًا فهي للتبعيض ^(١) .

الثاني : قول سيبويه : « كما تعمل عشرون فيما بعدها ، إذا قلت : عشرون درهمًا ، فجعل موقع المستثنى من عامله كموقع الدرهم من العشرين ، فَعُلم أنه لم يرد الفعل ؛ لأنه منفصل مكتف بخلاف «إلا» فإنها مثل العشرين في الاتصال وعدم الاكتفاء ^(٢) .

الثالث : قول سيبويه : حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : « ما مررت بأحد إلا زيدًا ، وما أتاني أحد إلا زيدٌ ثم قال : وعلى هذا ما رأيت أحدًا إلا زيدًا ، فتنصب زيدًا على غير رأيت ، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلًا من الأول ، ولكنك جعلته منقطعًا مما عمل في الأول وعمل ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم ، فصّرَح بأن نصب زيد في المثال المذكور على لغة من لا يبدل إنما هو بغير رأيت فتعين نصبه بـ«إلا» ، ولم يكتف بذلك التصريح حتى قال : ولكنك جعلته منقطعًا عما عمل في الأول ^(٣) .

الرابع : قول سيبويه بعد أن مثل بـ«أتاني القوم إلا أباك» : « وانتصب الأب إذا لم يكن داخلًا فيما دخل فيه ما قبله ، ولم يكن صفة وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ، يقول ابن مالك : فقد جعل علة نصب الأب عدم دخوله فيما دخل فيه ما قبله ، والذي دخل فيه ما قبله إسناد المعنى وتأثر اللفظ فلزم من ذلك ألا يكون لفظ الأب

(١) شرح التسهيل (٢/ ٢٧١، ٢٧٢) .

(٢) السابق (٢/ ٢٧٢) .

(٣) الكتاب (٢/ ٣١٩) .

منصوبًا بلفظ أتى « (١) » .

المسألة الثانية: ترجيح النصب على الرفع في الاستثناء المنقطع :

نصب المستثنى حال التهام إيجابًا ليست قاعدة مطردة لا تمس ولا قانونًا محكمًا يتأبى على المناقشة بل ذلك لغة الجمهور ، فلا ينافي ذلك رفعه ، أو جعله تابعًا للاسم الذي قبله ، والاتباع عند البصريين يختلف عنه عند الكوفيين ، فهو عند البصريين تابع على أنه بدل بعض من كل ، وهو تابع على أنه عطف نسق عند الكوفيين .

والأصل في المستثنى النصب ، وقد اتفق النحاة على ذلك إذا كان تامًا مثبتًا ويصل إلى درجة الوجوب إذا كان منقطعًا نحو قولنا : قام القوم إلا حمارًا ؛ لأنه لا يمكن تسليط العامل عليه ، وكذلك الأصل نصبه إذا كان تامًا موجبًا ، ولكن الأساليب تواترت ، والشواهد تعددت على مجيئه مرفوعًا ، فكثر التأويلات وتلاحقت التخريجات تبرر خروجه على تلك القاعدة (٢) .

وقد تعرض السخاوي ~ لبعض آيات من القرآن الكريم التي تدور حول هذا الخلاف ، منها قوله تعالى : ﴿ فَأَشْرِبْ أَهْلَكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْهَفْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانِكَ ﴾ [هود: ٨١] .

قال السخاوي في توجيه هذه الآية : « قال النحاة : الأجود في قراءة النصب أن

(١) شرح التسهيل (٢/ ٦١٣) ، ومن عجب أننا نرى الدكتور/ صبحي عبد الحميد بعد كل هذه الأدلة يعترض على صاحب الهمع في نسبته لابن مالك القول بأن العامل إلا نفسها ، وذكر أنه ذهب إلى الكافية الشافية ولم يجد ما نقله صاحب الهمع ، ينظر : ما فهم على غير وجهه (ص ٧٦) .

(٢) يراجع شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٨٢) ، بتصرف ، المقتضب (٤/ ٤١٣) ، الفوائد الضيائية (١/ ٤١٥) ، ط ١ ، التذييل والتكميل (٢/ ٥٥٢) ، الإقليد شرح المفصل لعلم الدين الجندي (١/ ٤١٤) ، التصريح (ص ٥٥١) ، معاني الفراء (١/ ٢٤) ، منهج السالك (ص ١٦١) ، النكت الحسان (ص ٣٢٩ ، ٣٣٠) ، حاشية يس (١/ ٣٥٠) .

يكون مستثنى من قوله تعالى : فأسر بأهلك إلا امرأتك ، فيكون استثناءً من موجب ، ولا يجوز فيه إلا النصب لفساد البدل ، وقال المازني : أما الرفع فعلى البدل من أحد ، وأما النصب فعلى الاستثناء المنقطع ^(١) .

اختلف النحاة في الاستثناء في آية سورة هود بناءً على توجيه كل من قراءة الرفع ، وقراءة النصب في قوله : ﴿أَمْرَأَتُكَ﴾ .

فالرفع قراءة ابن كثير وأبي عمرو البصري ، والباقون بالنصب ^(٢) . أما قراءة الرفع ففيها وجهان ، أشهرهما عند المعريين أنه بدل من أحد ، وهو أحسن من النصب ؛ لأن الكلام غير موجب ^(٣) ، ويلزم منه أنهم نهو عن الالتفات إلا المرأة ، فإنها لم تنه ، وهذا لا يجوز ، ولو كان الكلام «ولا يلتفت» بالرفع ، يعني على أن يكون «لا» نافية ، فيكون الكلام خبراً عنهم بأنهم لم يلتفتوا إلا امرأته فإنها تلتفت لكان بالبدلية واضحاً ، لكنه لم يقرأ برفع أحد ^(٤) وهذا ما يراه المبرد والنحاس ^(٥) .

التوجيه الثاني : أن الرفع في «امرأتك» على الاستثناء المنقطع ، والقائل بهذا جعل قراءة النصب أيضاً من الاستثناء المنقطع فالقراءتان على هذا الوجه على حد سواء ^(٦) . أما النصب ففيه ثلاثة أوجه :

-
- (١) المفضل شرح المفضل لعلم الدين السخاوي (٧٣٢ / ٢) .
 - (٢) راجع : السبعة (ص ٣٣٨) ، الحجة (ص ٣٤٧) ، إتحاف فضلاء البشر (ص ٢٤٣) .
 - (٣) البحر المحيط (٥ / ٢٤٨) ، حاشية الجمل على الجلالين (٢ / ٤١٤) .
 - (٤) الدر المصون (٦ / ٣٦٥) ، تفسير القرطبي (٥ / ٥٧) ، أنكر قراءة الرفع جماعة منهم أبو عبيد ، وقال : لا يصح ذلك إلا برفع امرأتك ويكون نعتاً ، ولم يقرأ برفع يلتفت أحد ، ثم إنها رد لقراءة سيويه أي رفع امرأتك ، راجع تفسير القرطبي (٥ / ٥٧) .
 - (٥) إعراب القرآن للنحاس (٢ / ٢٩٧) ، تفسير القرطبي (٥ / ٥٧) ، التصريح على التوضيح (٢ / ٥٥٢) ، المغني (١ / ٦٧٧) .
 - (٦) الدر المصون (٦ / ٣٦٥) ، المغني (١ / ٦٧٧) ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣ / ٦٩ ، ٧٠) .

أحدهما : أنه مستثنى من «بأهلك» وهذا ما يراه السخاوي ، واستشكلوا عليه إشكالاً من حيث المعنى ، وهو أنه يلزم ألا يكون سرى بها ، لكن الفرض أنه سرى بها ، يدل عليه أنها التفتت ، ولو لم تكن معهم لما حُسِّنَ الإخبار عنها بالالتفات ، فالالتفات يدلُّ على كونها سرت معهم قطعاً .

الثاني : أنه مستثنى من «أحد» وإن كان الأحسن الرفع إلا أنه جاء كقراءة ابن عامر « ما فعلوه إلا قليلاً منهم » بالنصب .

الثالث : أنه مستثنى منقطع .

قال الزمخشري : « وفي إخراجها مع أهلها روايتان ، روي أنه أخرجها معهم وأمر ألا يلتفت منهم أحد إلا هي ، فلما سمعت هدة العذاب التفتت ، وقالت : يا قوماه ، فأدركها حجر فقتلها ، وروى أنه أمر بأن يخلفها مع قومها فإن هواها إليهم ولم يسر بها »^(١) .

والذي يظهر أن الاستثناء على كلتا القراءتين منقطع ، ولم يقصد به إخراجها من الأمور بالإسراء معهم ، ولا من المنهين عن الالتفات ولكن استؤنف الإخبار عنها ، فالمعنى لكن امرأتك يجري لها كذا كذا ، ويؤيد هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ فَاسْرِ يَا أَهْلَكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَرَهُمْ وَلَا يَلْبِثْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾ [الحجر: ٦٥] ، وليس في الآية استثناء البتة ، ولم تقع العناية في ذلك إلا بذكر مَنْ أنجاهم الله تعالى : فجاء شرح حال امرأته في سورة هود تبعاً ، لا مقصوداً بالإخراج مما تقدم ، وإذا اتضح هذا عُلِمَ أن القراءتين وردتا على ما تقضيه العربية في الاستثناء المنقطع ، وفيه النصب والرفع ، فالنصب لغة الحجاز وعليه الأكثر ، والرفع لغة تميم ، وعليه اثنان

(١) انظر : تفسير الزمخشري (٢/ ٤١٦) ، تفسير القرطبي (٥/ ٥٧) ، وحاشية الجمل على الجلالين

(٢/ ٤١٤) ، تفسير ابن كثير (٢/ ٤٥٤) ، معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٨٧) ، معاني القرآن للفراء

من القراء ، ولا عبرة بإنكار أبي عبيدة لقراءتها^(١) .

موضع من في قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ رَجَمَ﴾ [هود:٤٣] .

الاستثناء المتصل هو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه ، وغير مترسخ عنه ولا متقدم عليه ، الأرجح في هذا هو اتباع المستثنى للمستثنى منه في إعرابه بدل بعض من كل عند البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين ، لأن إلا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة^(٢) نحو قام القوم إلا زيدًا .

والاستثناء المنقطع هو ألا يكون المستثنى بعض المستثنى منه ، بشرط أن يكون ما قبل «إلا» دالًا على ما يستثنى ، نحو قام القوم إلا حمارًا^(٣) ويمتنع أن تقول : قام القوم إلا ثعبانًا ، وإن أمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقًا من الحجازيين والتميمين ، نحو : ما زاد المال إلا ما نقص^(٤) .

وذكر السخاوي ~ اختلاف النحاة في محل المستثنى من قوله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ

الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجَمَ﴾ [هود:٤٣] ، وهل الاستثناء فيها متصل أو منقطع^(٥)

(١) الدر المصون (٦/٣٦٥) ، إعراب القرآن للنحاس (٢/٢٩٦ ، ٢٩٧) ، الفوائد الضيائية (١/٤١٥) ، التصريح (٢/٥٥٢) ، الإيضاح شرح المفضل لابن الحاجب (٢/٤١٦) ، إملاء ما من به الرحمن بهامش حاشية الجمل (٣/٢٩٩) .

(٢) منهج السالك (ص ١٦١) ، النكت الحسان (ص ٣٢٩ ، ٣٣٠) ، التصريح (ص ٥٥١) ، تحقيق د. عبد الفتاح بحبري .

(٣) المراجع السابقة ، والتبصرة والتذكرة للصيمري (١/٢٧٩) .

(٤) ما مصدرية و«نقص» صلتها وموضعها النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل إذ لا يقال زاد النقص ، ومثله : ما نفع إلا ما ضر ، إذ لا يقال نفع الضر وزعم السيرافي أن المصدر المنسبك من «ما» والفعل في موضع رفع على الابتداء ، وخبره محذوف تقديره : ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه ، وما نفع زيد لكن الضر شأنه ، راجع السيرافي على الكتاب (٣/١١٤) ، التبصرة والتذكرة (١/٢٧٩) ، ارتشاف الضرب (٢/٣٠٤) .

(٥) المفضل شرح المفضل للسخاوي (٢/٧٣٣) .

وإليك البيان في المسألة :

اختلف أهل العربية في «من» من قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ فذهب سيبويه^(١) والمبرد^(٢) والكسائي والفراء^(٣) والأخفش^(٤) والزجاج^(٥) ومن المفسرين : الطبري^(٦) والقرطبي^(٧) ، ورجحه الزخشي^(٨) ، واختاره السخاوي^(٩) يرون أن «من» في الآية في موضع نصب وعليه فيكون الاستثناء منقطعاً .
وذهب النحاس^(١٠) والسيرافي^(١١) والزخشي في قول^(١٢) ، إلى أن «مَنْ» في الآية في موضع رفع وأن «إِلَّا» بمعنى لكن .

(١) الكتاب (٢/ ٣٢٥) .

(٢) المقتضب (٤/ ٤١٢) .

(٣) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٥، ١٦) .

(٤) معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٨٣) .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٥٤) .

(٦) هو محمد بن جرير الطبري أبو جعفر ، ت ٣١٠ هـ ، مؤرخ وفقه ، أصولي ، طوف الأقاليم ، واستوطن بغداد ، واختار لنفسه مذهباً في الفقه ، من كتبه : جامع البيان في تأويل القرآن ، تاريخ الأمم والملوك . سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧) ، طبقات الفراء (٢/ ١٠٦) ، تفسير الطبري (٧/ ٤٦) ، ط دار الفكر .

(٧) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح أبو عبد الله ، ت ٦٧١ هـ ، توفي بمنية بني خصيب بمصر ، من تصانيفه : الجامع لأحكام القرآن ، الأسنى شرح أسماء الله الحسنى ، طبقات المفسرين للسيوطي (ص ٩٢) ، رقم (٨٨) ، شذرات الذهب (٥/ ٣٣٥) ، تفسير القرطبي (٩/ ٤٣) ، ط دار إحياء التراث العربي (١٩٦٦ م) .

(٨) الكشف (٢/ ٣٩٦، ٣٩٧) .

(٩) المفضل للسخاوي (٢/ ٧٣٣) .

(١٠) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٨٥) .

(١١) رأي السيرافي في شرح الكافية للرضي (١/ ٢٢٩) ، وينظر : تفسير الطبري (٧/ ٤٦) ، الفوائد الضيائية (١/ ٤١٦) ، المحرر الوجيز لابن عطية (٩/ ١٥٧) .

(١٢) الكشف (٢/ ٣٩٦، ٣٩٧) .

وعلة الخلاف في المسألة : هو اختلافهم حول الاستثناء المنقطع هل يشترط ألا يكون من جنس المستثنى منه أو يشترط أن يكون من جنسه ، إلى الأول ذهب جمهور البصريين والأخفش ، وإلى الثاني ذهب جمهور الكوفيين ، فمن أجاز أن يكون المستثنى من جنسه ومن غير جنسه ، رفع ما بعد «إلا» على أن «إلا» بمعنى «لكن» ، و«مَنْ» في موضع رفع ومن أوجب أن يكون المستثنى من غير جنسه منع الرفع وأوجب النصب وسمى هذا بالاستثناء المنقطع .

لأن الاستثناء واجب النصب في لغة أهل الحجاز وعلى هذا نص السخاوي وقال : وبلغتهم نزل القرآن الكريم ، وعليه أوجب البصريون النصب ، ومن ثم منعوا الرفع في نحو قولك : ما قام القوم إلا حمارًا ، وأوجبوا النصب لأنه ليس من جنس المستثنى منه ، بينما أجاز الكوفيون الرفع ^(١) كما أجازوا الرفع في قول الشاعر :

إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ ^(٢)

والرفع لغة تميم ، وبلغتهم أخذ الكوفيون .

وقد وجه النحويون «مَنْ» عدة ، توجيهات :

التوجيه الأول : أن المراد «بمن رحم» الباري — سبحانه وتعالى — وهو اختيار السيرافي ، كما حكاه عنه الرضي ^(٣) ورجحه النحاس ^(١) ، كأنه قال : لا عاصم اليوم

(١) التصريح (٥٥٨/٢) ، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري .

(٢) الرجز لجران العود في ديوانه (ص ٩٧) ، خزانة الأدب (١٠/١٥-١٨) ، الدرر (٣/١٦٢) ، شرح أبيات سيبويه (٢/١٤٠) ، شرح التصريح (ص ٥٥٨) ، شرح المفضل (٧/١١٧-٣/٢٧-٧/٢١) ، المقاصد النحوية (٣/١٠٧) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٩١) ، الإنصاف (١/٢٧١) ، أوضح المسالك (٢/٢٦١) ، الجني الداني (ص ١٦٤) ، جواهر الأدب (ص ١٦٥) ، رصف المباني (ص ٤١٧) ، شرح الأشموني (١/٢٢٩) ، الشذور (ص ٢٤٤) ، الكتاب (١/٢٦٣) ، الصحابي في فقه اللغة (ص ١٣٦) ، مجالس ثعلب (ص ٤٥٢) ، المقتضب (٢/٣١٩، ٣٤٧، ٤١٤) ، لسان العرب (كنس) .

(٣) الرضي على الكافية (١/١٢٩) ، الفوائد الضيائية (١/٤١٦) .

إلا الراحم أي إلا الله .

التوجيه الثاني : رأي الفراء ^(٢) حيث يرى أن عاصمًا بمعنى معصوم ؛ لأن «فاعل» يجيء بمعنى مفعول كقوله تعالى : ﴿ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ [الطارق: ٦] ، أي مدفوق .

والتقدير : لا معصوم اليوم من أمر الله إلا من رحمه الله فإنه يعصم ، ومنه قول الحطيئة ^(٣) :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبُغْيَتِهَا واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي ^(٤)

التوجيه الثالث : أن عاصم هنا بمعنى النسب ، أي ذا عصمة نحو لابن وتامر وذو العصمة ينطبق على العاصم ، وعلى المعصوم وهذا مذهب الأخفش ^(٥) .

التوجيه الرابع : أن المعصوم ليس من جنس العاصم ، كأنه قيل : ولكن من رحمه فهو معصوم ، وعليه فتكون «من» في موضع رفع وإلا بمعنى لكن العاطفة . وهو رأي صاحب المفصل ^(٦) .

(١) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٨٥) .

(٢) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٥، ١٦) .

(٣) هو : جرول بن أوس بن مالك العبسي أبو مليكة ، ت ٤٥ هـ ، ٦٦٥ م ، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام كان هجاءً عنيفاً لم يسلم من لسانه أحد ، حتى أمه ونفسه هجا الزبرقان بن بدر فشكاه إلى عمر فسجنه ثم أطلقه بشرط ألا يعود الشعر والشعراء (ص ٣٢٨) ، الأغاني (٢/ ١٤٩) .

(٤) البيت من البسيط ، للحطيئة في ديوانه (ص ٥٤) ، الشعر والشعراء (ص ٣٣٤) ، شرح التسهيل المفصل (٦/ ١٥) ، شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٨٨) ، المقتضب (٣/ ١٦٣) ، المخصص (١٥/ ٧٠) ، إصلاح المنطق (ص ٣٦٢) ، لسان العرب «كسى» ، والشاهد فيه قوله : « الطاعم الكاسي » حيث جاء بالنسبة أي ذو كسوة ، وأيضاً جاء اسم الفاعل بمعنى المفعول أي المطعوم المكسو .

(٥) يراجع : معاني القرآن وإعرابه للأخفش (١/ ٣٨٣) ، الدر المصون (٦/ ٣٣٢) .

(٦) الكشف (٢/ ٣٩٦، ٣٩٧) .

وقد أجاز الزمخشري جعله متصلاً لتقدير آخر ، وهو حذف مضافٍ تقديره : لا يعصمك اليوم معتصم قطُّ من جبلٍ ونحوه سوى معتصمٍ واحدٍ ، وهو مَنْ رَحِمَهُم الله ونجاهم في السفينة ^(١) .

وعليه فيكون للزمخشري في الآية رأيان : والآية تحتلها أي يُحتمل أن يكون منقطعاً ويُحتمل أن يكون متصلاً .

وتعقيماً على ما سبق نذكر كلام سيوييه ، قال : « هذا باب ما لا يكون إلا على معاني لكنْ فمن ذلك قول الله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ [هود:٤٣] ، أي : لكن من رحم » ^(٢) .

وقال في موضع آخر ^(٣) : « هذا بابٌ يختار فيه النصبُ ؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول ، وهو لغة أهل الحجاز وذلك قولك : ما فيها أحدٌ إلا حماراً جاؤوا على معنى : ولكنَّ حماراً ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول .

وأما بنو تميم فيقولون : لا أحد فيها إلا حمارٌ بالرفع ، أرادوا ليس فيها إلا حماره ، ولكنه ذكر أحدًا تأكيداً ؛ لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ثم أبدل فكأنه قال : ليس فيها إلا حمارٌ » ^(٤) .

وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبياني :

(١) الكشف (٢/ ٣٩٧) .

(٢) الكتاب (٢/ ٣٢٥) .

(٣) الكتاب (٢/ ٣١٩ ، ٣٢١) .

(٤) البيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٣٠) ، وفي الكتاب (١/ ٣٢١) ، المجالس لثعلب (٢/ ٤٣٦) ، معاني الفراء (١/ ٣٨٨) ، الأزهية (ص ٧٧) ، التبصرة والتذكرة (١/ ٣٨١) ، الأزمنة لقطرب (ص ٥٨) ، أوضح المسالك ، الشاهد رقم (٥٦٣) ، المستوفى لابن الفرخان (١/ ٣١٦) ، اللامات للهروي (ص ١٩٣) ، الاستغناء للقرافي (ص ٥١٣) ، نظم الفرائد وحصر الشرائد (ص ٢٥٩) .

وقفت فيها أصيلاً أسائلها عَيْتُ جواباً وما بالربع من أحد
إلا أأاري لأياماً أبيتها والنوي كالحوض بالظلومة الجلد^(١)
وأهل الحجاز ينصبون .

والرفع على جعل «إلا» بمعنى «لكن» والخبر محذوف وعليه يوجه الرفع في آية
سورة هود ، والتقدير : لا عاصم اليوم من أمر الله لكن من رحمه الله هو المعصوم .
المسألة الثالثة : الخلاف في حاشا :

يرى السخاوي^(٢) أن حاشا حرف جر وقع موقع إلا المفيدة للاستثناء ، ويرى
الجرمي وأبو العباس المبرد أنها مثل خلا ، فتارة تكون حرفاً ، وتارة تكون فعلاً ،
فإن كانت فعلاً كان فيه ضمير الفاعل كما يكون في خلا إذا كان فعلاً ، واستدل من
ذهب أنها فعل تصرفه قولهم : حاشا يحاشي .

وقول النابغة :

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من القوم من أحد^(٣)

ولأنه حذف منه والحروف لا يحذف منها ، بل الأفعال ، وقول النبي ﷺ :
« أسامة أحب إليّ ما حاشا فاطمة »^(٤) ، ف«ما» نافية والمعنى أنه ﷺ لم يستثن فاطمة ،
فحاشا هنا فعل وهي أيضاً في آية سورة يوسف : ﴿ حَشَّ لِلَّهِ ﴾ [يوسف: ٣١] ، عند

(١) حاشية الجمل (٣/ ٣٩٩) .

(٢) المفصل (١/ ٧٥١) .

(٣) من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٢٠) ، أسرار العربية (ص ٢٠٨) ، الإنصاف (١/ ٢٧٨) ،
الجنسي الداني (ص ٥٥٩ — ٥٦٣) ، خزانة الأدب (٣/ ٤٠٣ ، ٤٠٥) ، الدرر (٣/ ١٨١) ، شرح
شواهد المغني (١/ ٣٦٨) ، ابن يعيش (٢/ ٨٥ — ٨٨) ، لسان العرب (١٤/ ١٨١ ، ١٨٢) ،
«حاشا» وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٤٢٧) ، شرح الأشموني (١/ ٢٤٠) ، المغني (١/ ١٢١) ،
الجمع (٢/ ٢١٣) ، الانتصار لابن ولاد (ص ١٦٩) .

(٤) الحديث أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٩٦) برقم (٥٦٧٤) .

المبرد وابن جني والكوفيين فعلٌ ، لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف ، وهذان دليلان - كما يقول ابن هشام - لا يثبتان الحرفية والمعنى : جانب المعصية لأجل الله ، وتستعمل حاشا للاستثناء وتكون بمعنى «إلا» وسيبويه لم يذكر فيها إلا الجر^(١) .

قال في الكتاب : « وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرفٌ يجز ما بعده كما تجز «حتى» ما بعدها وفيه معنى الاستثناء »^(٢) .

فإذا قلت : ما أتوني حاشا زيدا ، ففي حاشا معنى الاستثناء وزيد مخرج مما دخل فيه ما قبله .

وذهب إلى قول سيبويه كثير من النحويين منهم : أبو علي الفارسي^(٣) والرماني^(٤) والزمخشري^(٥) وأبو البركات الأنباري^(٦) والعكبري^(٧) والسخاوي^(٨) والرضي^(٩) ونسب أبو البركات الأنباري هذا إلى عامة البصريين^(١٠) .

وذهب آخرون إلى أن حاشا من الأدوات المترددة بين الحرفية والفعلية ، فتارة تستعمل حرفاً ، ويجز بها المستثنى حكاه السخاوي عن سيبويه^(١١) وتستعمل حرفاً

(١) ينظر : الكتاب (١/٣٥٩) .

(٢) الكتاب (٢/٣٤٩) ، (١/٣٥٩) ، المقتضب (٤/٤٩١) .

(٣) ينظر : الإيضاح العضدي (ص ٢١٠) .

(٤) ينظر : معاني الحروف (ص ١١٨) .

(٥) ينظر : المفصل (ص ٦٨) .

(٦) ينظر : الإنصاف المسألة (٣٧) ، (١/٧٣) .

(٧) ينظر : الباب (٢/٣١٠) .

(٨) ينظر : المفضل للسخاوي (٢/٧٥١) .

(٩) ينظر : شرح الكافية (١/٢٤٤) .

(١٠) ينظر : الإنصاف مسألة (٣٧) .

(١١) المفضل للسخاوي (٢/٧٥١) .

وفعلًا ونسبه السخاوي إلى الجرمي والمبرد ^(١) .

لكنها تستعمل فعلًا عند كل من الزجاجي ^(٢) وابن جني ^(٣) وابن فارس ^(٤) والجرجاني ^(٥) وابن الخشاب ^(٦) وابن يعيش ^(٧) .

ومن تبع سيبويه في القول بأنها حرف جر ابن الحاجب ^(٨) وابن عصفور ^(٩) وابن مالك ^(١٠) .

والبغداديون يميزون النصب والجر بها ^(١١) .

وقال السيوطي : وبحاشا وخلا وعدا بالنصب أفعالاً جامدة قيل بلا فاعل ، ونقل الفراء ^(١٢) حرفية حاشا ، ونقل الشيخ خالد الأزهرى : أن جملة من النحاة نقل فيها الحرفية كثيراً والفعلية - فعلاً متعدياً جامدًا - قليلاً .

قال : « إن الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبا زيد ^(١٣) الأنصاري

(١) ينظر : المفضل للسخاوي (٢/ ٧٥١) ، المقتضب (٤/ ٣٩١) .

(٢) ينظر : الجمل للزجاجي (ص ٢٣٣) .

(٣) ينظر : اللمع (ص ٦٦) .

(٤) ينظر الصباحي (ص ١٥١ ، ١٥٢) .

(٥) المقتصد شرح الإيضاح (١/ ٣٦٤) .

(٦) ينظر : المرتجل (ص ١٨٩) .

(٧) ينظر : ابن يعيش (٢/ ٧٨) .

(٨) شرح الوافية نظم الكافية (ص ٢٥١) .

(٩) المقرب (١/ ١٦٦ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣) .

(١٠) التسهيل (١٥٩) .

(١١) أصول النحو لابن السراج (١/ ٢٨٩) .

(١٢) همع الهوامع (٢/ ٢٠٩) ، تحقيق / أحمد شمس الدين .

(١٣) هو : أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري ، ت ٢١٥ هـ ، إمام مشهور ، كان إماماً نحويًا ، صاحب تصانيف أدبية ولغوية ، وغلبت عليه اللغة والنوادر والغريب ، من كتبه : لغات =

والفراء وأبا عمرو الشيباني^(١) ذهبوا إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلًا فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى إلا^(٢).

ومثال الجر بها قوله :

من رامها حاشا النبي وأهله في الفجر غمطة الخليج المزيد^(٣)

ومثال النصب بها قوله :

حاشا قريشاً فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والخير^(٤)

وحكى : « اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع » .

ويقول السيوطي عنها أثناء كلامه عن الاستثناء بها : « ومن أدوات الاستثناء : حاشا وخلا ، وعدا ، وينصب الاستثناء بها ويجر ، فإذا نصب كن أفعالاً ، وإذا جَرَّ كن حروف جر ، لأنها لا تباشر العوامل كـ « غير » فليست أسماً ، ولو كانت أفعالاً لم تباشر الجر بغير واسطة حرفه ، وهي على هذا متعلقة بما قبلها من فعل أو شبهه كسائر حروف الجر فمحلهما مع المجرور نصب ، واختار ابن هشام أنها لا تتعلق

= القرآن ، النوادر والنبات والشجر ، بغية الوعاة (١ / ٥٨٢) ، إنباء الرواة (٢ / ٣٠) ، وفيات الأعيان (٢ / ٣٧٨) .

(١) هو : أبو عمرو الشيباني إسحاق بن مرار ، ت ٢١٢ هـ ، أصله من رمادة الكوفة ، نزل بغداد ، فكان واسع العلم باللغة والشعر ثقة في الحديث ، كثير السماع ، كان يؤدب ولد هارون الرشيد ، من كتبه : كتاب أشعار القبائل ، غريب الحديث ، معجم الأدباء (٢ / ١٦٦) ، تاريخ بغداد (٦ / ٣٢٩) ، الفوست للنديح (ص ٦٨) .

(٢) ينظر : التصريح (٢ / ٥٩٤) ، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري .

(٣) البيت من الكامل لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٤٩١) ، لسان العرب (٤ / ١٨٢) « حاشا » وبلا نسبة في الدرر (٣ / ١٧٦) ، الهمع (٢ / ٢١٠) .

(٤) البيت من البسيط للفرزدق في ديوانه (١ / ٢١٥) ، ويروى : إلا قريشاً ، الدرر (٣ / ١٧٥) ، وبلا نسبة شرح ابن عقيل (ص ٣٢٠) ، شرح الأشموني (١ / ٢٣٩) ، المقاصد النحوية (٣ / ١٧٣) ، الهمع (٢ / ٢١٠) .

كالخروف الزائدة ؛ لأنها لا توصل معنى الفعل إلى الاسم ، بل تزيله عنه ولأنها بمنزلة «إلا» وهي غير متعلقة .

وأنكر الكوفيون والفراء حرفية حاشا وقالوا : إنها فعل لقولهم حاشى يحاشي ، وإن الجر بها بعدها بلام مقدرة والأصل حاشا لزيد ، لكن كثر الكلام بها فأسقطوا اللام ، وخفضوا بها ، وقالوا هي : فعل لا فاعل له وهذا منسوب للفراء ^(١) .

قال السخاوي ردًا على من قال بفعلية «حاشا» وأنها متصرفة : « أما التصرف فإن حاشا لله ، كما تقول سوفت وهو من قول سوف ، وأما الحذف فقد حذفوا من الحرف فقد قالوا : «رَبَّ» ، وقد خففوا «إِنَّ» ، وأما دخول حرف الجر في حاشا لله فقد يجتمع الحرفان فيكون أحدهما للمعنى الذي وضع له ، والآخر لفائدة أخرى كقوله :
ولا للما بهم أبدًا دواءً ^(٢)

فأحد اللامين للجر والآخر للتوكيد وتقول : ما جاءني زيدٌ ولكن عمرو جاءني ، فتكون الواو للعطف ولكن للاستدراك ^(٣) .

(١) ينظر : الهمع (٢/ ٢١١) بتصرف واختصار .

(٢) البيت من الوافر لمسلم بن معبد الوالبي ، صدره : « فلا والله لا يلقي لما بي » ، ورد في الخزانة (٢/ ٣٠٨ — ٣١٢ ، ٥/ ١٥٧ ، ٥٣٤ ، ١٠/ ١٩١) ، وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٥٧١) ، أوضح المسالك (٣/ ٣٤٣) ، الخصائص (٢/ ٢٨٢) ، رصف المباني (ص ٢٠٢ ، ٢٤٨) ، سر الصناعة (ص ٢٨٢) ، شرح الأشموني (٢/ ٤١٠) ، المحتسب (٢/ ٢٥٦) ، المقرب (١/ ٣٣٨) ، همع الهوامع (٢/ ١٢٥ — ١٥٨) ، الشاهد فيه : « للما بهم » حيث أكد اللام الجارة وهي حرف غير جواي ، توكيدًا لفظًا ، وتوكيد الحروف غير الجوابية من غير فصل شاذ ، ويستشهد به — أيضًا — على أن اللام حرف والثانية اسم ، ويرى ابن جني في سر صناعة أن اللام الثانية ليست باسم ، وإن كانت دخلت عليها اللام الأولى ؛ لأنه لم يثبت في موضع غير هذا أن اللام اسم كما أن الكاف اسم ، وإذا كان ذلك كذلك فإن إحدى اللامين زائدة مؤكدة ، وينبغي أن تكون الزائدة هي الثانية دون الأولى ، لأن حكم الزائد ألا يبتدأ به .

ويروي جزءه : « وما بهم من البلوى دواء » ، وعليه فلا شاهد فيه .

(٣) ينظر : المفضل للسخاوي (٢/ ٧٥١ ، ٧٥٢) ، شرح الصناعة (ص ٢٨٢) .

ويفهم من كلامه أنه يرجح مذهب سيبويه من أن «حاشا» حرف ويحتج له ويرد على من زعم أنها فعل .

واتفق بقية الكوفيين والبصريين الذي قالوا بفعليتها على أن فاعلها ضميرٌ ، مستكينٌ فيها لازم الإضمار .

لكن اختلفوا في العائد فعند الكوفيين عائد على المصدر ، وعند البصريين على البعض المفهوم من الكلام ^(١) .

نحو : قام القوم حاشا زيدًا ، أي : حاشا هو أي بعضهم ، أو حاشا قيامهم زيدًا .
ويتنصر ابن ولاد ^(٢) لسيبويه على المبرد ، ويردُّ على من زعم أنها فعل استثناء ، قائلاً : ولا يجري هذا مجرى الاستثناء ، وليس يجوز أن ينصب بـ«حاشا» ، في الاستثناء قياسًا على خلا ، فإن جعل «ولا أحاشي من الأقوام» ، استثناء فليجعل قول القائل : ولا يخلو من كيت وكيت فلان استثناء ، وليس يجعل أحدٌ من النحويين هذه الكلمة على تصرفها استثناء ، أما احتجاجه بدخول حرف الجر عليها في حاش لله .

فلن يدخلوا معها حرف الجر في الاستثناء ، ألا تراهم يقولون : حاشا لله من كذا وكذا ، فليس هذا باستثناءٍ من شيء تقدم .

وفي قوله تعالى : ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ أنها اسم مصدر مرادف للتنزيه بدليل القراءة «حاشًا لله» بالتنوين ^(٣) ، كما يقال تنزيهاً لله وبراءة .

وقراءة ابن مسعود «حاشًا لله» ^(٤) بالإضافة ، كعاذ الله وإنما ترك التنوين في قراءة الجمهور ؛ لأنها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظًا .

(١) الهمع (٢/٢١٢) ، شرح الأشموني (٢/٤١٠) .

(٢) الانتصار (ص ١٧٠ ، ١٧١) .

(٣) وهي قراءة أبي السَّمال ، البحر المحيط (٥/٣٠٣) .

(٤) وهي أيضًا قراءة أبي بن كعب ، البحر المحيط (٥/٣٠٣) .

وزعم بعضهم : أنها اسم فعل بمعنى : أتبرأ ، أو تبرأت ، وحامله على ذلك بناؤها^(١) .

« والذي يظهر أن سيبويه لا ينكر أن ينطلق بها فعلاً في غير الاستثناء ، ففي الاستثناء حرف ، وفي غيره فعل ، تقول : حاشا له أن يفعل كذا ، ومعناه جانب له السوء ، ويتعدى بنفسه ، وباللام ، حكى الجوهرى^(٢) حاشاك السوء ، وحاشاه السوء ، وحكى ابن سيده أن معنى حاشيت استثنيت ، وحاشا بمعنى استثنى . وقال ابن حبيب^(٣) وحاشا فلان ، الأكثر فيها النصب ، وهو الفاعل من الحشى الذي هو الناحية ، وزعم الفراء أن الجر بعد «حاشا» بلام مضمرة^(٤) .

المسألة الرابعة : الخلاف في خلا :

أتاني «خلا» ناصبة وجارة في أسلوب الاستثناء ، حكموا بكونها فعلاً إذا نصبت ، وحرفاً إذا جرت^(٥) حكى السخاوي ذلك عن الجرمي والمبرد^(٦) تقول : أتاني القوم خلا زيدا ، أو ما أتوني خلا زيدا - فهنا استثنى «زيد» في الحالتين ، وخرج مما دخل فيه المستثنى منه - سواء أكان هذا الإخراج من الموجب أم من المنفي ومثال الجر بها : أتاني القوم خلا زيد ، فزيد مخرج مما دخل فيه المستثنى منه .

(١) الهمع (٢/ ٢١٤) .

(٢) الصحاح (حشا) (٦/ ٢٣١٤) .

(٣) هو : أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وحكى عنه سيبويه كثيراً وأخذ عنه الكسائي والفراء لم يتزوج ، ولم يتسر ، ت ١٨٢ هـ ، راجع : البلغة (ص ١٤٧) ، ونشأة النحو (ص ٤٧) .

(٤) الارتشاف (٣/ ١٥٣٣) ، وينظر : المقتضب (٤/ ٣٩١) ، الجني الداني (ص ٥٦٠ - ٥٦٤) ، جواهر الأدب (ص ٥٢٤) ، ابن يعيش (٢/ ٨٥) ، رصف المباني (ص ١٧٩) ، المغني (ص ١٧٩) .

(٥) ينظر : الأصول لابن السراج (١/ ٢٨٨) .

(٦) المفضل للسخاوي (٢/ ٧٥١) ، ورأى الجرمي والمبرد في المقتضب (٢/ ٤٢٦) .

وممن تبع المبرد ^(١) في أنها فعل أبو علي الفارسي ^(٢) والزمخشري ^(٣) وابن فارس ^(٤) وابن الخشاب ^(٥) والعكبري ^(٦) والشلوبين ^(٧) وابن الحاجب ^(٨) وابن هشام ^(٩) .

وعكس بعضهم ذلك : فذهب إلى أنها تستعمل حرفاً كثيراً وفعلاً قليلاً ومن هؤلاء الزجاجي ^(١٠) والمالقي ^{(١١)(١٢)} .

وذهب فريق آخر إلى أن «خلا» حرف ولا تستعمل فعلاً فالمستثنى بها يكون مجروراً أبداً .

قال المرادي : « وقال الأخفش في الأوسط : كل العرب يجرون بـ«خلا» وقد زعموا أنه ينصب بها ، وذلك لا يعرف » ^(١٣) ، وأجاز الجرمي وآخرون خفضها بمقترة بها .

(١) ينظر : المقتضب (٢/ ٤٢٦) .

(٢) الإيضاح (ص ٢١٠) .

(٣) ينظر : المفضل (ص ٦٧) .

(٤) ينظر : الصاحني (ص ١٥٢) .

(٥) ينظر : المرتجل (ص ١٨٩) .

(٦) اللباب في علل الإعراب والبناء (٢/ ٣٠٩) .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفضل (٣١/ ٣٦٤) .

(٨) الإيضاح (١/ ٣٦٤) .

(٩) أوضح المسالك (٢/ ٢٨٥) .

(١٠) الجمل (ص ٢٣٣) .

(١١) رصف المباني (ص ١٨٥) .

(١٢) هو : أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد أبو جعفر المالقي النحوي ، ت ٧٠٢ هـ ، كان قبيلاً على

العربية ، إذ كانت جل بضاعته يشارك في المنطق والعروض وقرض الشعر ، من كتبه : شرح

الجزولية ، شرح المقرب ابن هشام ، بغية الوعاة (١/ ٣٣١) ، الدرر الكامنة (١/ ٢٠٧) .

(١٣) توضيح المقاصد (٢/ ١١٤) .

قال المالقي : « وأبو عمر الجرمي يخفض بها ويجعل ما زائدة دخولها كخروجها » ^(١) .

وقال ابن هشام : « وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني أنه يجوز الجر بها على تقدير «ما» زائدة » ^(٢) .

وقال الزمخشري : « وبعضهم يحرب «خلا» ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد » ^(٣) .

وفي قوله احتمالان :

الأول : أنه لم يقف على قول سيبويه : « وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبد الله بالجر ، فيجعل «خلا» بمنزلة حاشا » ^(٤) .

الثاني : أنه اعتمد في قوله على نسخة من الكتاب ليس فيها قوله : وبعض العرب يقول : ما أتاني إضافة من الأخفش ، فأسقطت في بعض النسخ ، وإن التمسنا العذر للزمخشري عما نسبته لسيبويه فكيف بما نسبته للمبرد ، وهو القائل : وقد تكون «خلا» حرف خفض ^(٥) .

وفي شرح الكافية للرضي : « قال السيرافي : ما أعلم خلافاً في جواز الجر بـ«خلا» إلا أن النصب بها أكثر كما ذكر سيبويه » ^(٦) .

المسألة الخامسة : الاستثناء بـ«غير» :

أصل «غير» أن تكون صفة ، وأصل «إلا» أن تكون استثناءً ثم قد تحمل إحداهما

(١) رصف المباني (ص ١٨٦) .

(٢) المغني (ص ١٧٩) .

(٣) المفضل (ص ٦٧) .

(٤) الكتاب (٢/ ٣٤٩) .

(٥) راجع : المقتضب (٤/ ٤٢٦) ، الانتصار لابن ولاد (ص ١٩٦) ، وما بعدها ، ارتشاف الضرب

(٣/ ١٥٣٤) ، الهمع (٢/ ٢٠٩-٢١٢) .

(٦) شرح الكافية للرضي (١/ ٢٢٩، ٢٣٠) ، ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٣٤) ، الكتاب (٣/ ٣٤٩) .

على الأخرى فيما هو أصل فيها^(١).

وتعرب «غير» بإعراب الاسم الذي يقع بعد «إلا» وأن يُجرَّ ما بعدها بإضافتها إليه ؛ لأنها اسم وحق الأسماء أن تسلط عليها العوامل وأن تضاف إلى ما يخصصها إن كانت مبهمه ، فخالفت «إلا» من هذا الوجه ، وإن كانت موافقة لها في المعنى من وجه آخر ، وهو إخراج ما بعدها مما دخل فيه ما قبلها ؛ ولهذا دخلت في باب الاستثناء ، وإلا فالأصل أن تكون وصفاً ، نحو : عندي درهم غير جيدة ، وكما شبهت «غير» بـ«إلا» في الاستثناء شبهت «إلا» بغير فوصف بها في قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]^(٢) ، فإلا ههنا - صفة - يعني آلهة غير الله ، وإنما صاروا إلى أنه صفة ؛ لأن اسم الله لا وجه لرفعه إلا على ذلك ، ولو قلت : لو كان فيهما إلا الله لم يجز^(٣) فجعلُ إلا للاستثناء هذا مفسد للمعنى ومفسد للفظ ، أما فساد المعنى فلأن التقدير حينئذ يكون : لو كان فيهما آلهة ليس فيهما الله لفسدتا ، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهما الله لم تفسدا ، وليس ذلك هو المراد ، وأما فساد اللفظ ؛ فلأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له ، فلا يصح الاستثناء منه فلو قلت : قام الرجل إلا زيداً ، لم يصح اتفاقاً ، وزعم المبرد أن «إلا» هنا للاستثناء وأن ما بعدها بدل^(٤).

واختلفوا في الناصب لها في نحو : قاموا غير زيد .

(١) ينظر : الارتشاف (٣/ ١٥٢٦- ١٥٤١).

(٢) شرح عيون الإعراب للمجاشعي (ص ١٦٨) ، الارتشاف (ص ٣/ ١٥٤١).

(٣) المفضل للسخاوي (٢/ ٧٦٠).

(٤) المقتضب (٤/ ٤٢٣) ، شرح عيون الإعراب للمجاشعي (ص ١٦٨) ، ينظر : الجنى السداني

(ص ٤٧٨) ، المغني (ص ٩٩- ١٠١) ، الارتشاف (٣/ ١٥٤١).

وذهب السيرافي^(١) وابن الباذش^(٢) إلى أنها منصوبة بالفعل السابق وهي عند ابن الباذش مشبهة بالطرف المبهم ، كذلك يصل إلى غير .

وذهب الفارسي إلى أنها منصوبة على الحال ، وفيها معنى الاستثناء^(٣) ويرى أبو حيان أن الناصب لها كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام ، قال في الارتشاف :

« وإذا انتصب «غير» على الاستثناء نحو : قاموا غير زيد ، فالناصب لها عند أصحابنا كونه جاء فضله بعد تمام الكلام ، كقولهم في المنصوب بعد «إلا»^(٤) .

وأجاز الفراء فتح «غير» مطلقاً لتضمنها معنى «إلا» فتقول ما جاءني غير زيد ، وما جاءني غيرك بالنصب^(٥) .

قال الفراء : « وبعض بني قُضاعة إذا كان «غير» في معنى «إلا» نصبوها ، ثم الكلام قبلها أو لم يتم ، فيقولون : ما جاءني غيرك ، وما أتاني أحد غيرك بالنصب ، كقول الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أن هتفت حمامة في سَحُوقٍ ذاتنُ أوقال^(٦)

(١) ينظر : رأي السيرافي في شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٧٧) ، الارتشاف (٣/ ١٥٤٤) .

(٢) هو ابن اليازش أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الغرناطي أبو جعفر النحوي ، ت ٥١٤ هـ ، إمام نحوي مقرئ نقاد ، عارف ، الآداب والإعراب ، رواية مكثرة ، من كتبه : الإقناع في القراءات ، بغية الرواة (١/ ٣٣٨) ، البلغة (ص ٦٠) .

ينظر : رأي ابن الباذش في شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٥٣) ، المغني (١/ ١٥١) .

(٣) ينظر : الارتشاف (٣/ ١٥٤١) ، التصريح (١/ ٣٦١) .

(٤) الارتشاف (٣/ ١٥٤١) .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء (١/ ٣٨٢-٢/ ٢٥٠) ، شفاء العليل (٢/ ٥١٥) ، التسهيل (ص ١٠٦) ، شرح الكافية (٢/ ١٢٧) ، إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٣٥) ، الارتشاف (٣/ ١٥٤٢) ، هامش المقتضب (٤/ ٤٢٣) .

(٦) لبيت من البسيط ، وهو لأبي الأسلت في ديوانه (ص ٨٥) ، وجهرة اللغة (ص ١٣١٦) ، خزانة الأدب (٣/ ٤٠٦) ، الدرر (٣/ ١٥٠) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ٦٥-٢١٤) ، الإيضاح (١/ ٢٨٧) ، شرح المفصل (٣/ ٨١) ، الكتاب (٢/ ٣٢٩) ، همع الهوامع (١/ ٢١٩) .

فهذا نصب وله الفعل والكلام ناقص ، قال الآخر :

ولا عيب فيها يغرُ شُهلة عينها كذاك عتاق الطير شهلاً عيونها^(١)

فهذا نصب والكلام تام قبله «^(٢)» .

وعلى هذا اختلفوا في توجيه قراءة «غير» رفعاً ونصباً وجراً من قوله تعالى : ﴿لَا

يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] ، وقد رجح السخاوي^(٣)

توجيه قراءة النصب قال ~ : « ومنه قراءة النصب «غير» أولى الضرر » ، ويجوز أن يكون منصوباً على الحال وهو أحسن ؛ لأن النحاة يقولون : البدل أولى من النصب على الاستثناء وليس في الحال كلام .

ويجوز أن نكون «غير» معرفة صفة للقاعدين ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ

فِيهِمَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] ، فإلا ههنا صفة وإنما كانت صفة لأن اسم الله لا وجه رفعه إلا على ذلك .

وشبهها سيبويه بأجمعون في أنه لا بد أن يكون مسبوقاً بشيء فيكون تابِعاً له ، ولا بد أيضاً - أن يكون ذلك الموصوف مما يجوز أن يكون غير صفة له «^(٤)» .

ذكر السخاوي أن في «غير» ثلاث قراءات في الآية الرفع على أنه صفة للقاعدين ، والخفض على أنه بدل من قوله «المؤمنين» وهذه قراءة غير مشهورة ، ولم يرتض هذا التوجيه ، وأن الأولى أن يكون بدلاً من «القاعدون» لأن «القاعدون» معرفة و«غير» نكرة ، وذكر أن من جعله نعتاً فلاّن «القاعدون» لم يقصد بهم قوم بأعيانهم فلذلك وصف بغير .

(١) البيت من الطويل وهو للفراء ، لسان العرب (٨/ ١٥٦) ، تاج العروس مادة (شهل) .

(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ٣٨٢) .

(٣) المفضل (٢/ ٧٦٠) .

(٤) المفضل (٢/ ٧٦٠ ، ٧٦١) بتصرف .

ثم ذكر قراءة النصب ووجهها ورجح هذا التوجيه ^(١) .

واختلف في ﴿غَيْرُأُولِي الضَّرَرِ﴾ فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ^(٢) وحمة ويعقوب برفع الراء على البدل من «القاعدون» أو الصفة له ، ووافقهم اليزيدي والحسن والأعمش ، والباقون بنصبهما على الاستثناء أو الحال من «القاعدون» ^(٣) .

فالرفع على وجهين :

الأول : أنه على البدل من «القاعدون» وهذا أظهر من الوجهين لأن الكلام نفي والبدل مع أرجح .

الثاني : أنه رفع على الصفة «القاعدون» ولا بد من تأويل ذلك ؛ لأن «غير» لا تتعرف بالإضافة ، ولا يجوز اختلاف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً ، وتأويله ، إما بأن القاعدين لما لم يكونوا ناساً بأعيانهم ، بل أريد بهم الجنس أشبهوا النكرة فوصفوا بها كما توصف النكرة وإما بأن «غير» قد تتعرف إذا وقعت بين ضدين .
والنصب على أحد أوجه ثلاثة :

الأول : النصب على الاستثناء من «القاعدون» وهو الأظهر ؛ لأنه المحدث عنه .
الثاني : استثناء من المؤمنين .

(١) ينظر : المفضل (٢/ ٧٦١) وما بعدها .

(٢) هو الإمام أبو بكر القارئ عاصم بن أبي النحوي الأسدي ، ت ١٢٧ هـ ، أحد القراء السبعة ، واسم أبيه بهدلة على الصحيح ، قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي ، وقال أبو عبيد : كان من أقرأ أهل الكوفة ، ينظر : معرفة القراء الكبار (١/ ٨٨) ، سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٥٦) ، طبقات القراء (١/ ٣٤٦) .

(٣) إتحاف فضلاء البشر (ص ٢٤٥) ، الحجة لابن خالوية (ص ٦٤) ، التبيان للعكبري (ص ١٩٨) ، معاني القرآن للفراء (١/ ٢٨٣) ، معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦٥) .

الثالث : منصوب على الحال من «القاعدون» والجـر على الصفة للمؤمنين^(١) واستحسن السخاوي توجيه نصب على الحال ، قال : ويجوز أن يكون منصوباً على الحال وهو أحسن ؛ لأن النجاة يقولون : البدل أولى أو كان نصب على الاستثناء وليس في الحال كلام^(٢) .

وأما الجر فعلى أنه صفة للمؤمنين وقد قرأ بذلك الأعمش وأبو حيوه^(٣) . واختار الفراء والأخفش كونه منصوباً على الاستثناء^(٤) .

قال الفراء : « وقوله : لا يستوي القاعدون من المؤمنين ، يرفع «غير» لتكون كالنعت للقاعدين كما قال تعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ ﴾ [الفاتحة: ٧] ، وكما قال : ﴿ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ ﴾ [النور: ٣١] ، وقد ذكر أن غير نزلت بعد أن ذكر فضل المجاهد على القاعد ، فكان الوجه فيه الاستثناء والنصب ، إلا أن اقتران «غير» بالقاعدين يكاد يوجب الرفع ؛ لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد تمام الكلام فتقول في الكلام : لا يستوي المحسنون والمسيئون إلا فلاناً وفلاناً ، وقد يكون نصباً على أنه حال كما قال الله تعالى : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ [المائدة: ١] ، ولو قرئت خفصاً لكان وجهاً صفة

(١) ينظر : حاشية الجمل (١/ ٤١٥) ، المفضل للسخاوي (١/ ٧٦١) ، المغني (١/ ٣١٨) ، تحقيق د. إميل بديع (١٩٨/ ١) ، معاني الأخفش (١/ ٢٦٥) .

(٢) المفضل للسخاوي (٢/ ٧٦٠) ، المغني (١/ ٣١٨) .

(٣) هو أبو حيوه شريح بن يزيد الحضرمي ، ت ٢٠٣ هـ ، صاحب القراءة الشاذة ومقرئ الشام ، وهو أحد الثلاثة الذين سمو لأبي عبيد ونسي اسمه ، طبقات القراء (١/ ٣٢٥) ، معاني القرآن للفراء (١/ ٢٨٤) ، معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦٥) ، البحر المحيط (٣/ ٣٣٠) .

(٤) راجع معاني القرآن للفراء (١/ ٢٨٤) ، معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦٥) ، إعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٤٧) .

للمؤمنين^(١) .

المسألة السادسة: الاستثناء بـ«ليس غير» و«لا يكون» :

الحذف من ظواهر التخفيف في اللغة العربية .

ظاهرة التخفيف من الظواهر اللغوية المتسقة مع الذوق اللغوي ، وتدلل على عقلية العربي الفذة التي راعت الخفة في القواعد اللغوية نطقاً وتعقيداً .

من ذلك ما جاء عن العرب في حذف المستثنى فيحذف إن دل عليه دليل ، وكان المحذوف معلوماً ، لما في ذلك من الخفة ، نحو قبضت عشرة ليس غير ، أي : ليس غيرها ، وقد ذكر السخاوي هذه القضية فقال : « فإذا قلت : عندي دينار ليس غير ، علم أنك أردت ليس غيره ، وكذلك ليس إلا ، ولا يكون هذا الحذف إلا مع ليس ، لو قلت : لا يكون إلا ، ولا يكون غير - لم يجوز ، لأنهم إنما استعملوا ذلك مع ليس خاصة »^(٢) .

وشبه بعضهم غير من «ليس غير» بقبل وبعد ، فيحذف المضاف إليه كثيراً نحو : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] ، والتقدير : من قبل ذلك ومن بعده .

وقد اتفق النحويون على أن الاسم مع ليس المفيدة للاستثناء ضمير محذوف واجب الحذف ، واختلفوا في هذا المحذوف على من يعود ؟ إلى ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب الكوفيين ، أنه عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، فإذا قلت : قام القوم ليس زيداً ، فالمعنى ليس هو زيداً أي : ليس فعلهم فعل زيد .

الثاني : ذهب البصريون إلى أنه ضمير عائد على البعض المفهوم .

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٢٨٣ ، ٢٨٤) ، معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦٥) ، إعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٤٧) ، البحر المحيط (٣/ ٣٣٠) .

(٢) الفضل للسخاوي (٢/ ٧٧٧) ، وانظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، د/ أحمد عفيفي (٨١) .

قضايا الخلاف النحوي في المفضل شرح المفضل

والمعنى ليس هو ؛ أي ليس بعضهم زيداً^(١) ورجحه الرضي ونسبه لسيبويه وقال سيبويه : « هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن فيها إضماراً ، على هذا وقع فيها معنى الاستثناء ، كما أنه لا يقع معنى النهي في حسبك إلا أن يكون مبتدأ وذلك قولك : ما أتاني القوم ليس زيداً ، وأتوني لا يكون زيداً ، وما أتاني أحد لا يكون زيداً ، كأنه حين قال : أتوني ، صار المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيد حتى كأنه قال بعضهم زيد فكأنه قال : « ليس بعضهم زيداً »^(٢) .

الثالث : يذهب إلى أن الضمير عائد إلى اسم فاعل الفعل العامل في المستثنى منه ، قال أبو حيان : وقدّر بعض النحاة باسم الفاعل الدال عليه الجملة فإذا قال : قام القوم ليس زيداً ، قدّره : ليس القائم زيداً^(٣) .

وقال ابن هشام : فتقدير : قاموا ليس زيداً ، ليس القائم ، ونسب الشيخ محيي الدين هذا إلى سيبويه^(٤) ونسبه صاحب اللسان إلى ابن سيده ، قال : وليس من حروف الاستثناء كـ «إلا» نحو : قام القوم ليس أخاك أي ليس بقائم^(٥) .

وهذا المضمّر لا يشني ولا يجمع ولا يؤنث كقولك : جاءني النسوة ليس فلانة ، وتقدير المضمّر ليس بعضهم فلانة ، وكذلك لا يكون بعضهم فلانة ، وإنما قدّر الضمير بتقدير البعض ؛ لأن البعض ينتظم الواحد فما فوقه وهو مذكّر في اللفظ

(١) الارتشاف (٣/١٥٣٨) ، وانظر أيضًا : شفاء العليل (١/٥٢١) ، التسهيل (ص ١٠٦) ، شرحه (٢/٣١١) ، المساعد (١/٥٨٧) ، التصريح (١/٣٦٢) ، ابن يعيش (٢/٧٨) ، النكت الحسان لأبي حيان (ص ١٠٤ ، ١٠٥) ، الأشموني (١/٤٠٥) .

(٢) الكتاب (٢/٣٤٧) ، وانظر أيضًا : المقتضب (٤/٤٢٨) ، المساعد (١/٥٨٧ ، ٥٨٨) ، الارتشاف (٣/١٥٣٨) ، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٦١) ، التصريح (١/٣٦٢) ، ابن يعيش (٢/٧٨) .

(٣) الارتشاف (٣/١٥٣٨) ، ينظر : التصريح (١/٣٦٢) ، شفاء العليل (١/٥١٢) .

(٤) ينظر : هامش أوضح المسالك (ص ٢٨٣) .

(٥) ينظر لسان العرب لابن منظور (ليس) (١٣/٢٦٥) ، بتصرف واختصار .

وإن كان مضافاً إلى مؤنق فلذلك لزما وجهاً واحداً وإنما وجب ذلك ؛ لأنها قاما مقام الحروف أعني «إلا» وكانت «إلا» لا يختلف لفظها في جميع الوجوه أن يكون ما قام مقامها على لفظ واحد ، أما إذا جعلتهما «ليس» و«لا يكون» صفات لما قبلهما ولم تجعلهما استثناءً فإنه يشنى الضمير ويجمع ويؤنث فتقول : أتتني امرأة ليست فلانة ^(١) .

وهذه القضية «ليس إلا» كانت سبب قراءة سيويه للنحو وتخصيصه فيه حيث إنه كان يجلس إلى حماد بن سلمة ^(٢) لطلب الحديث ، فقرأ عليه قول النبي ﷺ : « ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء ^(٣) » ^(٤) .

فقال سيويه : « ليس أبو الدرداء » ، بالرفع ، فصاح حماد بن سلمة لخت يا سيويه إنما هذا استثناء ، فقال سيويه : « والله لأطلبن علماً لا يلحني معه أحد ، ثم مضى ولزم الخليل وغيره حتى بز في النحو ، وبرع في العربية » ^(٥) .

وتختص «ليس» بدخول «إلا» و«غير» عليها ، فيقال : أتاني زيد ليس غير أو ليس إلا ، ولا يقال : «لا غير» ، لأنه لحن في الكلام ^(٦) ويحذف المضاف إليه والتقدير

(١) ينظر : العلل للوراق (ص ٢٥١) ، التسهيل (ص ١٠٦) ، وشرحه (٢/ ٣١١) ، ابن يعيش (٢/ ٧٨) .

(٢) هو حماد بن سلمة بن دينار البصري ، ت ١٦٧ هـ ، روى عن ثمامة بن عبد الله ، وروى له سلم قال أحمد بن حنبل أثبت الناس ، وقال ابن حجر : ثقة ، سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٤٤) ، تهذيب الكمال (٧/ ٢٥٣) ، ط مؤسسة الرسالة (١٩٨٥ م) .

(٣) هو عويمر بن عامر بن مالك بن زيد ، ت ٣٣ هـ ، روى عن النبي ﷺ وروى عنه مكحول الشامي ، كان آخر أهل داره إسلاماً ، وحسن إسلامه ، وكان فقيهاً عاقلاً حكيماً ، الاستيعاب (٤/ ٢١١) ، أسد الغابة (٦/ ٩٧) ، الإصابة (٧/ ١٢١) .

(٤) والحديث لم أجده بهذا اللفظ في كتب السنة .

(٥) ينظر : المغني لابن هشام (١/ ٥٦٤) ، تحقيق د. إميل بديع يعقوب ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الثانية (١٤٢٦ هـ ، ٢٠٠٥ م) .

(٦) ينظر : المغني (١/ ٥١٧) .

ليس غير والغرض من ذلك الحفة كما قال السخاوي ^(١) .

واختلف كلمة النحاة في حركة بناء كحركة قبل وبعد ، فإذا قلت : قبضت عشرة ليس غيرها ، فيحتمل أن يكون اسمًا ويحتمل أن يكون ضميرًا .

ويرى الأخفش أن حركتها حركة إعراب وأن الضمة ضمة إعراب ، لأنه ليس باسم زمان كـ «قبل وبعد» ، ولا مكان كـ «فوق وتحت» ، وإنما هو بمنزلة كل وبعض ، وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر ^(٢) .

وفي المقرب : وأما الاسم الواقع بعد «ليس» و«لا يكون» فينصب على أنه خبرٌ لهما ، ويكون اسمهما ضميرًا عائداً على البعض المفهوم من الكلام والجملة في موضع الحال ، فإذا قلت : قام القوم ليس زيدًا ، أي : ليس بعضهم زيدًا ولا يكون بعضهم زيدًا ، وكذلك كان الضمير مفردًا مذكرًا في جميع الأحوال .

ومن العرب من يجعل الضمير الذي فيهما على حسب الاسم المتقدم ، فتقول : ما أتتني امرأة ليست فلانة ، ولا تكون فلانة ، فتكون الجملة على هذه اللغة صفة المتقدم ^(٣) .

وجاء في التصريح للشيخ خالد : « وحكم ما بعد المستثنى بـ «ليس» و«لا يكون» واجب النصب لأنه خبرهما .

قال رسول الله ﷺ : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر » ^(٤) بالنصب لأنهما مستثنيان من فاعلٍ أنهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض

(١) ينظر : المفضل للسخاوي (٢/ ٧٧٥) .

(٢) ينظر : السخاوي (٢/ ٧٧٧) ، المغني (١/ ٣١٧ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤) .

(٣) المقرب لابن عصفور (ص ٢٤٠) .

(٤) الحديث أخرجه البخاري «كتاب الذبائح ، باب ما أنهر الدم» ، (٥/ ٢٠٩٦ ، ح ٥١٨٤ ، مسلم ، كتاب الأضاحي ، باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم ، ٣/ ١٥٥٨ ، ح ١٩٦٨) .

والسن خبر «ليس» ، وتقول : أتوني لا يكون زيدًا ، بالنصب خبر «لا يكون»^(١) .

أما «غيرُ» فاختلَفوا فيها أهى معربة أو مبنية فيرى المبرد أنها مبنية ويرى الأخفش أنها معربة ، وهى تدخل على «ليس» بخلاف «لا يكون» فلا يدخل عليها إلا «إلا» ويحذف المضاف إليه تخفيفًا ، حكى السخاوي خلاف النحاة ، فقال : « قال أبو العباس : وإذا قلت : ليس غير مبنية لأنه كان مضافًا فقطعته عن الإضافة .

وقال الأخفش وابن كسان والزجاج والجرمي : هى معربةٌ غير مبنية .

وقال الزجاج : وإنما حذف المضاف لعلم السامع به والتقدير فى قولك : عندي دينار ليس غيرُ ، أى : ليس غير ذلك عندي ، فإذا جئنا بالمضاف كانت مرفوعة فبقيت على ذلك .

وقال ابن كيسان : « غير مبنية وإنما حذف المضاف منها كما حذف فى لم يك »^(٢) .

وأجاز الأخفش الرفع والنصب : ليس غيرُ وليس غيرَ ، لأنه إذا كان مضافًا جاز فيه الوجهان ، فالرفع على أنه اسم ليس ، والخبر مضمّر ، والنصب على إضمار اسم ليس ، والتقدير : جاءني زيدٌ ليس غيرُه أو ليس الجائي غيره ، قال السخاوي : « فإذا لم تصف جاز نصب غير ورفعها على نية الإضافة كما قالوا : « يا تميم تميم عدي » ، وقال بعضهم : لا ينون «غير» ؛ لأنه مضاف .

وقد نسب أبو حيان فى الارتشاف هذا إلى ابن خروف ، وحكاه السخاوي عن الأخفش^(٣) .



(١) التصريح (١/٣٦٢) .

(٢) الفضل للسخاوي (١/٧٧٨) .

(٣) الارتشاف (٣/١٥٣٨ ، ١٥٣٩) ، الفضل للسخاوي (١/٧٧٨) .

obeikandi.com

المبحث العاشر

علة حذف التنوين من المنفي بـ «لا» النافية للجنس

لا النافية للجنس هي «لا» التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي الجنسي كله ، وتعمل عمل إن فت نصب المبتدأ اسمًا لها ، وترفع الخبر خبرًا لها ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة .

واسمها إما أن يكون مفردًا أو مضافًا ، أو شبيهًا بالمضاف ، فإن كان مفردًا فإنه يبنى على ما كان ينصب به لتركبه مع «لا» وصيرورته معها كالشيء ولكن محله النصب ، ومثاله : لا رجل في الدار ، أما المضاف والشبيه بالمضاف فإنهما ينصبان ، والمراد بالشبيه بالمضاف ، كل اسم له تعلق بما بعده إما بعمل أو بعطف ، مثال الأول : لا غلام رجل حاضر ، ومثال الشبيه بالمضاف : لا حافظًا للقرآن عندك ولا ثلاثة وثلاثين عندنا .

ولا خلاف في أن الحركة فيهما - المضاف والشبيه بالمضاف - حركة إعراب ^(١) وإنما الخلاف في المفرد لم يبنى ولم حذف التنوين منه ؟ وأشار السخاوي إلى ذلك قائلاً : « لا نشك أن الحركة في قولك : لا غلام رجل حركة إعراب ، كما لا نشك في أنها في قولنا : لا خيرًا من زيد حركة إعراب ، أما المفرد فإنه مبني مع «لا» وإنما يبنى معها ؛ لأنه جواب كذلك «ولا» مع ذلك عند سيبويه عاملة في الاسم الذي بنيت معه ، وناصبة له كنصب «إن» لما دخلت عليه ولم ينون ؛ لأنه مبني معها كخمسة عشر . وفي قولك لا رجل قال المبرد : « الفتحة فتحة بناء » .

(١) راجع : الكتاب (٢/٢٧٦) ، المقتضب (٤/٣٧٣) ، الأصول (١/٣٨٩) ، المقتصد (٢/٨١٩) ، ابن الشجري (١/٣٦٢) ، الخصائص (١/٣٤٦) ، ابن يعيش (٢/١٠٤) ، المقرب (ص ٢١١) ، شرح التسهيل (٢/٦٠) ، شرح الكافية (١/٢٦٥) ، الهمع (١/١٤٥) ، التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى (٢/١٠٣، ١٠٩) .

وقال أبو سعيد : « الحركة فيه حركة إعراب ، وزعم أن ذلك قول سيبويه » .

وقال الزجاج : « كما قال أبو سعيد واحتج بالعطف في نحو لا أبَ وابنًا » ^(١) .

وقوله في تمثيل المفرد : ولا إله غيرك ، وقوله :

لا نسب اليوم ، ولا خلّة اتسع الخرق على الراقع ^(٢)

وليس قوله : « ولا خلّة » ، بمبني بل هو معطوف بالواو على المنفي و«لا» زائدة

لتوكيد النفي ، وقول صاحب المفضل إنه منصوب بإضمار فعل كأنه قال : ولا أرى

خلّة ، أخذه من قول الخليل ، ومسألة سيبويه عن قوله ألا رجلاً فقال أي الخليل :

إنه على قول الرجل فهلا خبراً من ذلك فكأنه قال : ألا تُروني رجلاً ، لا أنه متمن ^(٣)

فهو من الإدارة بضم الثاء لا بفتحها الرؤية ^(٤) .

المنصوب ب«لا» النافية للجنس مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين من

جهة وبين الكوفيين أنفسهم من جهة أخرى فبينما يرى الكوفيون أنه معرب بها

يذهب البصريون إلى أنه مبني على الفتح إلا في حال إفراده ^(٥) .

ويذهب الأخفش مذهب البصريين في هذه المسألة فهو يقول : كل اسم منكور

(١) المفضل للسخاوي (٧٩٨/٢) .

(٢) البيت من السريع لأنس العباسي السلمي ورد في الكتاب (٢/٢٨٥) ، اللسان (١/٢٣٨) ، « عتق » ،

شرح شواهد المغني (٢/٦٠١) ، الدرر (٦/١٧٥-٣١٣) ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، شرح

التصريح (٢/١٠٨) ، المقاصد النحوية (٢/٣٥١) ، أو الشقران نولي سلامان بن قضاة في شرح

أبيات سيبويه (١/٥٨٣-٥٨٧) ، أو لأبي عامر جد العباس بن مرداس في ذيل سمط الألى

(ص٣٧) ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٤١٢) ، أوضح المسالك (٢/٢٠) ، الأشموني

(١/١٥١) ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص٧٥) ، ابن عقيل (ص٢٠٢) ، ابن يعيش

(٢/١٠١ ، ١٣٥) ، (٩/١٣٨) ، اللمع في العربية (ص١٢٨) ، الهمع (٢/١٤٤-٢١١) .

(٣) المفضل للسخاوي (٢/٨٠٢) .

(٤) ينظر : الخزانة (٣/٥١) .

(٥) الإنصاف (١/٣٦٦) ، أمالي الشجري (٢/٢٢٢) .

نفيته بـ«لا» وجعلت لا إلى جانب الاسم فهو مفتوح بغير تنوين»^(١).

أما الكسائي فظاهر كلامه أن «لا» لم تعمل النصب في الاسم بعدها ولا وظيفة لها إلا النفي والاسم بعدها حقه أن يكون مرفوعاً ، ولكنهم غيروه إلى النصب فرقاً بين ما يتدئ به خبره وهو النكرة وبين ما لا يكون خبره إلا بعده .

ويرى الفراء أنهم نصبوا الاسم بعدها فرقاً بين «لا» التي بمعنى «غير» ، وبين «لا» التي بمعنى ليس ، و«ليس» يكون الاسم بعدها مرفوعاً فنصبوا ليقع الفرق بين المعنيين^(٢).

ويذهب من البصريين مذهب الكوفيين الزجاج والسيرافي وقد نقل السخاوي ~ كلامهما كما سبق ، والحركة فيه حركة إعراب وزعم السيرافي أنه قول سيبويه . ويرى المبرد أنها لا تعمل النصب في المفرد والحركة فيه حركة بناء ، لأن «لا» خالفت نظائرها من الحروف العاملة في الأسماء في اقتصارها على النكرة ، فلما خالفت ولزمت النكرة وكانت تلك تدخل على المعرفة والنكرة ووجب أن تعمل للزومها الأسماء ، وكل شيء لزم شيئاً ولم يفارقه وجب أن يعمل فيه ، والذي أوجب لها النصب دخولها على المبتدأ والخبر ، وكونها لا تدخل على الأفعال ، وكل ما دخل على المبتدأ مما لا يدخل على الأفعال يعمل النصب نحو : ليت ، ولعل ، ولكن ، وإن^(٣).

ويرى الرضي أن الاختلاف بين النحاة سببه إجمال قول سيبويه ، قال سيبويه : و«لا» تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها^(٤) . هذا ما يراه السخاوي مستدلاً بقول سيبويه : « قال : » وقول صاحب المفصل

(١) معاني القرآن (ص ١١) ، شرح الرضي (١ / ٢٥٥) .

(٢) معاني القرآن للأخفش (ص ١١) .

(٣) الفضل للسخاوي (١١ / ٧٩٨) .

(٤) الكتاب (٢ / ٢٨٥) .

إنه منصوب بإضمار فعل كأنه قال : « ولا أرى خلة » أخذه من قول الخليل وسأله
سيبويه عن قول الشاعر :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدُلُّ على محصلة تبيت ^(١)

فقال الخليل : إنه على قول الرجل فهلا خيراً من ذلك ، فكأنه قال : ألا تروني
رجلاً إلا أنه متمن ، وهذا قول واضح ^(٢) ، ويختلف ابن يعيش مع السخاوي في
ذلك .

وذكر ابن يعيش : « أن قول الزمخشري بأن خلة منصوب بإضمار فعل هو قول
سيبويه والخليل وليس هذا صحيحاً إذ أن الخليل وسيبويه ينصبان رجلاً في قوله :
« ألا رجلاً » ، بإضمار فعل ، والبيت : « لا نسب اليوم ولا خلة » ، بابه غير باب
بيت « ألا رجلاً » ، وعليه فلا يمكن حمل هذا على هذا ^(٣) .

والألف إذا دخلت على « لا » جاز أن يكون الكلام استفهاماً وجاز أن يكون تمنياً ،
فإن كان استفهاماً محضاً فحالتها قبل أن يلحقها ألف الاستفهام ، وذلك نحو قولك :
ألا رجل في الدار ، ألا غلاك أفضل منك .

فإذا دخلها مع الاستفهام معنى التمني فإن النحويين مختلفون في رفع الخبر .
فأما الخليل وسيبويه والجرمي وأكثر النحويين فيقولون : « ألا رجل أفضل منك »
ولا يميزون رفع أفضل ، وحجتهم في ذلك أنهم قالوا : كما نقول : لا رجل أفضل
منك ، فيرفع لأن « لا » و « رجل » في موضع ابتداء ، وأفضل خبره ، فهو خبر اسم

(١) البيت من الوافر ، وهو لعمر بن قفص (أو قنعاس) ، المرادي في خزانة الأدب (٣/ ٥١ - ٥٣) ،
الطرائف الأدبية (ص ٧٣) ، شرح شواهد المغني (ص ٢١٤ ، ٢١٥) ، وبلا نسبة في الأزهية
(ص ١٦٤) ، إصلاح المنطق (ص ٤٣١) ، أمالي ابن الحاجب (ص ١٦٧) ، تذكرة النحاة (ص ٤٣) ،
الجنى الداني (ص ٣٨٢) .

(٢) الكتاب (٢/ ٢٨٥) ، المفضل للسخاوي (٢/ ٨٠١) .

(٣) ابن يعيش (٢/ ١٠١) .

مبتدأ ، وإذا قلت متمنياً : « ألا رجل أفضل منك » ، فموضعه نصب ، وإنما هو كقولك : اللهم غلاماً ، أي هب لي غلاماً .

وكان المازني وحده يميز فيه جميع ما جاز في النافية بغير الاستفهام فتقول : « ألا رجل أفضل منك » ^(١) .

وذكر السخاوي علة حذف التنوين من المنفي بـ «لا» أن «لا» لا تعمل إلا في النكرة ، ولا معمولها في موضع الابتداء فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها .

يعني أن اختصاصها بالتنكير ، وكونها مع ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال بنائه ، أو سبب حذف تنوين معمولها عند من قال بإعرابه وهذه الحجة حجة سيبويه ^(٢) : وقد اعترض بعض النحويين على هذه العلة منهم : ابن يعيش ، وابن الحاجب ، والرضي ، والشيخ خالد الأزهرى .

قال ابن يعيش مشيراً إلى علة بنائه : « لا بنيت مع النكرة ؛ لأنها لما وقعت في جواب هل من رجل عندك ؟ على سبيل الاستغراق ، وجب أن يكون الجواب أيضاً بحرف الاستغراق الذي هو «من» ؛ ليكون مطابقاً للسؤال ، فكان قياسه لا من رجل في الدار ، ليكون النفي عامّاً كما كان السؤال عامّاً ، ثم حذفت «من» من اللفظ تخفيفاً ، وتضمن الكلام معناها فوجب أن يبنى ، لتضمنه معنى الحرف كما بنى خمسة عشر ، حين تضمن معنى حرف العطف ، فإن قيل : أيكون الحرف مع الاسم كما بنى خمسة عشر ، حين تضمن معنى حرف العطف ، فإن قيل : أيكون الحرف مع الاسم اسماً واحداً ؟ قيل : هذا موجود في كلامهم » ^(٣) .

وقال ابن الحاجب : « وإنما لم ينتصب - يعني اسم لا النافية للجنس إلا إذا كان

(١) الأصول لابن السراج (١/٣٩٧) ، التصريح (٢/١٠٨) ، ارتشاف الضرب (٢/١٦٤) .

(٢) الكتاب (٢/٢٨٣) ، السخاوي (٢/٨٠٢) .

(٣) ابن يعيش (١/١٠٥ ، ١٠٦) .

مضافاً لأنه إذا كان مفرداً تضمن معنى الحرف ، فوجب بناؤه ، وبيان تضمنه معنى الحرف أن قولهم : « لا رجل في الدار » ، أبلغ في النفي من « لا رجل في الدار ، وليس رجل في الدار ، ولا يمكن تقدير ما يكون به كذلك إلا بحرف يؤكد والحرف الذي يؤكد به النفي « مِنْ » فوجب تقديرها ، وأما نصبهم بها فلأنها محمولة على « إن » من حيث إنها نقيضها ، وهم يحملون الشيء على نقيضه ، إما لأنه في أحد الطرفين كما كان الآخر في الطرف الآخر ، وإما لتلازمهما في الذهن ، وليس بين النفي والإثبات درجة ، فلما تلازما وأعطى أحدهما حكماً ، أعطى الآخر الملازم مثله ، وأما قوله : « لا نسب اليوم ولا خلّة » ، فعلى إضمار فعل هذا الكلام وقع منه وهما ، ولا ضرورة في مثل هذا ^(١) .

قال الرضي : « والحق أنه مبني لتضمنه « من » الاستغراقية وذلك لأن قولك : لا رجل نص في نفي الجنس بمعنى : لا من رجل ، بخلاف : لا رجل في الدار ولا امرأة ، فإنه وإن كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا نصّاً بل هو الظاهر ، كما أن ما جاء في « من رجل » نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل ، إذ يجوز أن يقال : « لا رجل في الدار بل رجلان ، وما جاءني رجل بل رجلان » ، ولا يجوز لا رجل في الدار - بالفتح - بل رجلان ، وما جاءني من رجل بل رجلان ، لأنه يلزم التناقض ، فلما أرادوا التنقيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى فبنوها ^(٢) .

وإنما بنيت على ما تنصب به ، ليكون البناء على حركة استحقاقها النكرة - في الأصل - قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له ؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسم ، فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل ، أعني الإعراب ، ولا يكون مضافاً مبيناً إلا نادراً نحو خمسة عشر ونحوه ^(٣) .

(١) الإيضاح شرح المفضل لابن الحاجب (١/ ٣٨٤) .

(٢) الرضي على الكافية (١/ ٢٥٦) .

(٣) السابق .

وذهب السخاوي إلى اختيار مذهب سيويه في ذلك وهو بناؤها مع معمولها لتركبها مع ما بعدها تركيب خمسة عشر ، أما النصب فإنها أشبهت «إن» فمن ثم نصبت في المضاف والشبيه بالمضاف ^(١) .

قال سيويه : « ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر ؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل وما أجرى مجراه ^(٢) .

وذهب أبو إسحاق الزجاج والسيرافي أن فتحة - لا رجل - وشبهه فتحة إعراب ، وقد علق ابن مالك بعد أن حكا مذهبهما قائلاً ^(٣) : « وزعم أبو إسحاق والزجاج والسيرافي أن فتحة «لا رجل» وشبهه فتحة إعراب وأن التنوين حذف منه تخفيفاً لشبهه بالمركب ، فإن الاستقراء قد أطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع الصرف أو للإضافة أو لدخول الألف واللام ، أو لكونه في علم موصوف بابن مضاف إلى علم ، أو لملاقاة ساكن أو لوقوف أو لبناء والاسم المشار إليه ليس ممنوعاً من الصرف ولا مضافاً ، ولا ذا ألف ولام ، ولا علماً موصوفاً بابن ولا ذا التقاء ساكنين ، ولا موقوفاً عليه فتعين كونه مبنياً ، كيف وقد روي عن العرب : جئت بلا شيء - بالفتح - وسقوط التنوين ، كما قالوا : جئت بخمسة عشر ، والجار لا يلقي ولا يعلق فثبت البناء بذلك يقيناً .

والعجب من الزجاج والسيرافي في زعمهما أن ما ذهباً إليه من أن فتحه لا رجل وشبهه ، فتحة إعراب ، هو مذهب سيويه ، استناداً إلى قوله في الباب الأول من

(١) السخاوي (٢/ ٨٠٤) .

(٢) الكتاب (٢/ ٢٧٤) .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٨) ، بتصرف واختصار .

أبواب لا «ولا تعمل فيها بعدها منتصبة بغير تنوين»^(١) ، وغفلا عن قوله : في الباب الثاني : «واعلم أن المنفي الواحد إذا لم يل «لك» فإنها يذهب منه التنوين كما أذهب من خمسة عشر ، لا كما أذهب من المضاف»^(٢) ، قال ابن مالك : «فهذا نص لا احتمال فيه»^(٣) .

وقد وقع الخلاف في ذلك عن سيبويه من حيث عدم فهم عبارته في الكتاب ، إذ ليس في عبارته احتمال أن الحركة إعراب بل نص أنها بناء .

ثم قال ابن مالك : «ومما يدل على أن الفتحة المشار إليها فتحة بناء لا فتحة إعراب ، ثبوتها في «ولا لذات للشيب» في الرواية المشهورة»^(٤) ، وتوجيه رواية الكسر على أن يكون «لذات» منصوبًا لكونه مضافًا أو شبيهًا بالمضاف ، على نحو ما يوجه به : لا أبا لك»^(٥) .



(١) الكتاب (٢/٢٤٧) .

(٢) الكتاب (٢/٢٨٣) .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٥٨) .

(٤) البيت من بحر البسيط .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٥٩) .

المبحث الحادي عشر

الظرف

المسألة الأولى: الظرف وسط ومتعلقه:

جاء في القاموس المحيط: الوسط من كل شيء أعدله ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: عدولاً خياراً، ووسط الشيء محرّكة ما بين طرفيه كأوسطه، فإذا سكنت كانت ظرفاً أو هما فيهما هو مصمت كالحلقة فإذا كانت أجزاؤه متباعدة فبالإسكان فقط، أو كل موضع صلح فيه «بين» فهو بالتسكين وإلا بالتحريك، والوسطى من الأصابع^(١).

وجلست وسط القوم بالتسكين؛ لأنه ظرفاً، وجلست وسط الدار بالتحريك؛ لأنه اسم، ويكون الوسط بالتسكين ظرف بمعنى بين، يقال: جلس وسط القوم، والظرف الواقع خبراً متعلق بمحذوف وجوباً تقديره اسم فاعل، أو فعل أي مستقر أو ستقر.

والأول: اختيار جمهور البصريين، وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون رسماً منفرداً، واختاره أبو حيان وابن مالك.

والثاني: اختيار السخاوي^(٢) تبعاً للأخفش والفارسي^(٣) وقد نقل السخاوي ذلك فقال: «تقول وسط رأسك دهن؛ لأنك خبرت أنه استقر في الموضع، أسكنت السين ونصب لأنه ظرف، وتقول ونظر رأسك صلب؛ لأنه اسم غير ظرف».

(١) ينظر القاموس المحيط (٢/ ٣٩١).

(٢) ينظر: المفضل للسخاوي (١/ ٦١٧، ٦١٨).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان (٢/ ١٩٩)، شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٣٠)، وراجع: المفضل (١/ ٦١٨).

وكل ما كان معه حرف خفض فقد خرج من معنى الظرف وصار اسماً ، كقولك : ضرب في وسط الدار ، ورجح الرضي كون المتعلق فعلاً ، واحتج لذلك بأن الفعل عامل والأصل في العمل للأفعال ^(١) .

وهو ظاهر كلام السخاوي قال : « لأنك خبرت أنه استقر في الموضع » ^(٢) .
ورجح ابن السراج كون المتعلق اسماً قال في الأصول : « والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبهها » ^(٣) .

ويفهم من كلام السخاوي أو وسط بالتسكين ظرف وأن وسط بالفتح اسم ^(٤) وهو مذهب الجمهور ، خلافاً للكوفيين يقولون كلاهما ظرف .

ويرى بعض النحويين أنه إذا حسنت فيه « في » فوسط هنا بمعنى « في » فحينئذٍ ظرف وإن لم يحسن فيه موضع « في » لم يكن ظرفاً ، نحو : ملأت وسط الدار قمحاً ، فوسط هنا مفعول به وقمحاً تمييز ، والكوفيون لا يفرقون بينهما « وسط - ووسط » ، يجعلونها ظرفين ، وقال الفراء : إذا حسنت فيه بين كان ظرفاً نحو قعدت وسط القوم ، وإن لم يحسن فاسم ^(٥) .

هذا وقد وقع وسط - بالتسكين - مبتدأ كما حكى السخاوي عن الأخفش قوله : إن وسطاً بالتسكين قد جاء في الشعر اسماً وفارق الظرفية وأنشد :

أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَن جَبِينَهُ صَلَاةٌ وَرْسٍ وَسُطْهَا قَدْ تَفَلَّقَا ^(٦)

(١) شرح الكافية للرضي (١/ ٥٠٠) ، الخزانة (٣/ ٩٢، ٩٥، ٩٦) .

(٢) المفضل (١/ ٦١٧) .

(٣) أصول النحو لابن السراج (١/ ٢٠١-٢٠٤) .

(٤) المفضل (١/ ٦١٧) .

(٥) راجع ارتشاف الضرب (ص ١٤٤٥) ، خزانة الأدب (٣/ ٩٣) ، حاشية الجمل (٢/ ٦٥) .

(٦) من الطويل للفرزدق يهجو بنت جرير زوجها والصلاة : حديق الطيب ، والورس : نبت أصفر ، والمجلوم : المقطوع والشاهد فيه : وسطها قد تعلقا حيث وقعت وسط مبتدأ ، انظر : ديوانه

(ص ١٢١) ، وأمالى بن الشجري (٢/ ٢٥٨) ، الهمع (٢/ ١١٤) ، الخزانة (٣/ ٩٢-٩٤) .

وقال أبو حيان ^(١) : لا يستعمل وسط - بالتسكين - مرفوعاً إلا في الشعر وأنشد :
وسطه كاليراع أو سرج المجدل — دَلَّ طَوْرًا يَجْبُو وطَوْرًا يُنِيرُ ^(٢)

وذكر ثعلب أن جلس وسط القوم بسكون السين ، وجلس وسط الدار ، واحتجم وسط رأسه بفتح السين ، فالتحويون ، يفرقون بين وسط بسكون السين ، فهي اسم الشيء ينفك عن المحيط به جوانبه ، تقول وسط رأسه دهن ؛ لأن الدهن ينفك عن الرأس ووسط رأسه صلب لأن الصلب لا ينفك عن الرأس ، وحكى الأخفش : أن وسطاً قد جاء في الشعر اسماً وفارق الظرفية ، وأنشد البيت السابق وثلعب يراعي فيما اختاره هنا أن وسطاً إذا كان بعض ما أضيف إليه يحرك السين منه وإذا كان غير ما أضيف إليه يُسَكَّنُ سینه ، فوسط الدار بعضها ووسط القوم غيرهم ، وذكر صاحب الخزانة عن ابن هشام اللخمي في شرح الفصيح : وسط الشيء وأوسطه : ما بين طرفيه فإذا سكنت السين كان ظرفاً ، وإذا فتحتها كان اسماً ، فإنما يكون اسماً إذا أردت به الوسط كُلُّه ، ويكون ظرفاً إذا لم تُرد به الوسط كله وذلك إذا حُسنَت فيه في ^(٣) .

وأرى أن هناك فرقاً بين التحريك والتسكين في وسط كما قال السخاوي .
وهو ما عليه جمهور النحويين خلافاً للكوفيين إلا ثعلباً «فهو يزعم أن وسط بالتحريك ظرف كالبرصين» ^(٤) .

قال سيبويه : « ويدلك على أن المجرور بمنزلة الاسم غير الظرف أنك تقول :

(١) التذييل (٤٠٢/٣) .

(٢) من الخفيف لعدي بن زيد ، ويروى البيت بنصب «وسطه» على الظرفية واليراع : ذباب يطير في الليل كأنه نار ، المجلد : القصر ، والشاهد فيه تصرف وسط بوقوعها مبتدأ ينظر : ديوانه (ص ٨٥) ، الجمع (٢/ ١١٥) ، الدرر (١/ ١٦٩) ، لسان العرب مادة «وسط» ، شرح التسهيل (٢/ ٢٣٠) ، ارتشاف الضرب (ص ١٤٤٥) .

(٣) ينظر : خزانة الأدب (ص ٣٦-٣٩) ، بتصرف واختصار .

(٤) التذييل والتكميل (٣/ ٤٠٣) ، ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٤٥) .

زيد وَسَط الدار ، وضربت وسطه ، وتقول : في وَسَط الدار فيصير بمنزلة قولك : ضربت وسطه مفتوحاً مثله « (١) .

المسألة الثانية : وقوع الظرف مرفوعاً :

ظرف المكان نوعان :

الأول : محدود نحو : القرية والدار والسوق وجميع هذا لا يكون ظرفاً لشيء من الأفعال إلا بـ «في» نحو : قمت في المسجد ، أو في الدار .

والثاني : غير محدود وهو كأسماء الجهات الست فوق وتحت وخلف ، فجميع هذه الأسماء المبهمة غير المحدودة تكون ظرفاً لجميع الأفعال من غير أن تلحق معها «في» ، تقول : جلست فوق السطح وتحت الشجرة وخلفك (٢) .

وقسم السخاوي (٣) الظروف إلى ما يستعمل ظرفاً واسماً ، كوسط وخلف وإلى ما لا يستعمل في المكان إلا ظرفاً وذلك نحو : عند سوى وسواء ، ولدن ، دون أما سوى وسواء فلا يستعملان إلا ظرفين وهذا إذا كانا بمعنى غير ، وأما إذا كانا بمعنى العدل فإنهما اسمان ، قال تعالى : ﴿فَأَنذِرْ لِّيهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨] .

وإلى ما يستعمل اسماً وظرفاً إلا أنه يكثر استعماله ظرفاً ويقل استعماله اسماً ، نحو الجهات الست فوق وتحت وخلف ووراء وأمام وقدام .

والقضية الخلافية هنا هل يقع مرفوعاً أم لا ذكر السخاوي (٤) أنه يقع مرفوعاً في الشعر والنثر فيجوز أن تقول : عبد الله خلفك بالرفع .

وهذا مذهب سيويه ووافقه المازني لكن الجرمي لم يجز رفعه إلا في الضرورة

(١) الكتاب (١/ ٤١١) .

(٢) شرح عيون الإعراب للمجاشعي (ص ١٤٢) ، تحقيق د. عبد الفتاح سلم ، ط دار المعارف .

(٣) المفضل للسخاوي (١/ ٦١٨) .

(٤) انظر : المفضل للسخاوي (١/ ٦١٨ - ٦٢١) ، بتصرف واختصار .

الشعرية^(١) .

الكوفيون يمنعون الرفع في نحو هذه القضية النحوية وحجتهم في ذلك أنك جعلته أي «خلفك» خبراً عن زيد ، وزيد لا يستوعب الخلف^(٢) .

قال سيبويه : « في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وهي ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها كما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت عشرون درهماً^(٣) .

وقال أيضاً : « أعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير ظروف بمنزلة زيد وعمرو^(٤) » .

وتقول زيدٌ خلفاً وقدماً فتنصبه على الظرف عند البصريين كما تقول : خلفك وأمامك لا يفرقون بين المضاف والمفرد .

ومنع الكوفيون ذلك وقالوا : متى أفردت فهي أسماء فلا يجوزون : زيدٌ خلفاً بالنصب وإنما يقولون : زيد خلفٌ بالرفع ، وأجاز الزجاج ما زيد بخلفك ، وتأوله الكوفيون على أن الباء بمعنى في^(٥) .

والكوفيون يمنعون الرفع في قولك : فوقك رأسك ، قال أبو حيان : « ونص الأخفش على أن العرب تقول : فوقك رأسك وتحتك رجلاك فينصبونه^(٦) ، وما جاء من كلام العرب مرفوعاً .

(١) التذييل والتكميل (٣/ ٤٠٥، ٤٠٦)، الارتشاف (٣/ ١٤٥١) .

(٢) راجع المفضل للسخاوي (١/ ٦١٩-٦٢٢) .

(٣) الكتاب (١/ ٤٠٤)، وراجع : ارتشاف الضرب (ص ١٤٣٩) .

(٤) الكتاب (١/ ٤٠٧) .

(٥) راجع المفضل (١/ ٦٢٤) .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٥١) .

تأولوه ، قال السخاوي ^(١) : « وتأول ثعلب بين لبيد » ^(٢) :

فعدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها ^(٣)

وأجاز الزجاج ما زيد بخلفك ، وله معنيان : أن يكون الباء بمعنى « في » ، أو يكون على زيادة الباء .

وفي رفع « خلفها » و « أمامها » من قول لبيد السابق تأويلات عدة :

الأول : أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي : هما خلفها وأمامها .

والثاني : أن تجعل الهاء في « أنه » ضمير الشأن والقصة ، فيكون مولى المخافة ، مبتدأ وخبره خلفها وأمامها والمبتدأ وخبره في موضع خبر « أن » .

الثالث : أن يكون خلفها وأمامها عطف بيان لقوله كلا الفرجين .

الرابع : أن ترفع « كلا » بالابتداء ويكون الخبر « تحسب أنه مولى المخافة » ويكون خلفها وأمامها على هذا بدلاً من « كلا » والتقدير : قعدت وكلا الفرجين خلفها وأمامها ، يظن أنه مولى المخافة ، فيكون كلا وخبره في موضع نصب على الحال ، وأجاز بعضهم أن كلا في موضع نصب ظرف ومنعه الفارسي لأنه مختص ^(٤) .

وأجاز بعض النحويين الرفع ، نص عليه أبو حيان .

(١) ينظر المفضل (١/٦٢٣) .

(٢) هو لبيد بن ربيعة العامري الشاعر ، ت ٤١ هـ ، أبو عقيل ، قدم على النبي ﷺ وقومه بنو جعفر بن كلاب ، فأسلم وحسن إسلامه ، الاستيعاب (٣/٣٩٢) ، أسد الغابة (٤/٥١٩) .

(٣) البيت من الكامل وهو لبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ٣١١) ، الدرر (٣/١١٧) ، شرح شواهد الإيضاح (ص ١٧٠) ، شرح المفضل (٢/١٢٩) ، الكتاب (١/٤٠٧) ، المقتضب (٤/٣٤١) ، الشاهد فيه قوله : « خلفها وأمامها » ، بالرفع بدلاً من المبتدأ « كلا » والثاني معطوف عليه ، فدل ذلك على أن « خلف » و « أمام » من الظروف المنصرفة التي تخرج أحياناً عن النصب على الظرفية وعلى الجر بـ « من » متأثرة بالعوامل .

(٤) ينظر : المفضل (١/٦٢٠-٦٢٣) ، بتصرف .

قال في الارتشاف : « بعض النحاة يقولون : فوقك رأسك ، وفوقك قلنسوتك بالرفع ، فأجازوا الرفع فيما أخبروا به عن الرأس والرجل » ^(١) .

والبصريون لا يفرقون بين المضاف والمفرد فينصبونه في كل حال ويقولون : زيد خلفاً وقداماً كما تقول : خلفك ، ينصب على الظرف ، ومنع الكوفيون ذلك وقالوا : متى أفردت فهي أسماء ليست ظروفًا ^(٢) ، وأما ما يكثر استعماله ويقل استعماله ظرفاً فنحو : الناحية ، والفرسخ والميل ، والبريد ، والمذهب ، والمجلس ، والمكان ، والموضع والغربي والشمالي والشرقي ، والجنوبي ، فهذه تدخل عليها العوامل فترفع وتخفض ويستعمل أيضاً ظرفاً كقول جرير :

هبت جنوباً فذكرى ما ذكرتكم عند الصفاة التي شرقي حوراناً ^(٣)
وقالوا : ساروا يميناً وشمالاً ، وقال عمرو بن كلثوم ^(٤) :

صددت الكأس عنا أم عمرو وكان الكأس مجراها اليميناً ^(٥)
أي : على ذات اليمين ^(٦) .

(١) ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٥١) .

(٢) المفضل (١/ ٦٢٤) .

(٣) البيت من البسيط ، والصفاة : الصخرة ، وحوران بلد بالشام وأراد ذكرى ذكرتكم و«ما» زائدة ، وأراد هبت الريح جنوباً ، وجنوباً منصوب على الحال ، والمعنى أنه لما هبت الريح من ناحية من يحبه تذكره وحن إليه ، راجع : ديوان جرير (ص ٥٦٦) ، الكتاب لسيبويه (١/ ٩٣) ، شرح أبيات الكتاب للسيرافي (١/ ١٩٨) .

(٤) هو عمرو بن كلثوم بن عمرو بن مالك بن عتاب بن ربيعة بن زهير أبو عباد شاعر جاهلي ، ت ٤٠ ق.م ، ولد في شمالي جزيرة العرب في بلاد ربيعة ، كان من أعز الناس نفساً من آثاره : معلقة ، الشعر والشعراء (١/ ٢٢٨) ، معجم الشعراء للمرزباني (ص ٦) .

(٥) البيت من الوافر ، وهو في ديوانه (ص ٦٥) ، شرح شواهد الإيضاح (ص ١٧٢) ، الكتاب (١/ ٢٢٢ ، ٤٠٥) ، لسان العرب (١٣/ ٢٤٤) ، خزانة الأدب (٨/ ٢٧٢) ، الدرر (٣/ ٨٧) ، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (ص ٣٠٢) ، همع الهوامع (١/ ٢٠١) .

والشاهد فيه قوله : «اليمين» ، حيث نصبه على الظرفية ، وهو ظرف مبهم .

(٦) المفضل (١/ ٦٢٣) .